

المجلس المصري للشؤون الخارجية
ECFA

التقرير السنوي 2019

تحرير وتقديم

السفير/ د. عزت سعد



التقرير السنوي

2019

Annual Report



The Egyptian Council for Foreign Affairs
ECFA

Annual Report 2019

Editor

Ambassador/ Dr. Ezzat Saad



التقرير السنوي

2019 م

تحرير وتقديم

السفير/د. عزت سعد

المجلس المصري للشئون الخارجية

برج 2 فاخر – أبراج عثمان، كورنيش النيل بالمعادي
تليفون: 6- 25281091 (202) فاكس: 25281093 (202)
الموقع الإلكتروني: www.ecfa-egypt.org
البريد الإلكتروني: ecfa.egypt@yahoo.com – info@ecfa-egypt.org

الأعضاء المؤسسون:

- السفير/ عبد الرؤوف الريدي
- السفير/ د. محمد إبراهيم شاكر
- الدكتور/ أسامة الغزالي حرب
- الدكتور/ بهي الدين حسن الإبراشي

أعضاء مجلس الإدارة:

- السفير/ السيد عبد الرؤوف الريدي الرئيس الشرفي
- السفير/ د. محمد منير زهران رئيس مجلس الإدارة
- الأستاذة/ أنيسة عصام حسونة نائب رئيس مجلس
- السفير/ هشام الزميتي أمين عام المجلس
- الدكتور/ حازم عطية الله أمين الصندوق
- الأستاذ/ د. علي الدين هلال
- الدكتور/ أسامة الغزالي حرب
- السفير/ د. حسين عبد الخالق حسونة
- السفير/ سيد أبو زيد
- السفيرة/ منى عمر عطية
- السفير/ د. محمود كارم محمود
- السفير/ د. عزت سعد السيد مدير المجلس

فهرس

- 7 كلمة المحرر: سفير/د. عزت سعد
- 13 الفصل الأول: المؤتمرات والندوات وورش العمل
- 15 حلقة نقاشية حول «القرار الأمريكي بالانسحاب العسكري من سوريا ونداعياته»...
- 18 حلقة نقاشية مُغلقة حول التطورات في جمهورية السودان
- 25 حلقة نقاشية حول «دور مراكز الفكر وأهميتها في ضوء التطورات العالمية».....
- 26 حلقة نقاشية حول «نتائج مؤتمر ميونخ لسياسات الأمن».....
- 28 ندوة بعنوان «ذكرى مرور 40 عاماً علي توقيع معاهدة السلام المصرية/الإسرائيلية»..
- 29 محاضرة حول «الأمن والأمان وضمانات الأمن النووي».....
محاضرة المهندس/د. هاني النقراشي حول «خيارات الطاقة في مصر هل ستكون الإحفورية المحدودة والمُكلفة أم المتجددة والرخيصة».....
- 33 محاضرة حول «حروب الجيل الرابع».....
- 37 ندوة حول «أثر التقدم التكنولوجي على السياسة الدولية وتوازنات القوى».....
- 40 محاضرة حول «من الأساطير إلى الفكر المنظومي... تطور الفكر الإنساني في فهم العالم والحياة من خلال الصوفية والفلسفة والدين والعلم».....
- 41 اجتماع اللجنة الدائمة للشئون العربية لمناقشة تطورات الأوضاع في كل من السودان وليبيا والجزائر.....
- 44 ندوة حول عملية السلام وإعادة البناء في افغانستان.....
- 47 ندوة حول تحليل لنتائج الانتخابات الإسرائيلية وانعكاساتها على الداخل الإسرائيلي وعلى عملية السلام.....
- 51 اجتماع اللجنة الدائمة للشئون العربية لمناقشة تطورات الاوضاع في السودان.....
- 54 حوار مائدة مستديرة حول «مستقبل السودان».....
- 56 ندوة حول «الدبلوماسية الروحية والمشارك الإبراهيمي: بين صفقة القرن والمخطط الاستعماري للقرن الجديد».....
- 59 ندوة حول «مستقبل عملية السلام في ضوء الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة وانعكاساتها على القضية الفلسطينية».....
- 62 وانعكاساتها على القضية الفلسطينية».....

- 65 ندوة عن «تطورات المشهد السوري»
- محاضرة حول «نظرات على قناة السويس... من الزوايا التاريخية والسياسية والقانونية والاقتصادية»
- 67
- 68 ندوة مشتركة حول « الدبلوماسية الأذربيجانية في عيدها المئوي»
- 72 المؤتمر السنوي للمجلس 2019 «أمن الشرق الأوسط... الفرص والتحديات»
- 81 **الفصل الثاني: زيارات ومقابلات**
- 83 **شخصيات:**
- 83 لقاء مع السفير الأفغاني بمقر المجلس.
- 85 لقاء مع سفير اليابان في القاهرة.
- 87 لقاء مع مستشار وزير الخارجية الإيراني.
- 89 لقاء مع سفير فنزويلا بالمجلس.
- 90 لقاء مع مدير المعهد العربي لدراسات الأمن بالأردن.
- 91 لقاء مع سفير أيرلندا لدى مصر.
- 94 لقاء مع السفير الإيطالي لدى مصر.
- 96 لقاء مع مدير عام الإدارة الإفريقية جنوب الصحراء بالخارجية الإسبانية.
- 99 زيارة السفير الصيني الجديد للمجلس.
- 101 لقاء مع سفير سلطنة عُمان بالقاهرة.
- 102 مقابلة السيد/ سيهانوك دييو، عضو مجلس سوريا الديمقراطية(قسد).
- 105 **وفود:**
- 105 زيارة وفد المركز الصيني للدراسات الدولية المعاصرة (CCCWS).
- 107 زيارة وفد برلماني روسي للمجلس.
- 109 لقاء مع وفد من عدد من المدن الصينية.
- 111 زيارة وفد جامعة Renmin الصينية للمجلس.
- 113 زيارة وفد المجلس الهندي للعلاقات الخارجية للمجلس.
- 115 زيارة وفد من معهد السياسة والاقتصاد الدوليين بصربيا (IPE) للمجلس.
- 116 زيارة وفد من جمعية الشعب الصينية للسلام ونزع السلاح (CPAPD).
- 118 زيارة وفد من معهد الدراسات الشرق أوسطية بالمعاهد الصينية للعلاقات الدولية المعاصرة CICIR ...

- لقاء مع وفد من معهد جنوب إفريقيا للشئون الدولية 119
- لقاء مع وفد من المعهد الصيني للدراسات الدولية 121
- زيارة وفد سريلانكا للمجلس 123
- الفصل الثالث: زيارات ميدانية** 127
- زيارة أعضاء المجلس للعاصمة الإدارية الجديدة 129
- زيارة أعضاء المجلس لهيئة قناة السويس في الذكرى الـ 150 على افتتاحها للملاحة العالمية 130
- الفصل الرابع: مشاركات الأعضاء** 131
- مشاركة بعض أعضاء المجلس في ندوة حول «التعاون المصري/الياباني في إطار التغيرات الاستراتيجية في الشرق الأوسط وآسيا» 133
- لقاء رئيس وأعضاء لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب بأعضاء مجلس الإدارة 135
- تقرير السفير د. حسين حسونة عن مشاركته في أعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي خلال دورتها الحادية والسبعين والأخيرة 138
- مشاركة السفير/د. محمود كارم في الإجتماع الرابع لمجموعة الخبراء البارزين لإعداد دراسة حول سبل دفع جهود نزع السلاح النووي 140
- مشاركة السفير/د. عزت سعد في المؤتمر الثالث للمجلس الهندي للشؤون العالمية ICWA تحت شعار القمة الثالثة لمنندى الهند / إفريقيا IAFSIII 141
- مشاركة السفير/ عزت سعد في ندوة ”التعاون الصيني/الإفريقي... والتواصل فيما بين الشعوب“ 144
- مشاركة السفير/علي الحفني في المنندى الثاني لشبكة التعاون بين المنظمات غير الحكومية في إطار مبادرة الحزام و الطريق 147
- مشاركة السفير/ منير زهران في أعمال اللجنة التحضيرية الثالثة لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي 149
- مشاركة السفير/عزت سعد في مؤتمر ”حوار الحضارات الآسيوية... ومفهوم بناء مجتمع يتشارك مستقبل البشرية“ 152
- حضور السفير/د. عزت سعد ندوة حول «الثورة السودانية: الفرص والتحديات» 156
- إلقاء السفير/عزت سعد محاضرتين أمام معهد الدراسات الدبلوماسية 160

- المشاركة في ورشة عمل حول الكتاب الأبيض بشأن الدفاع الوطني الصيني..... 162
- تقرير موجز عن مشاركة الدكتور/ يسري ابو شادي في أعمال المؤتمر الثالث
والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية..... 166
- مشاركة السفير/عزت سعد في المنتدى الدولي الخامس للصحفيين والمدونين المسلمين..... 168
- مشاركة السفير/محمود كارم في مؤتمر موسكو لمنع الانتشار النووي..... 170
- تقرير السفير/ منير زهران حول مشاركته في منتدى عمّان النووي..... 171
- مشاركة السيد/فادي خليل في ورشة العمل الإقليمية حول تعزيز التنفيذ الوطني
لعقوبات الأمم المتحدة..... 174
- مشاركة السفير/عزت سعد في منتدى أمن الشرق الاوسط..... 178
- مشاركة السفير/عزت سعد في الاجتماع السنوي لمجموعة الرؤية الاستراتيجية
”روسيا - العالم الإسلامي“..... 180
- محاضرة السفير/ منير زهران حول ”التنوير والحداثة...ودور القوى الناعمة“ 182
- مشاركة السفير/هشام الزميتي في ندوة دولية حول ”الصين والعالم في عصر جديد“..... 184
- مشاركة السفير/سيد أبو زيد في ندوة حول ”إندونيسيا والسلام في الشرق الأوسط“..... 185
- الفصل الخامس: بيانات صحفية**..... 187
- بيان بإدانة قرار الرئيس الأمريكي بالاعتراف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان..... 189
- بيان نعي وفاة السفير الروسي بالقاهرة..... 190
- بيان بإدانة الإعلان الأمريكي بالاعتراف بمشروعية المستوطنات الإسرائيلية في
الضفة الغربية..... 191

كلمة المحرر

هذا هو الإصدار الرابع للتقرير السنوي للمجلس (2019)، وهو العام الذي يُوافق مرور 20 عاماً على تأسيسه على يد نخبة من كبار الدبلوماسيين والأكاديميين والخبراء في مجال العمل العام والشؤون الخارجية. وفي هذا الصدد، خصّص المجلس الجلسة الافتتاحية لمؤتمره السنوي في ديسمبر 2019 للاحتفاء بهذه المناسبة بمشاركة السيد/ سامح شكري وزير الخارجية، الذي هنأ المجلس وتمنى له دوام الاستمرار في عطائه كمنبر هام للمناقشة الحرة والعميقة لقضايا السياسة الخارجية. كما ألقى كلاً من السفير/ د. منير زهران- رئيس المجلس، والسفير عبد الرؤوف الريدي- الرئيس الشرفي ، كلمة في نفس الجلسة عرضاً فيهما بعض إنجازات المجلس وجوانب أخرى من مسيرته على مدى العشرين عاماً الماضية. ويمكن الإطلاع على هذه الكلمات في الكتاب الخاص بالمؤتمر السنوي للمجلس (2019) حول «أمن الشرق الأوسط... الفرص والتحديات».

وقد حظيت تطورات المنطقة باهتمام خاص من المجلس خلال العام الذي يغطيه هذا التقرير، وبصفة خاصة تلك المرتبطة بقضايا الأمن القومي المصري، ومن ذلك على سبيل المثال: حلقة نقاشية لدراسة تداعيات القرار الأمريكي بالانسحاب العسكري من سوريا، وندوات وحلقات نقاشية حول الأوضاع في كلٍ من السودان والجزائر وليبيا، بجانب الاهتمام الخاص من المجلس بتطورات الملف الفلسطيني حيث عُقد اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة عملية السلام في ضوء نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة (الثالثة) وانعكاساتها على الداخل الإسرائيلي وعلى القضية الفلسطينية، كما عقد المجلس ندوة موسعة بمناسبة مرور 40 عاماً على توقيع معاهدة السلام المصرية/الإسرائيلية، تناول فيها المتحدثون تقييماً لنتائج المعاهدة وملامح الوضع الحالي وآفاق المستقبل. وحظيت قضايا منع الانتشار النووي بإهتمام خاص من خلال استضافة خبراء من أعضاء المجلس للحديث في بعض جوانب هذا الملف، بما فيه عن «الأمن والأمان و ضمانات الأمن النووي». وحرص المجلس على توثيق مساهماته في أعمال اللجان التحضيرية الثلاث لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي والذي شارك فيها السفير/ د. منير زهران ممثلاً عن المجلس.

هذا بجانب مساهمات أخرى من خبراء المجلس مثل السفير/د.محمود كارم الذي شارك في الاجتماع الرابع لمجموعة الخبراء البارزين لإعداد دراسة حول سبل دفع جهود نزع السلاح النووي، وتقرير موجز عن مشاركة د. يُسري أبو شادي - عضو المجلس- في المؤتمر الثالث والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية... وغير ذلك، على النحو الذي يُشير إليه التقرير.

وحظيت الأوضاع الداخلية باهتمام المجلس، كعادته كل عام، ومن ذلك محاضرة للدكتور/ هاني النقراشي عن «خيارات الطاقة في مصر هل ستكون الإحفورية المحدودة والمكلفة أم المتجددة والرخيصة»، وزيارة المجلس للعاصمة الإدارية الجديدة والوقوف على ماتحقق هناك من إنجازات، فضلاً عن احتفال المجلس بمرور 150 عاماً على افتتاح قناة السويس أمام الملاحة العالمية وتنظيم محاضرة تناولت كافة الجوانب التاريخية والقانونية والسياسية والاقتصادية لهذا الحدث، وزيارة أعضاء المجلس لمقر الهيئة العامة للقناة بهذه المناسبة.

وقد استقبل المجلس خلال العام 2019 عدد من كبار السياسيين من المسؤولين السابقين والسفراء الأجانب، ومنهم سفراء: اليابان وفنزويلا وأيرلندا وإيطاليا والصين، فضلاً عن استضافة وزير الدولة السريلانكي للشئون الخارجية، ومن السفراء العرب استضاف المجلس السفير العماني بالقاهرة. وخلال فترة هذا التقرير جرت اتصالات مباشرة بين المجلس ومراكز الفكر المثيلة ومنها: المركز الصيني للدراسات الدولية المعاصرة ووفد من جمعية الشعب الصينية للسلام ونزع السلاح وآخر من المعهد الصيني للدراسات الدولية. كما استضاف المجلس وفداً من البرلمان الروسي برئاسة نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس الفيدرالي، ووفداً من المجلس الهندي للعلاقات الخارجية، وآخر من معهد السياسة والاقتصاد الدوليين بصربيا، حيث تم تبادل وجهات النظر بشأن كافة القضايا الثنائية والإقليمية والدولية ذات الصلة، بما يُعزز شراكات المجلس مع مراكز الفكر.

ويتناول التقرير مشاركات السيدات والسادة أعضاء المجلس في مناسبات داخلية

وأخرى خارجية ثنائية ومتعددة الأطراف ممثلةً في مؤتمرات وندوات وأنشطة أخرى عديدة، على نحو ما يعرضه التقرير.

هذا ونأمل أن يحقق هذا الإصدار الهدف المرجو منه وأن يكون مرآة صادقة لجهود المجلس وأعضائه الكرام على مدار العام الذي يغطيه التقرير.

د. عزت سعد
مدير المجلس

الفصل الأول



حلقة نقاشية حول «القرار الأمريكي بالانسحاب العسكري من سوريا وتداعياته»

بتاريخ 16 يناير 2019، نظّم المجلس حلقة نقاشية حول تداعيات قرار الرئيس الأمريكي ترامب بالانسحاب من سوريا وردود الفعل الإقليمية والدولية والسيناريوهات المستقبلية.

وأدار الحلقة - التي افتتحها السيد السفير/ منير زهران رئيس المجلس- السفير/ إيهاب وهبة - منسق اللجنة الدائمة للشؤون العربية، وبمشاركة عدد من السفراء والخبراء والأكاديميين هم السفراء: عبد الرؤوف الريدي - الرئيس الشرفي للمجلس، وسيد أبو زيد، وعزت سعد - مدير المجلس، ومحمد توفيق، ومحمد مصطفى كمال، ومحمد بدر الدين زايد، و أ.د. محمد السعيد إدريس، و أ.د. أحمد يوسف أحمد.

*بدأت أعمال الندوة بترحيب السفير/د. منير زهران رئيس المجلس، بالحضور منوهاً إلى أن الحلقة النقاشية عقدت باقتراح من السفير عبد الرؤوف الريدي، مشيراً إلى بعض ردود الفعل الإقليمية والدولية على قرار الانسحاب، والترتيبات الأمريكية/ التركية لإقامة منطقة عازلة في الشمال السوري، فضلاً عن جولة وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو للمنطقة وتصريحاته الداعية للإسراع في إنشاء تحالف أمني لدول منطقة الشرق الأوسط أو مايعرف إعلامياً بـ «الناطو العربي».

*وتحدث السفير/ عبد الرؤوف الريدي الرئيس الشرفي للمجلس ، الذي أكد أن دعوته لتنظيم هذه الحلقة النقاشية كان بهدف فهم التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأزمة السورية لمعرفة إلى أين تتجه الأزمة، خاصةً وأنها أزمة شديدة التعقيد تتشارك فيها قوى إقليمية ودولية وصراع مابين الولايات المتحدة

وروسيا وخلاف مع القوى الغربية، وعلى رأسها فرنسا صاحبة الاهتمام التاريخي بمنطقة الشام، حول عملية تسوية الأزمة، فضلاً عن التدخلات الإقليمية من دول الجوار تركيا وإيران وإسرائيل، التي تريد من الولايات المتحدة إقرار شرعية ضم الجولان المحتل عبر موافقة الكونغرس تمهيداً لإجبار العالم على القبول بوضعية جديدة لها، وهو ما يعني أن النظام الدولي القائم على ميثاق الأمم المتحدة في طريقه للانتهاء. وأضاف أنه على الصعيد العربي لا يوجد قرار واضح يرحب بعودة سوريا لمقعدها في الجامعة العربية، متسائلاً عن الدور المصري في ظل هذه التطورات.

* عقب ذلك كانت كلمة السفير/ إيهاب وهبة منسق اللجنة الدائمة للشؤون العربية، ورئيس الجلسة، الذي أكد أن سوريا كانت جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة وتتمتع بوضع خاص في قلب العروبة، وأن هناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق الدولة المصرية إزاء سوريا، طارحاً في هذا الصدد عدد من النقاط التي مثلت محور المناقشات والمداخلات:

- الأسباب وراء الانسحاب الأمريكي من سوريا، وردود الفعل الداخلية والدولية عليه.

- يعد الانسحاب الأمريكي من سوريا بمثابة ضربة قاصمة للأكراد، خاصة في ظل التهديدات التركية باحتلال الشمال السوري والحديث عن عودة العلاقات بين النظام السوري والأكراد لمواجهة التهديدات التركية.

- التمدد الروسي في سوريا ليكون نقطة الانطلاق والفرصة الحقيقية لعودة روسيا للعب دور أكبر في منطقة الشرق الأوسط.

- ما هو دور الدول العربية في ظل هذه التطورات، خاصة وأن بعضها بدأ في فتح سفاراته في دمشق كما فعلت الإمارات والبحرين.

- الدور الإيراني خاصة وأن إيران المستفيد الأكبر من الانسحاب الأمريكي من سوريا.

هذا ويُمكن الإطلاع على وقائع الندوة وتفاصيل مداخلات المتحدثين والمناقشات حولها على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند لقاءات وندوات.

حلقة نقاشية مُغلقة حول التطورات في جمهورية السودان

عقد المجلس المصري للشؤون الخارجية يوم الثلاثاء 29 يناير 2019 حلقة نقاشية مغلقة حول «التطورات في جمهورية السودان»، أدار النقاش السفير د. منير زهران، رئيس المجلس إضافة لـنخبة من أعضاء المجلس المهتمين بالشأن السوداني.

دار الحديث بين السادة الحضور حول مستجدات الأوضاع علي الساحة السودانية والوضع الراهن، والزيارات التي قام بها الرئيس السوداني عمر البشير سواء لمصر أو قطر أو سوريا، وكذلك الحديث عن الرؤية المستقبلية للأحداث. وقد تعرضت الحلقة النقاشية لاستعراض الوضع في السودان وانتهت بتوصيات.

أولاً: وفيما يتعلق بالوضع هناك، فالسودان تشهد حالة أزمة اقتصادية منذ نهاية 2017 وبداية 2018، هذه الأزمة ناجمة عن خمسة عناصر أساسية هي :

1 - العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على السودان، وعلى الرغم من رفع هذه العقوبات بعد ذلك لكن ظلت السودان علي قائمة الدول الراحية للإرهاب، وبالتالي فجميع القوانين مُقيدة للتنشيط الاقتصادي، فالبنوك لا تعمل، وتم فرض عقوبات على البنوك الأجنبية التي تتعامل مع السودان، وبالتالي حدث عزوف على التعامل بالدولار.

2 - السودان لديها أكثر من 2 مليون و 700 ألف داخل معسكرات النازحين، إضافة لـ 2 مليون لاجئ من جنوب السودان والدول المجاورة، والدول الغربية لم تسدد أكثر من 30 ٪ من جملة النسبة المقرر دفعها لمساعدة السودان في احتواء هؤلاء. وبالتالي وقع عبء 70 ٪ علي الحكومة السودانية لتقوم بتوفير متطلبات هؤلاء.

3 - بعد ضغط من مجموعة الحوار الوطني السودانية على النظام السوداني، تم زيادة عدد الوزراء في الحكومة لتصل إلى 75 وزيراً، وتم زيادة عدد أعضاء البرلمان

بنسبة تجاوزت الـ 10 ٪، ليصبح عدد النواب 565 نائباً، كما تم زيادة عدد أعضاء الحكومة في الولايات ليصل إلى ثمانية وزراء في كل ولاية. وإضافة إلى أن السودان لديها خمس أجهزة أمنية متمثلة في ” الجيش – قوات الكفاح الشعبي – الشرطة – الشرطة الشعبية – قوات الدعم السريع“ وهذه الأجهزة تستحوذ على 75 ٪ من الإنفاق الحكومي. نتيجة لكل ذلك زاد الإنفاق بشكل كبير على الجهاز الإداري.

4 - قامت الحكومة السودانية برفع الدولار الجمركي من 6 جنيه ليصل إلى 18 جنيه، وقامت بتعويم العملة حتى زادت من 20 الى 47 جنيه. نتيجة لذلك العجز قامت الحكومة بطبع ”نقود“ – وتم اتهام الحكومة بتزوير النقد – ولكن لم يكن هناك غطاء لهذا النقد ، مما أدى لحدوث تضخم كبير.

5 - حدث عدد كبير من الحرائق في الأسواق السودانية الكبير (الحرائق التهمت أكثر من 60 ٪ من سوق أم درمان وقدرت الخسارة بـ 860 مليون جنيه سوداني). وهذا أدى لضغط كبير وسخط شعبي من قبل السودانيين.

6 - نتيجة لذلك كان رد النظام أن قام بتقليص عدد الحكومة من 75 إلى 21 وزيراً، عمل على تخفيض الإنفاق الحكومة بعزل عدد من المسؤولين. وطبع نقود بشكل كبير. وتم الضغط على الناس لإيداع نقودهم في البنوك السودانية. وفرض قيود على سحب تلك النقود.

7 - إضافة أن الرئيس البشير في بداية عام 2018 كان يخطط لإجراء تعديل في الدستور بما يمكنه من الترشح في انتخابات 2020 ، نتيجة لذلك قام بتغييرات في قيادة الجيش واستبدالهم بقيادات ذات توجه إسلامي، وغير رئيس المخابرات، كما قام بإجراء تغييرات في قيادة الحزب.

8 - بعد ذلك قام البشير بإجراء جولات في السودان وولاياتها تمهيداً لترشيح نفسه – وهذه الجولات كان يتم الإنفاق عليها بشكل كبير في بلد يعاني وضعاً اقتصادياً صعباً -، أيضاً بدأ في زيادة مرتبات رجال الأجهزة الامنية والجيش ليضمن ولائهم له. أيضاً قام بتغيير قانون الحزب ليسمح له بترأس الحزب لفترة قادمة، قام بتشكيل قانون انتخاب جديد.

9 - كل تلك السياسات التي اتبعتها نظام البشير والوضع الاقتصادي المتأزم قام بجولات لدول تدعم الإخوان مثل "قطر وتركيا" وجولات لدول أخرى " مصر والامارات والسعودية"، كان يريد الحصول على أموال من تلك الدول تمكنه من مواجهة أزماته الداخلية. لكن بسبب سياساته غير الحكيمة وغير الثابتة عجز عن الحصول على أموال من تلك الدول.

10 - إضافة لذلك تواجه الحكومة السودانية عجزاً سنوياً يُقدر بـ 4 مليارات دولار. وكان رئيس الوزراء السوداني الجديد قد وعد في بداية توليه بتخفيف الدعم، وبدأ برفع الدعم عن الخبز حتى وصل رغيف الخبز لـ 3 جنيه في ديسمبر الماضي، ومن ثم بدأت شرارة المظاهرات في السودان نتيجة كل تلك المعطيات السابقة.

11 - ساعد على انتشار المظاهرات وتمدها بكثافة كبيرة أن معظمها من فئة الشباب، وفي السودان 26 مليون مُشترك في خدمة الانترنت، فكان الانترنت وسيلة الاتصال بين المتظاهرين مما ساهم في تعبئة الرأي العام ضد نظام البشير. كما تعتمد السودان في تشكيل الرأي العام على الصحف والمساجد إضافة لوسائل التواصل الاجتماعي أبرزها "الواتساب".

ويمكن تقسيم تطور المظاهرات في السودان لثلاث مراحل :

المرحلة الأولى: للمرة الأولى أن تخرج المظاهرات خارج الخرطوم في الولايات وليس في العاصمة، وبدأت في مدينة عطبرة «المدينة الصناعية وتضم نخبة مثقفة» ومدينة بورسودان، ثم انتقلت إلى الخرطوم ومنها إلى أكثر من 15 ولاية سودانية.

عندما بدأت هذه المظاهرات لم يكن هناك أي رد فعلي عربي تجاهها، وشهدت تكتماً إعلامياً استمر لأكثر من أسبوعين. وفيما يتعلق بالردود الداخلية، أعلن الجيش تأييده للرئيس وعدم تدخله، قوات الدعم السريع أعلنت أن الحكومة فاسدة ولا بد من محاكمة الفاسدين لكنهم لن يتدخلوا، قوات الشرطة أعلنت تأييدها للنظام. كان هدف المظاهرات بالأساس هدفاً اقتصادياً ولم يكن من مطالب الثوار أهداف سياسية.

واجهت الحكومة تلك المظاهرات باتباع عدد من الاساليب منها (قطع خدمات

الانترنت – إغلاق المدارس والجامعات لمنع التواصل- إطلاق الشائعات « منها أن الرئيس هرب لموسكو و القبض على النائب الأول لرئيس الجمهورية بحجة كان يفكر في انقلاب علي النظام والشائعات بأن قطر أعطت لهم أموال لمواجهة المشكلات الاقتصادية» ورغم تضارب هذه الشائعات مع المنطق لكن الحكومة والأجهزة الامنية إرادت إحداث بلبلة وإثارة الزعر والقلق في نفوس الناس وتخويفهم من الفوضي). لكن تم دحض هذه الشائعات بعد ذلك. وحتى المناطق المسلحة في كردفان ودار فور لم يعلنوا تأييدهم للمظاهرات.

قطر وتركيا لم تعلنوا تأييدها للنظام، وفي ديسمبر الماضي كانت هناك زيارة من الجانب المصري (وزير الخارجية ورئيس المخابرات) للخرطوم بشأن اجتماع يعقد بشكل دوري، لكن السودان قالت إن مصر تدعم نظام البشير وهذا غير صحيح، لأن هذا الاجتماع كان مُعداً له مسبقاً. وقالوا أن مصر تقوم بمساعدة السودان مالياً لكن مصر نفت ذلك. بينما السعودية صمتت تماماً عن التعليق على الأحداث هناك.

الولايات المتحدة لم يصدر عنها أي بيان لمدة أسبوعين، الاتحاد الأوروبي أصدر بياناً عن «الترويك» يطالب بحرية المتظاهرين وعدم قمع المظاهرات والتعامل السلمي معها. وفي الأسبوع الخامس من المظاهرات أصدرت الولايات المتحدة بياناً طالبت فيه بضبط النفس.

المرحلة الثانية: المرحلة الثانية من المظاهرات شملت انضمام الأحزاب لها، إذ انضم للمظاهرات 22 حزباً منهم 12 في الإئتلاف الحاكم، انسحب أعضائهم من الحكومة. وهذه الأحزاب أصدرت بيان طالبت فيه بتنحي الرئيس وتشكيل برلمان من 100 عضو وإعادة صياغة دستور دائم والدعوة لانتخابات مبكرة. لكن هذه الأحزاب ليس لها وزن على الأرض، ولا تمتلك موارد كافية تستطيع من خلالها الانفاق على المظاهرات وتحقيق مطالبها، كما أنها أحزاب تاريخية صورية تفتقر لكوادر شبابية بين أعضائها.

ومن الأسبوع الثاني للرابع، كان المحرك الرئيس للمظاهرات متمثلاً في التجمع المهني (عبارة عن 8 تجمعات مهنية الأطباء – الصيادلة – مهندسين... الخ) وكان هذا

التجمع أكثر تنظيماً وأكثر انتشاراً وسبب قلقاً كبيراً وإجهاداً للحكومة. وقابلتها الحكومة بالعنف مما أثار الأمر خارجياً وطالبت العديد من المنظمات الدولية والدول الأجنبية بإدانة التعامل الوحشي من قبل الحكومة بحق المتظاهرين وحریتهم في التظاهر، وتحقيق مطالبهم المشروعة.

المرحلة الثالثة: من الأسبوع الخامس وحتى آخر يناير 2019 بدأت مظاهرات عكسية مؤيدة للنظام، بحشد وتمويل منه، من أجل الحصول على دعم خارجي، حاول البشير زيارة الإمارات والكويت لكنهما اعتذرتا، مصر لم ترفض زيارته على أن يقوم بحوار مع المعارضة، ولا يتعامل بعنف مع المتظاهرين .

ويتمثل هدف المظاهرات حالياً في الضغط على النظام حتى لا يتم تعديل الدستور. كما أعلن البشير وقف إطلاق النار من جانب واحد، وذلك من أجل اكتساب بعض الدعم من الخارج.

ثانياً : السيناريوهات المستقبلية:

- 1 - **السيناريو الأول :** ماذا لو مات أو اختفى البشير؟ من سيتولى الحكم؟
- 2 - **السيناريو الثاني:** سيستمر البشير في الحكم نتيجة قبضته الحديدية ودعم الجيش والأجهزة الامنية له، ومن ثم سيستمر في مواجهة تلك المظاهرات، لكن هذا متوقف على دعمه من الخارج.
- 3 - **السيناريو الثالث:** يرهن البشير مستقبله السياسي بحدوث فوضى في حالة غيابه.

ثالثاً: موقف مصر: فيما يلي موجز للمقترحات التي طُرحت :

- 1 - مصر تفضل استمرار البشير في الحكم « من منطلق أن الشخص الذي نعرفه أفضل من وجه جديد لا نعرفه» وبالأخص أن القيادات العسكرية البديلة للبشير والمرشحة لتأتي من بعده، جميعها شخصيات عسكرية إخوانية تكن كرهاً لمصر.

2 - يبدو أن هناك انفراجة في حلحلة الأزمة هناك فالإمارات قامت بتصدير وقود له كان قد تم الاتفاق عليها من قبل.

3 - أما فيما يتعلق بقيام مصر بتقديم دعم له، قامت مصر بعمل دراسة حول تزويد السودان بالقمح، لكن مصر لم تتخذ قرار بشأن ذلك.

4 - المصريون الذين يدرسون في السودان عددهم 4 آلاف طالب مصري ، ومن الصعب انتقالهم لإستكمال دراستهم في مصر لأمر إجرائية تتعلق بوزارة التعليم العالي.

5 - يوجد تخوف من حدوث أي اضطرابات، تؤدي إلى نزوح جماعي من السودان إلى مصر، لكن هناك تنسيق على مستوي أمني بين الجانبين المصري والسوداني وبالتحديد بين قوات حرس الحدود لإحكام السيطرة على الحدود ومنع تسلل أي شخص لمصر.

توافق المشاركون على الاستخلاصات الآتية:

أ- أن مصر فشلت في إدارة علاقاتها مع السودان وغيرها من دول حوض النيل بسبب استئثار المخابرات العامة بإدارة هذا الملف.

ب- بعض القيادات في الصف الأول والثاني في السودان يكونون كراهية لمصر وعلى رأسهم البشير نفسه ورئيس الوزراء الحالي معتنز موسى.

ج- لا يجب أن نعلق آمال كبيرة على أن العلاقات مع السودان سوف تتحسن في المدى القريب.

د- لا يجب دعم السودان الآن إلا بالخبز، حيث أن أي دعم ذا بال سيطيّل من عمر نظام البشير.

هـ- استحالة تغيير توجهات النظام الحالي في السودان.

و- فشل المواقف المهادنة مع السودان.

رابعاً: التوصيات

- 1 - التواصل مع جميع قادة أحزاب السودان وأن تلعب مصر دور الوسيط فيما بينهم.
- 2 - الحذر من احتمالات الفوضى في السودان، فالسودان بلد يبلغ عدد سكانه أكثر من 40 مليون مواطن، وإذا ما حدثت فوضى، فإن مصر سوف تعاني من عمليات نزوح كبيرة بالإضافة إلى ملايين السودانيين الذين دخلوا مصر ولم يخرجوا منها.
- 3 - لا يجب إدانة المعتصمين، وإرسال رسائل ودية للسودان – ليس بالضرورة من قبل الحكومة لرفع الحرج عنها – ولكن من الممكن أن يقوم بذلك منظمات المجتمع المدني والأكاديميين.
- 4 - يلزم الحذر وعدم التعامل الجاف مع السودانيين المقيمين في مصر، بل وإمكانية الدخول في حوار معهم عن طريق منظمات المجتمع المدني.
- 5 - تقديم وتوفير العلاج والتعليم اللازمين للسودانيين المقيمين في مصر.
- 6 - التحسب لدور الولايات المتحدة، لأنها رفعت العقوبات الاقتصادية، ولكن لن ترفع السودان من قائمة الدول الراحية للإرهاب.
- 7 - البشير يسئ لمصر من وجهة نظر المعارضة من خلال ترويجه بأن مصر تدعمه.
- 8 - فتح قنوات اتصال مع المجتمع المدني والجامعات والمتمردين والمعتصمين السودانيين، إذ يجب تفعيل الاتصالات بما في ذلك بين البرلمانين.
- 9 - فتح قنوات الاتصال مع المعارضة بما في ذلك ”الصادق المهدي“ وغيره.
- 10 - إذا حدثت فوضى في السودان يلزم أن يكون هناك دور لمصر متمثلاً في التوفيق والتدخل للوساطة ولم الشمل.

حلقة نقاشية حول «دور مراكز الفكر وأهميتها في ضوء التطورات العالمية»

أولاً: الخلفية:

1 - بناءً على دعوة من الدكتور James McGann، منسق مراكز البحث حول العالم بجامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة، دعا المجلس المصري للشئون الخارجية إلى حلقة نقاشية حول مراكز الفكر ودورها في ضوء التطورات العالمية، يوم الخميس الموافق 10 يناير 2019، في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً، والتي واكبها انعقاد أكثر من مائة وخمسين حلقة غيرها في كثير من مدن العالم، مستمدةً موضوعها من العنوان الأساسي "Why Think Tanks Matter".

2 - أدار الحلقة السفير/ منير زهران، وشارك فيها السفراء/ السيد أمين شلبي وحسين الكامل ورخا أحمد حسن ومحمد العشماوى ود. محمد بدر الدين زايد، ود. حسن الحيوان، والدكتورة/ هبة راغب عوض، والدكتورة/ إيمان رجب، من مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، والأستاذ الصحفي/ أحمد أبو شادي، والأستاذ/ رجائي فايد -رئيس المركز المصري للدراسات والبحوث الكردية، والدكتور/ ياسين رؤوف رسول - ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني العراقي.

3 - تناولت مداخلات الأعضاء الدور الذي تقوم به مراكز الفكر والمعوقات التي تواجهها في هذا الشأن، سواءً كانت مالية أو بيروقراطية، وشراكات المجلس مع نظرائه في الدول الأخرى، خاصةً الإفريقية والحاجة إلى تفعيلها. ويمكن الإطلاع على المزيد من التفاصيل حول الحلقة النقاشية وماخُصت إليه على موقع المجلس على شبكة الإنترنت، تحت بند لقاءات وندوات.

حلقة نقاشية حول «نتائج مؤتمر ميونخ لسياسات الأمن»

بتاريخ 24 فبراير 2019 ، استضاف المجلس حلقة نقاشية مغلقة لمناقشة نتائج مؤتمر ميونخ لسياسات الأمن في دورته الـ55 الذي عقد في مدينة ميونخ الألمانية في الفترة من 15 إلى 17 فبراير 2019، وذلك بمشاركة كل من السفراء: د. منير زهران - رئيس المجلس، عبد الرؤوف الريدي - الرئيس الشرفي للمجلس، د. عزت سعد - مدير المجلس، إيهاب وهبة - منسق اللجنة الدائمة للشؤون العربية بالمجلس، رشا حسن- عضو المجلس ، ود. كمال أبو عقيل - منسق اللجنة الدائمة للشؤون الأوروبية بالمجلس، ود. حازم عطية الله - أمين الصندوق، أ. أحمد أبو شادي - عضو المجلس.

وقد رحب رئيس المجلس بالمشاركين، منوهاً لأن مؤتمر ميونخ الذي حضره الرئيس السيسي بعد ترأسه لقمة الاتحاد الإفريقي، وتضمن المؤتمر مشاركة نحو 35 من رؤساء الدول والحكومات و 50 من وزراء الخارجية و30 وزير دفاع و600 من الخبراء العسكريين والأمنيين والدبلوماسيين، وتواكب مع تنظيمه عدة مؤتمرات كمؤتمر وارسو والذي دعت إليه الولايات المتحدة وحضره نائب الرئيس الأمريكي مايك بينس عن السلام في الشرق الأوسط، وكان من المخطط إطلاق ما يعرف بصفقة القرن خلاله وهو ما لم يحدث، واقتصر الأمر على عقد اجتماع بين عدد من وزراء الخارجية العرب ومنتياهو وحدث صدام بولندي إسرائيلي نتيجة مذكره تنتياهو من دعم بولندا للنازية في محرقة اليهود، وكذا مؤتمر سوتشي والذي دعا له الرئيس بوتين في ذات الشهر وشارك فيه الرئيسان التركي والإيراني حول سوريا، ولم يسفر عن أي تقدم. وتشهد الفترة الحالية استضافة مدينة شرم الشيخ للقمة العربية الأوروبية على مدى يومي 24 و 25 فبراير الجاري وشارك فيها 49 دولة منها 24 دولة أوروبية على مستوى رؤساء

الدول والحكومات الأوروبية و 11 من رؤساء الدول والحكومات العربية والباقي من الوزراء.

وأكد أن الرئيس السيسي خلال أعمال المؤتمر عبر عن الأجددة والاهتمامات الإفريقية وكذا الشواغل المصرية الخاصة بمكافحة الإرهاب وسبل مواجهته وسبل التعاون العربي/ الأوروبي لمكافحته، وماينتج عنه من أخطار وهو الأمر ذاته الذي تم التداول حوله خلال مؤتمر القمة العربية الأوروبية الذي انتهى بنجاح كما عكست نتائجه.

وبرز خلال القمة رفض غربي واضح للدعوات والضغوط الأمريكية لمقاطعة إيران والانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، وأكدت المستشارة الألمانية بشكل صريح أن مقاطعة روسيا ليست في مصلحة أوروبا.

ويُمكن الإطلاع على مناقشات الأعضاء حول محاور المؤتمر ونتائجه، بصفة خاصة ومايتعلق بالشرق الأوسط وقضاياها، على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند لقاءات وندوات.

ندوة بعنوان

”تذكري مرور 40 عاماً على توقيع معاهدة السلام المصرية/ الإسرائيلية“

بمناسبة مرور 40 عاماً على معاهدة السلام، نظم المجلس يوم الإثنين الموافق 25 مارس 2019، ندوة للحديث عن المعاهدة.

شهدت الندوة كلمة افتتاحية للسفير/ د. منير زهران، رئيس المجلس. ثم «قراءة في معاهدة السلام المصرية/الإسرائيلية»، للسفير/ د. نبيل العربي، وزير الخارجية السابق، وأمين عام جامعة الدول العربية السابق. وجلسة أخرى ترأسها السفير د. عزت سعد، المدير التنفيذي للمجلس. تحدث فيها كلاً من السفير حازم خيرت، سفير مصر السابق لدى إسرائيل، وتناول «معاهدة السلام من وجهة النظر الإسرائيلية وما الذي حققته لها؟». ثم كلمة للدكتور محمد كمال، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، تناول فيها «الرؤية الأمريكية لعملية السلام». ثم أعقبها كلمة للأستاذ محمد قاسم، رجل أعمال، تناول فيها «أفاق العلاقات الاقتصادية المصرية - الإسرائيلية». ثم شهدت الجلسة تعقيباً من اللواء محمد إبراهيم، عضو المجلس. ومجموعة من المداخلات من السيدات والسادة الحضور.

ويُمكن الإطلاع على النص الكامل لمداخلات المشاركين ومناقشات الأعضاء وما خلصت إليه الندوة على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند لقاءات وندوات.

محاضرة حول «الأمن والأمان وضمادات الأمن النووي»

الأحد 31 مارس 2019

نظّم المجلس بتاريخ 31 مارس 2019 محاضرة حول «الأمن والأمان وضمادات الأمن النووي والدروس المستفادة»، تحدث خلالها كلاً من د. يسري أبو شادي عضو المجلس والمفتش السابق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، ود. سيد بهي الدين عبد الحميد عضو المجلس ورئيس هيئة المحطات النووية ومستشار وزير الكهرباء سابقاً، كما ضم اللقاء عدد من أعضاء المجلس من السفراء والخبراء والأكاديميين، بما فيهم: السفراء/ أحمد حجاج رئيس مجلس إدارة جمعية الباجواش المصرية، و محمد منير، و أحمد الغمراوي، و هاجر الإسلامبولي، و محمد توفيق.

***أولاً:** بدأت أعمال الندوة بترحيب رئيس المجلس بالحضور، وأكد أن الأمن والأمان وضمادات الأمن النووي تمثل ثلاثة محاور أساسية لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي، طالباً مزيداً من الإيضاح لتلك المفاهيم من خلال محاضرة د. يسري أبو شادي.

وقد أشار د. أبو شادي – عضو المجلس، إلى مايلي بصفة خاصة:

1- أن أول تطبيق للسلاح النووي يعرفه البشر كان عام 1945 بتفجير ثلاث قنابل ذرية (الأولى تجريبية والثانية والثالثة ألقتهما الولايات المتحدة الأمريكية على هيروشيما وناجازاكي باليابان، مما أودى بحياة 300 ألف شخص. وبعد نحو عشر سنوات، بدأت التطبيقات النووية السلمية في الانتشار لأغراض إنتاج الكهرباء وتحلية المياه والنظائر المشعة واستخداماتها التي ظلت قاصرة على الغرب حتى عهد قريب.

أمّا الاستخدام العسكري، فقد اقتصر على 9 دول تملك السلاح النووي في حين

كان انتشاره الرأسي كبيراً (وصل في وقت ما إلى أكثر من 60 ألف رأس نووي قادرة على تدمير البشرية). ومع تزايد معدلات الاتجار غير المشروع في المواد النووية والشبكات غير القانونية للمواد والمعدات النووية مما عرض الأمن في العديد من المناطق لخطورة بالغة خاصة مع انتشار الجماعات الارهابية.

2- انتقل الدكتور/يسري أبو شادي للحديث عن أربعة محاور رئيسية هي:

- الأمان النووي من حيث مواصفاته بالنسبة للمفاعلات التي تعمل بالماء الخفيف.

- نظام الضمانات، والذي بدأ في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي مع تفتيش بعض المفاعلات، والوضع قبل وبعد دخول معاهدة منع الانتشار النووي حيز النفاذ، وأوجه النقص في المعاهدة ارتباطاً بمسألة منع الانتشار النووي، والمرافق النووية تحت نظام الضمانات والتفتيش.

- الأمان النووي وعوامل ضمانه.

- أهم الضمانات النووية في العالم والدروس المستفادة منها (العراق – كوريا الشمالية- سوريا – إيران).

ثانياً: عقب ذلك أعطى السفير زهران الكلمة للدكتور/ سيد بهي الدين عضو المجلس للحديث عن المواد النووية، والأنشطة النووية والإشعاعية، وجاءت مداخلته على النحو التالي:

1- الفرق بين تعريفات المواد النووية والأنشطة النووية والإشعاعية (وفقاً للقانون المصري)

المواد النووية هي عناصر اليورانيوم أو الثوريوم أو أي مركبات كيميائية لهذين العنصرين بأي تركيزات أو كميات بخلاف تلك العناصر ومركباتها الموجودة طبيعياً، وكذا البلوتونيوم بكافة مركباته.

الأنشطة النووية والإشعاعية، هي كافة الأنشطة المتعلقة بالمنشآت النووية والإشعاعية وإنتاج واستخدام المصادر الإشعاعية وتداولها أو جميع الأنشطة

المتعلقة بإدارة النفايات المشعة وأية ممارسات أخرى قد يتعرض فيها الإنسان أو الممتلكات أو البيئة لإشعاعات نووية من مصادر طبيعية أو صناعية وذلك عدا الأنشطة المنطوية على استخدامات أجهزه الأشعة السينية في المجال الطبي.

قبل عام 2001 لم يكن هناك استخدام لمصالح الأمن النووي والذي وجد كبديل لمصطلح الحماية المادية، وهذا المصطلح ظل موجوداً حتى بعد أحداث نيويورك عام 2001، وتم تشكيل مجموعات مصغرة للحديث عن الأمن لنووي. وقد تطور مصطلح الأمن النووي بعد عام 2005 ليشمل المواد النووية والمواد المشعة ومنشآتها والأمن التكنولوجي.

2- الحماية المادية: هي مجموعة من النظم والإجراءات تهدف إلى منع سرقة المواد النووية أو تحريكها أو نقلها بدون إذن وكذلك منع تخريب المنشآت النووية أو الاعتداء عليها على يد أفراد أو جماعات.

3- الأمن النووي: يتضمن منع واكتشاف والتصدي للسرقة والفقء وأعمال التخريب والدخول غير المصرح به والنقل غير القانوني والأفعال الأخرى المؤثمة المتعلقة بمواد نووية أو بمواد مشعة أخرى أو المنشآت الخاصة بها والخروقات المتعلقة بأمن وثائق ونظم المعلومات والحاسبات الخاصة بها.

4- الأمان النووي والأمان الإشعاعي:

- **الأمان النووي،** يعني توفير الظروف التشغيلية السليمة، ومنع وقوع الحوادث أو التخفيف من آثارها علي نحو يحقق وقاية العاملين والجمهور والبيئة من المخاطر الإشعاعية غير المبررة.

- **الأمان الإشعاعي،** هو الإجراءات والاحتياطات اللازمة لسلامة الأجهزة والمعدات والمنشآت الإشعاعية وحماية الأشخاص والممتلكات من أي تعرض إشعاعي غير مقنن ينتج عن الأنشطة الإشعاعية.

5- معايير الأمان النووي: هي المتطلبات الأساسية التي يجب تحقيقها لضمان أهداف الأمان في نشاط ومجال أي من الأنشطة النووية أو الإشعاعية.

6-ثقافة الأمان النووي: يقصد بها توعية الجمهور والمؤسسات بمجموعة من الحقائق والمعلومات عن مقومات الأمان النووي والإشعاعي ، بما يرسخ الاهتمام بقضايا الأمان على نحو يتناسب مع أهميتها وخطورتها.

7- الضمانات النووية: هي مجموعة من الإجراءات القانونية والفنية الرامية إلى ضمان عدم استخدام المواد النووية والتجهيزات والأنشطة والمعدات والمشروعات في مجال الطاقة النووية لأغراض عسكرية.

8- آثار المحطات النووية : تشمل تلك الآثار الحفاظ على البيئة من استخدام الوقود الأحفوري والفحم، وتحقيق التنمية المستدامة وتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية، التطوير الاقتصادي الاجتماعي على المنطقة المحيطة والدولة ، والتطوير العلمي و التكنولوجي والاقتصادي للدولة ، تأمين الإمداد بالطاقة ، وتنويع مصادر الطاقة من خلال تعدد الموردين والتعاقدات طويلة الأجل، والتنمية التكنولوجية وزيادة الاعتماد على النفس، وتطوير الصناعات، وكل ذلك سيساهم بالضرورة في تحقيق التنمية الشاملة.

واختتم حديثه بالتأكيد على أن لكل مجال من مجالات الأمن والأمان وضمانات الأمن النووي مدلول، ففي مجال الأمن فهو يحتاج للمعلومات الاستخباراتية والتدخل القانوني وثقافة الأمن النووي، أما الأمان فيحتاج لتطوير نظام عالمي ومشاركة الخبرة ونشر ثقافة الأمان النووي، ونظام الضمانات يحتاج للالتزامات دولية ونشر ثقافة ضمانات الأمن النووي؟.

ولتحديد التهديدات لأي منشأة نووية يتم تحديد التهديدات على المستوى الداخلي والخارجي من خلال لجنة من المسؤولين عن الأمن داخلياً وخارجياً ، وتلك التهديدات تتعامل معها القوات الشرطية وتهديدات أخرى تتعامل معها الدولة ووزارة الدفاع.

وقد أجاب السيدين/ أبو شادي وبهي الدين على تساؤلات الأعضاء، على النحو الموضح تفصيلاً في موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند لقاءات وندوات.

محاضرة حول «خيارات الطاقة في مصر هل ستكون الإحفورية المحدودة والمُكلفة أم المتجددة والرخيصة»

مهندس/د. هاني النقراشي

في 3 إبريل 2019، استضاف المجلس المهندس/د. هاني النقراشي مستشار رئيس الجمهورية للطاقة المتجددة لتسليط الضوء على أهم مصادر الطاقة المتجددة والمشاريع الحالية المزمع إقامتها في مصر.

- بدأت أعمال الندوة بترحيب السفير/ د. منير زهران رئيس المجلس بالحضور، موضحاً أن مصر تتمتع بمصادر للطاقة الشمسية لا يوجد لها مثيل في العديد من دول العالم والتي تسعى اليوم للتوجه لاستخدام الطاقة الشمسية، وهو الأمر الذي تم تناوله في مقال للمهندس هاني النقراشي حمل عنوان «شمس مصر وغاز روسيا» والذي ناقش كيف يمكن الاستعانة بالطاقة الشمسية في مصر لإمداد أوروبا بالطاقة، خاصة وأن أوروبا تفتقر للطاقة الشمسية بخلاف بعض بلدان جنوب أوروبا كإيطاليا واليونان.

- عقب ذلك قدّم المهندس النقراشي شرحاً للمحطات التقليدية مشيراً إلى أنها تمتلك قدرة لتوليد 100 ميجاوات بصفة مستمرة طوال العام عدا الأوقات التي توجد بها صيانة أو يقل الحمل بحيث تقل الطاقة المولدة وقت الليل وتزايد وقت النهار، وفي مصر ضغط الأحمال يكون وقت الذروة وحتى الغروب وتقل بعد ذلك وبالتالي يكون متوسط معامل الشمس 80 % .

- فيما يتعلق بالنوع الأول من الطاقة التقليدية المتجددة وهي طواحين الكهرباء، فالبلاد ذات الامتداد الصحراوي ومنها مصر يمكنها الاستفادة من تلك المساحات الشاسعة من خلال طواحين لتوليد الكهرباء حيث تنتج مايقرب من 40 % من إنتاج

الكهرباء، ولكن هذا المصدر يواجه تحدي يتعلق بصعوبة استمراريته ، ولكن يمكن الاستفادة منه في توفير الوقود المحترق بالمحطات التقليدية بنسبة 40 % .

- أما النوع الثاني من مصادر الطاقة التقليدية المتجددة فهي الخلايا الضوئية (والتي تعمل على تحويل الضوء والحرارة لطاقة) ولكن لا يتم التخزين بمتوسط 20 % سنوياً حيث تبلغ إجمالي الطاقة المحتفظ بها نحو 2000 ميغاوات وقت الظهيرة وتقل تلك الميغاوات المولدة حتى تختفي مع الغروب، وبالتالي فإجمالي عدد الساعات التي تولد فيها طاقة حوالي 8 ساعات، حيث أن ساعتا الصباح وكذا ما قبل الغروب لا يتم فيها تحويل أي حرارة أو ضوء لطاقة، ويوجد بمصر وتحديداً بمدينة أسوان هذا النوع من المحطات.

النوع الثالث من مصادر الطاقة التقليدية فهي المحطات الشمسية الحرارية، والتي يمكن الاستغناء بها عن المصادر التقليدية الأخرى، وهو مادفع العديد من الدول إلى بدء تنفيذها كالولايات المتحدة وجنوب إفريقيا والإمارات .

وتقوم تقنية تلك المحطات على تسخين الملح المتواجد في الخزان والمكون من 40 % من نترات البوتاسيوم و60 % من نترات الصوديوم ينصهر مع درجة حرارة 230 م ويتم تخزينه في الخزان البارد كسائل وتبلغ درجة حرارته نحو 250 م، حتى يحافظ على قوامه سائلاً.

يتم تجميع الطاقة الحرارية التي تعكسها المرايا لبؤرة البرج ومن ثم تسخين الملح المنصهر الى درجة حرارة 565 درجة مئوية وهو مايسمح للمبادل الحراري بإنتاج الكهرباء ومن ثم يعود الملح بعد تبريده للمكثف ويشترط أن يكون به فتحات هواء للتبريد وتحول البخار لماء، على أن يتم التبريد بدرجة كافية حتى لا تقل كفاءة المحطة ويبرد الملح لنحو 285 م. إن رفع درجة حرارة البخار لنحو 80م يكفي لتحويله وتكثيفه ومن ثم استخدام الماء المثلج.

يقوم مكثف البخار بتحويل الوقود الزائد لماء ويتم ضخه مرة أخرى في المرجل البخاري وبالتالي فالدورة مستمرة ، ويمكن في حالة عدم وجود أشعة شمس

الاستعانة بالهيب وبالتالي فتلك المحطات تمدنا بمرونة في إمكانية توليد الكهرباء إما بضوء الشمس أو الحرارة وذلك على خلاف المحطات التقليدية الأخرى.

في المملكة العربية السعودية يتم الاستفادة من تلك التقنية حيث أن نحو 75 ٪ من المياه في السعودية تأتي من تحلية مياه البحر عبر محطات الطاقة الحرارية الموجودة على سواحل البحر .

وفي إطار ماسبق، نوّه د. النقراشي إلى أن كلا من الطواحين أو طاقة الرياح وكذا الطاقة الضوئية هي طاقات جديدة متقلبة، أما النوع الثالث وهي المحطات الحرارية فهي طاقات غير متقلبة ويمكن التحكم في الطاقة المولدة منها والاستفادة منها عبر نقل الفائض منها وتصديرها.

- استعرض سيادته محطات الطاقة في ألمانيا كإحدى الدول والنماذج المتخصصة في توليد الطاقة بالاعتماد على الطاقة المتجددة، حيث أكد أن ألمانيا هي رائدة المحطات التقليدية في العالم ولكنها تفتقر لوجود أشعة الشمس القوية التي تحتاجها لبناء محطات حرارية، وتعتمد بشكل كبير على الألواح الضوئية ولكن وقت الذروة تكون أشعة الشمس قوية وتقل بالتالي كفاءة إنتاج الخلايا الضوئية، حيث أن بلوراتها تتأثر كفاءتها بالحرارة العالية وتتنخفض نسبة الضوء المحول لكهرباء، وهو ذات السيناريو الحادث في المحطة المتواجدة بأسوان نظراً لارتفاع درجة الحرارة هناك .

ولكن ومع ارتفاع معدلات الطلب على الكهرباء في الشتاء بنسبة 20 ٪ مقارنة بالصيف وفي ظل وجود فجوة في الطلب على الكهرباء نتيجة لانخفاض إنتاج الألواح الضوئية والرياح يتم اللجوء لتوليد الطاقة عبر الفحم، وهو ما يعني أن تلك المحطات التقليدية لم تعمل على توفير الوقود في حين زادت معدلات حرق الوقود خاصة وأنهم مضطرون لحرق الفحم بكميات كبيرة لتوليد الطاقة، خاصة وأن برودة خزان الفحم سيحتاج لوقت كبير لإعادة تسخينه مرة أخرى وبالتالي ببطء مواكبة أي تقلبات للطاقة التقليدية، وفي حالة وجود فائض في الطاقة يتم اللجوء لتصديرها إلى الدول المجاورة ولكن هذا الحل لا يمكن الاستمرار به خاصة وأن

بعض الدول المجاورة قد لا تحتاج للطاقة الألمانية المصدرة، وهو ما يعني أن ألمانيا قد تضطر لدفع الأموال للبلدان المجاورة لشراء الطاقة الألمانية، فضلاً عن مشكلات أخرى تتعلق بحماية البيئة والتوجه في البلاد لإغلاق كافة محطات الفحم بدءاً من يناير 2019 .

وقد أجاب السيد النقراشي على تساؤلات الأعضاء على النحو المشار إليه تفصيلاً على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند لقاءات وندوات.

محاضرة حول

«حروب الجيل الرابع»

اللواء طيار أركان حرب/ د. هشام الحلبي

استضاف المجلس المصري للشئون الخارجية في 8 أبريل 2019 محاضرة عن «حروب الجيل الرابع»، ألقاها اللواء طيار أركان حرب الدكتور/ هشام الحلبي- عضو المجلس، افتتحها السفير/ منير زهران، رئيس المجلس، وحضرها نخبة من الدبلوماسيين والأكاديميين المعنيين بموضوع المحاضرة.

وفي هذا الصدد، أشار الدكتور/ هشام الحلبي إلى ما يلي:

1. توجد مجموعة كبيرة من التقسيمات المرتبطة بأجيال الحروب في العلوم العسكرية، من بينها ما عرضته مجموعة أمريكية ترأسها المفكر الاستراتيجي وليام لين في عام 1989، وهي جديرة بالاهتمام نظراً لأنها انطوت على معايير عالية للتقسيم وورد فيها ذكر حروب الجيل الرابع.

2. وفقاً للتقسيم المختار، فإن الجيل الأول للحروب يبدأ منذ عام 1648، أي منذ صلح ويستفاليا، حيث كانت الحروب تتم بين جيوش واضحة المعالم، تمتلكها دول كاملة السيادة، وينطوي هذا الجيل على أبسط أنواع الحروب التقليدية التي تتم بين جيشين نظاميين.

3. يعبر الجيل الثاني للحروب أيضاً عن حروب بين جيوش واضحة المعالم تمتلكها دول كاملة السيادة، ولكن يؤرّخ له مع الحرب العالمية الأولى، لظهور الدبابات

4. بدأت حروب الجيل الثالث مع قيام خلال الحرب العالمية الثانية، وتحديداً نتيجة لنوعية تجهيزات الجيش الألماني، ويتسم هذا الجيل بالمرونة والسرعة في حركة الجيوش وراء خطوط العدو. وفي هذا الجيل تم الاعتماد على معدات حربية طويلة المدى نسبياً، ما يعنى أنه لم تكن هناك حاجة للالتحام المباشر على خط الجبهة بين القوات المتحاربة، وبالتالي الحفاظ على أكبر قدرٍ ممكن من القوات البشرية والمعدات المحاربة. وكان ذلك بالطبع عكس ما جرى في الجيلين السابقين من حيث المعدلات العالية من الالتحام البشري والتكلفة البشرية العالية، مع وجود مدى أقل للأسلحة والأدوات العسكرية المستخدمة في العمليات الميدانية.

5. وفقاً للنظرة الاستراتيجية للدولة، فإنها تنقسم إلى قطاعين؛ أحدهما مدني والآخر عسكري. وأهم ما يميز الأجيال الثلاثة السابقة هو أن الهدف منها كان ينطوي بالأساس على تدمير القوات المسلحة لدولة العدو ثم التعامل مع القطاع المدني فيها. أمّا حروب الجيل الرابع، فإنها حروب غير متماثلة تهدف بالأساس إلى التعامل أولاً مع القطاع المدني في الدولة العدو تمهيداً للسيطرة عليها دون أدنى حد من الدخول في مواجهة عسكرية مع جيش هذه الدولة على أراضيها أو أراضي دول أخرى أو حتى باستخدام وكلاء.

6. وفقاً لماكس «مانورينج»، فإن حروب الجيل الرابع هي الحروب التي تهدف إلى إفشال الدولة وزعزعة استقرارها ثم فرض واقع جديد يحقق مصالح العدو. ومن أهم الأمثلة على هذه الحروب هي الحرب الباردة التي سادت النظام الدولي في النصف الثاني من القرن الماضي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، والتي انتهت بانتصار الأولى (حسبما تدعى الولايات المتحدة)، رغم امتلاك الثاني للأسلحة النووية تماماً مثل الولايات المتحدة.

7. ويمكن القول بأن الولايات المتحدة بدأت منذ فترة بانتهاج هذا النوع من الحروب في تعاملاتها مع الخصوم؛ إذ يكشف المحللون أن كل حرب دخلتها الولايات المتحدة تكلفت ما بين 3 و3.5 تريليون دولار تقريباً، فضلاً عن التكلفة البشرية، وهذه تكلفة

هائلة جداً، وبالتالي فإنها تلجأ حالياً إلى التعامل مع الخصوم دون أي مواجهة مادية بشن حروب من نوع الجيل الرابع.

هذا وقد عرض اللواء الحلبي أساليب حروب الجيل الرابع والتي يمكن من خلالها التأثير في العدو وإنهاكته، وذلك على النحو الموضح تفصيلاً على موقع المجلس على شبكة الإنترنت، تحت بند لقاءات وندوات.

ندوة حول

«أثر التقدم التكنولوجي على السياسة الدولية وتوازنات القوى»

استضاف المجلس المصري للشئون الخارجية يوم الأربعاء 17 أبريل 2019 ندوة عن «أثر التقدم التكنولوجي على السياسة الدولية وتوازنات القوى»، ألقاها السفير/ محمد الشاذلي. وافتتح الندوة السفير/ د. منير زهران- رئيس المجلس، وحضرها نخبة من الدبلوماسيين والمعنيين بموضوع الندوة، من بينهم السفراء: د. عزت سعد- مدير المجلس، وجمال الدين بيومي وكمال أبو عقيل ويوسف الشرقاوي ومحمد العشماوي ومحمد توفيق.

وفي كلمته أشار السفير/ الشاذلي إلى أنه أعدَّ الموضوع بناءً على قناعته الراسخة بأننا في عصر يحكمه العلم والثقافة، وأن التطورات في هذا المجال في السنوات الأخيرة باتت تشير إلى تغييرات جذرية في عناصر القوة التي تحكم العالم، وإلى تغييرات هائلة في أسلوب الإنتاج وتوازنات القوى التي تحكم العلاقات الدولية، هذا فضلاً عن تغير توازنات القوى في الشرق الأوسط تغيراً جذرياً في غير صالح مصر والعرب بسبب التفوق التقني للأطراف غير العربية في المنطقة، وهي إيران وتركيا وإسرائيل. وفي هذا السياق، أشار السفير/ الشاذلي إلى عدد من النقاط والمجالات العلمية والتقنية التي من المتوقع أن تُغيّر خريطة العالم بسياساته وتوازناته في المستقبل المنظور وعلى المدى الطويل كذلك، وهي: الثقافة الحيوية والهندسة الوراثية، والنانو تكنولوجي، وأبحاث الفضاء، وتكنولوجيا الاندماج النووي، وتطبيقات الحاسب الآلي والذكاء الاصطناعي، ومحطات الأبحاث العلمية في قارة أنتاركتيكا.

ويُمكن الرجوع إلى نص كلمة السيد السفير/ محمد الشاذلي- عضو المجلس ومناقشات الأعضاء بشأنها على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند لقاءات وندوات.

محاضرة حول «من الأساطير إلى الفكر المنظومي...تطور الفكر الإنساني في فهم العالم والحياة من خلال الصوفية والفلسفة والدين والعلم»

بتاريخ 21 إبريل 2019، استضاف المجلس محاضرة للدكتور/ محسن توفيق عضو المجلس، للحديث عن موضوع «من الأساطير إلى الفكر المنظومي...تطور الفكر الإنساني في فهم العالم والحياة من خلال الصوفية والفلسفة والدين والعلم»، بمشاركة السفير/د. منير زهران رئيس المجلس، ومديره السفير/د. عزت سعد، وعدد من أعضاء المجلس من السفراء والأكاديميين، كما شهد اللقاء حضور المهندس/ رمزي العدل.

بدأت أعمال اللقاء بترحيب السفير منير زهران بالحضور منوهاً لأن موضوع المحاضرة تكمن أهميته في أنه يسلط الضوء على تطور منظومة الفكر العالمي على مدى 5000 عاماً، وماحدث من تطوير للمفاهيم نتيجة التقدم في المجال المعلوماتي وفي الفكر الإنساني.

عقب ذلك أعطى رئيس المجلس الكلمة للدكتور/ محسن توفيق عضو المجلس، الذي أكد - ضمن أمور أخرى- أن الهدف من المحاضرة هو استعراض تطور الفكر العالمي على مدى 5000 عاماً، خاصة وأن هذا سيمكننا من مواجهة المشاكل والتغيرات الحادثة في العالم كون أن معظم تلك الأخطاء عادة ماتنجم عن الافتقار لوجود المعلومات أو الخطأ في القيم والتقديرات أو نتيجة لضغوط خارجية، وهذا بالضرورة يثير تساؤلات حول كيفية التفكير واستقاء مصادر المعلومات والتي قد تكون من أمور تأملية (حدسية) ومصدرها (الدين والصوفية)، أو من أمور ومسلّمات عقلية تعتمد على الفلسفة وبالتالي فهي ليست نتيجة للتجربة، وليست علم تجريدي، وإنما علم تجريبي مستقي من المظاهر المجتمعية، الواقع أن استقاء المعرفة قد ساهمت في تغيير التفكير البشري من الأساطير للفكر المنظومي، فكلمة منظومة أو System يتكونان من أجزاء متشابكة ومعقدة ولها أهداف، ولتحقيقها

يتم الاعتماد على مجموعة من المدخلات والتي من خلالها وعبر عمليات خاصة يتم التوصل للمخرجات المطلوبة.

إن النظام العالمي قائم على تلك المنظومة ولكن لا يجب التغافل أن التوصل لتلك النتيجة كان على مر العصور، خاصة وأن العالم في عصور سابقة كان ينظر للنظام نظرة جزئية، لكن نظرة العالم تغيرت ليتم دراسة النظام من مفهوم ونظرة كلية وليس كجزء أو أجزاء منفصلة، وبالتالي فعلى مر العصور تم الانتقال من الفكر الجزئي للفكر الكلي.

خلال العصر القديم كانت مصادر المعرفة مستقاة من المعتقدات الدينية كالهندوسية (من الفلسفة الصينية القديمة) والبوذية، ومع القرن السادس ظهرت مذاهب أخرى متفرعة من المذهب البوذي والزراداشتية، ثم ظهرت الصوفية، وكلها فلسفات وليست أديان، عدا الهندوسية فلها معالم دينية، وكانت تلك المذاهب ترى أن المعارف العلمية تأتي بإعمال العقل عبر الفلسفة والعلم ولكن كل المعالم الحسية والتأملية تأتي عبر إسكات العقل والتعمق في التأمل بوسائل مختلفة، وقد تكون النتائج لا تتلاءم مع الواقع العملي، وهو مادفع البراما في الهند لتقسيم الحقائق لحقائق عليا (كلية) وأخرى (دونية)، وكلاهما مكملان لبعضهما.

ومع دخول الإسلام وظهر عدد من الفلاسفة المسلمين البارزين كالرازي وابن سينا والغزالي وغيرهم من العلماء والفلاسفة المسلمين والذين تبناوا كلام أرسطو ولكن دون أن يكون ذلك جزء من الدين المسيحي، كما اتضح في كتاب ابن رشد "في بيان الفلسفة فيما بين الشريعة والحكمة"، حيث أن تلك الأفكار تدخل في إطار فلسفي بعيداً عن إيمانهم بوحديّة الكون ووجود خالق واحد، ووحدة الكون لها 19 تقييماً فلسفياً قاسمهم المشترك هو الإيمان بوحدة الكون وأن الإله هو المتعالي، لكن في الدين المسيحية يضاف على ذلك الإيمان بأن كل شخص هو جزء من الإله.

حتى عام 1419 ومع انتشار عصور الظلام بعد سقوط الحضارة الإسلامية وبدء العصور الحديثة تم ترجمة كلام ابن رشد وعدد من الفلاسفة المسلمين وتم

رصد كتاب نيوتن "الفلسفة والطبيعة"، وبدأ العلم في تأسيس علوم رئيسية الفيزياء والرياضيات والأحياء والكيمياء وكل علم نشأ لخدمة غرض معين، وكان ابو العلوم جاليليو قد أكد أن العالم ماهو إلا مجموعة من المعادلات الرياضية ومن ثم كان Francis Bacon وسبقه ابن هيثم، قد وضعوا نظريات لصياغة العلوم بعد النظر للظواهر الطبيعية وصياغتها في شكل معادلات رياضية وحلها، حتى يتسنى صياغتها كنظرية.

ومع الثورة الصناعية وانتهاء الحرب العالمية الثانية ظهر علم Cybernetics ليبدأ منذ العام 1970 دخول التكنولوجيا وتأثيرها في الفكر الانساني وليبدأ مع هذا العصر الفكر المنظومي كطريقة جديدة للتفكير والتي تقوم على التعامل مع الكل وليس الجزء ثم ظهرت نظرية التعقيد التي تؤكد أن كل المنظومات معقدة وأعقب ذلك نظرية الفوضى، وبحلول العام 1973 أكدت المنظومة الفكرية أن الإنسان جزء من نسيج الحياة، ومن الجدير بالذكر أن الفوضى في الفكر في فترة ما هي التي خلقت النظريات التالية والتي امتازت بتفسير بسيط لواقع تلك الفوضى التي تصاحبت مع تلاشي بعض النظريات القديمة كنظريات نيوتن، و حتى سنتلاشي كنظرية دارون الخاصة بالصراع من أجل البقاء.

لينشكل الفكر المنظومي القائم على علوم مترابطة ومتقاطعة عليه وليست حتمية بل متغيرة تأخذ باعتبارها الكم والكيف وتقوم على التعاون بين الشعوب ووضع الاستراتيجيات والأفكار اللازمة لحل أية مشكلات بعد إجراء المشاورات المختلفة ودراسة الكل بشكل متكامل مع تجنب الدخول في التعقيدات وتفعيل العلوم المختلفة لخدمة البشرية، وإذا ماتم تطبيق الفكر المنظومي في أي مجال كالتعليم والاقتصاد فلا بد من دراسة سلوك كافة المنظومات والمؤسسات وتفاعلاتها مع أية استراتيجية خاصة بقطاع بذاته ودراسة كافة العوامل الداخلية والخارجية وهو الأمر الذي ينسحب عند صياغة الاستراتيجيات والسياسات الخارجية للدول.

هذا ويمكن الإطلاع على تفاصيل المحاضرة وتعليقات الدكتور توفيق على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند لقاءات وندوات.

اجتماع اللجنة الدائمة للشئون العربية لمناقشة

تطورات الأوضاع في كل من السودان وليبيا والجزائر (2 مايو 2019)

بدعوة من السفير/ إيهاب وهبة- منسق اللجنة العربية الدائمة بالمجلس، عقدت اللجنة اجتماعاً تشاورياً صباح 2 مايو 2019 شارك فيه السادة السفراء: عزت سعد-مدير المجلس، سيد أبو زيد ومحمد الشاذلي ويوسف الشرقاوي ومحمد العشماوي وصلاح حليلة، والكاتب الصحفي خالد الكيلاني، الذي دُعي بناءً على رغبة السفير سيد أبو زيد في ضوء إمامه بتطورات الشائين الليبي والجزائري.

وقد استهل السفير إيهاب وهبة اللقاء بعرض تطورات الأوضاع في الدول الثلاث، ووصف ما يجري في السودان والجزائر بأنه موجة جديدة من الربيع العربي، كما يحلو لبعض الكتاب الإشارة إلى ذلك.

أولاً:

1 - تحدث السفير/ محمد الشاذلي عن التطورات في السودان، بحكم عمله كسفير لمصر هناك قبل سنوات حيث عرض خلفية الاحتجاجات التي جرت في هذا البلد وصولاً إلى الاطاحة بالرئيس السابق عمر البشير.

2 - تحدث السفير/ صلاح حليلة، عن رؤيته لما حدث في السودان ومطالب قوى الحرية والتغيير والحاجة إلى استعادة الاستقرار والأمن في البلاد والتفاعل مع القوى الجديدة.

3 - في مداخلة أشار السفير/ عزت سعد أنه من واقع اتصالات بعض الدبلوماسيين السودانيين القدامى المقيمين بالقاهرة بالمجلس، فإن استمرار الرئيس السابق في حكم السودان لمدة ثلاثين عاماً قد أتاح للنظام أخونة الدولة السودانية

بصورة شبه كاملة وبالتالي فإن إزاحة كل من هو إخواني من أي موقع حكومي يمثل أهمية قصوى. وأضاف أن ذلك يفرض قدراً كبيراً من الحذر والتريث في التعامل مع النظام الجديد في السودان للتأكد من مدى مصداقية توجهاته وأنه لا يخدم أجندة الاسلام السياسي عموماً.

وارتباطاً بما تقدم، ذكر أنه من الطبيعي أن تتكالب الأطراف الاقليمية والدولية على السودان بعد الإطاحة بالبشير، بما في ذلك دول الخليج وغيرها للتعرف على التوجهات الحقيقية للنظام الجديد، خاصة وأن قادة الانقلاب في البداية كانوا من المقربين للبشير ومكون هام من نظامه، واستهدفوا بانقلابهم هذا إنقاذ النظام على أمل تهدئة الشارع وتجاوز الاحتجاجات، إلا أن القوى السياسية السودانية المختلفة، رغم تناحرها ومهادنة بعضها لنظام البشير، لم تنطلي عليها هذه الحيلة. خلص مدير المجلس إلى أن السودان يمر بمرحلة دقيقة وحساسة من تاريخه السياسي المضطرب أصلاً، وأن الانتقال السلس للسلطة في السودان ليس بالأمر السهل خاصة في مجتمع منقسم على نفسه بسبب محاولات النظام السابق تقسيم الحراك المضاد لنظام حكمه على أسس عرقية لبث الشقاق بين إقليم دارفور ووسط السودان، فضلاً عن استمرار وجود عناصر رئيسية في النظام الجديد معروفة بعنائها لمصر، وبالتالي فقد يكون من المناسب بالنسبة لمصر، بجانب الحذر السياسي، العمل على دعم الدولة والشعب السودانيين اقتصادياً والمضي قدماً في تنفيذ المشروعات ذات البعد الجماهيري كالربط الكهربائي وانشاء المخابز وغير ذلك، كما أنه من المهم التواصل والتعامل مع النخب المدنية السودانية في مراكز الفكر والجامعات بما يكفل تفاعلاً مصرياً سودانياً مستقبلياً ناجحاً.

4 - **تحدث السفير سيد أبو زيد** - عضو مجلس الادارة، مشيراً إلى أنه يتفق مع ما ذكره السفير عزت سعد من حيث أهمية التريث في التعامل مع النظام الجديد حتى يتم التأكد من هوية القائمين عليه وحقيقة توجهاتهم تجاه مصر، وبما يجنبنا أخطاء الماضي.

ثانياً: فيما يتعلق بالتطورات في كل من الجزائر وليبيا، فقد جاءت المناقشات كالتالي:

الأوضاع في الجزائر:

تحدث الكاتب الصحفي خالد الكيلاني عن رؤيته للأحداث في الجزائر وتطورات الأزمة فيها، من واقع إقامته الطويلة في الجزائر والمغرب.

حول الأوضاع في ليبيا، توافق المشاركون حول النقاط التالية بصفة خاصة:

- أن الحكومة الليبية المعترف بها ذات ميول إسلامية وتدعمها كل من تركيا وقطر، كما أنها سمحت للمليشيات والعناصر الارهابية بالتواجد على الأراضي الليبية، وبالتالي فإن دعم مصر لقوات حفتر أمر مهم للغاية بالنسبة للأمن القومي المصري. ومن الناحية العملية، فإن سيطرة قوات حفتر على الأراضي الليبية تفوق سيطرة حكومة السراج وقد ثبت أن تركيا وقطر تدعمان السراج وعناصر تلك المليشيات التابعة له ويمدونهم بالسلاح والمال.

- أن دعم مصر لحفتر يخدم مصالحها، خاصة في ضوء ما حققه من مكاسب مؤخراً حيث استطاع إحكام قبضته القوية في ليبيا، مما جنب مصر خطر الارهاب الذي كان يهدد حدودها الغربية. وجاء اتصال الرئيس الأمريكي ترامب بحفتر بعد الزيارة التي قام بها الأخير للقاهرة واستقبله خلالها الرئيس السيسي مؤخراً ليعكس تأييد الإدارة الأمريكية للمشير حفتر، ومعها كلاً من روسيا والصين، وهو ما أدى إلى فشل مساعي المملكة المتحدة لاستصدار قرار من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار في ليبيا وعودة الأطراف إلي مواقع ما قبل شبه العمليات العسكرية في الغرب الليبي، وهو ما يعني تقويض المكاسب التي حققها الجيش الوطني الليبي على الأرض.

- فيما يتعلق بدور المبعوث الأممي لليبيا السيد/غسان سلامة، رأى بعض المتحدثين أن دوره متحيز لصالح السراج، وهذا يُعقد الأمر ولا يحلحل الموقف، وبالتالي يجب على السيد غسان سلامة اتخاذ مواقف أكثر توازناً من أجل التوصل إلي تسوية للوضع الليبي.

هذا ويمكن الإطلاع على تفاصيل اجتماع اللجنة ومناقشات الأعضاء على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند لقاءات وندوات.

عملية السلام وإعادة البناء في أفغانستان

في 4 مايو 2019 عُقدت بمقر المجلس ندوة حول «عملية السلام وإعادة البناء في أفغانستان». نُظمت بالتعاون بين سفارة أفغانستان بالقاهرة والمجلس، حيث تناولت المحاور التالية:

- لماذا فشل الحل العسكري في أفغانستان؟.

- تطورات عملية السلام ومآلاتها.

- العلاقات المصرية / الأفغانية والدور المصري في استعادة الاستقرار في أفغانستان.

- تحديات السلام وإعادة إعمار أفغانستان.

افتتح الندوة، وأدار أعمالها السفير د. عزت سعد، مدير المجلس، موضحاً ما يلي بصفة خاصة:

- بعد نحو ثمانية عشر عاماً من التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان، لا يبدو أن هناك آليه لبناء السلام في هذا البلد الذي تضربه الفوضى الأمنية والسياسية، رغم الحضور العسكري الأجنبي في البلاد، ووسط أوضاع اقتصادية صعبة يعاني منها السكان.

- ومن جانبها تسعى الحكومة المركزية في كابول لممارسة سلطة فعلية على جزء كبير من الأراضي في وقتٍ ما تزال فيه حركة طالبان حريصة، وقادرة، على مواصلة عملياتها الإرهابية وتعزيز نفوذها في أنحاء مختلفة من البلاد، وذلك لعوامل واعتبارات عديدة لعل أبرزها الانتشار المتواصل لعناصر الحركة على ما يقرب من 70 ٪ من الأراضي الأفغانية، كما تسيطر الحركة على 14

إقليمياً وفقاً لبعض التقديرات. وبجانب ذلك، ما تزال لدى الحركة القدرة على استقطاب عناصر إرهابية للانضمام إليها ناهيك عن كوادرها التي تمتلك قدرات قتالية عالية، نتيجة لكثرة المعارك التي شاركت فيها. وفي تقدير الخبراء، تظهر الأنماط المختلفة للعمليات الإرهابية التي تقوم طالبان بإرتكابها أن قاداتها لديهم خبرات كبيرة في مجال التخطيط والتنفيذ. ويضاف إلى كل ذلك السيطرة التنظيمية للحركة، والتي تعتمد على مبدأ السمع والطاعة شأنها في ذلك شأن العديد من التنظيمات الإرهابية.

- وقد أدى نفوذ وسطوة الحركة إلى قيام الدول المعنية بالشأن الأفغاني، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى الانخراط في مباحثات معها على أمل احتوائها في عملية سياسية قد تقود إلى سلام بدءاً من اجراء انتخابات تسمح بتشكيل حكومة انتقالية. وبجانب الدور الأمريكي، تسعى روسيا بدورها إلى التأثير على طالبان على أمل تغيير أيديولوجيتها القائمة على التطرف الديني والعنف، رغم إدراج موسكو الحركة كمنظمة إرهابية في روسيا منذ عام 2015. وفي هذا السياق، رعت روسيا اجتماعين عقدا في موسكو العام الماضي وثالث هذا العام بشأن افغانستان بحضور ممثلين عن طالبان وعن الحكومة الأفغانية، وآخرين من عشر دول معنية (إيران والهند وباكستان والصين والدول الخمس الاسلامية في آسيا الوسطى). وتعتقد طالبان أن لها الحق في تشكيل حكومة تتماشى مع معتقداتها، وان لديها قدرات تؤهلها لحكم عموم افغانستان.

- إرتباطاً بما تقدم، فإن صمود طالبان في مواجهة الضربات الجوية والبرية المكثفة من قبل قوات حلف شمال الاطلنطي قد أقع الجانب الروسي بأنه لا يمكن هزيمة طالبان من خلال استخدام القوة، وأنه من الصعب للغاية تحقيق أية تسوية سياسية بدون هذه الحركة، حيث ينظر إلى المؤسسات السياسية والقانونية التي تسيطر عليها الحركة على أنها شرعية في معظم أنحاء البلاد. وفي التقدير فإن ما تسعى إليه روسيا هو قطع الطريق على تنامي نفوذ داعش في أفغانستان، والذي يعد تهديداً لروسيا ودول آسيا الوسطى عموماً، من ناحية، والحد من تداعيات التحركات الأمريكية في أفغانستان، والتي تعتبرها روسيا تهديداً لمصالحها من

ناحية أخرى. ذلك أنه وفقاً لرؤية موسكو، فإنه بعد 18 عاماً من الحرب في أفغانستان فشلت الولايات المتحدة في حسم الأوضاع هناك برغم ارتفاع تكلفة فاتورتها لتصل لنحو تريليون دولار حسب بعض التقديرات. وما تزال مسألة سحب القوات الأمريكية من هناك (14000 جندي)، كلياً أو جزئياً، محل جدل داخل إدارة ترامب، علماً بأن هناك 8000 من قوات حلف شمال الأطلسي والقوات الحليفة منتشرة في أفغانستان بغرض تدريب القوات الأمريكية. وبمعنى آخر لدي موسكو شكوكاً في النوايا الأمريكية في الإبقاء على الوضع في أفغانستان تحت السيطرة.

- رغم عدم التوافق بين الولايات المتحدة وروسيا حول صيغة مشتركة للحوار، إلا أن هدف كلا البلدين هو تعزيز هذا الحوار بين الأفغان ومحاولة بناء الثقة بين طالبان والحكومة الأفغانية، بما يسمح باستعادة الأمن والاستقرار في تلك الدولة وإعادة إعمارها. ووفقاً لما تواتر من أنباء، فقد أسفرت مباحثات الولايات المتحدة وأفغانستان مطلع العام الجاري عن إعداد مسودة اتفاق ركزت على وعود من الحركة بمنع تحول أفغانستان لقاعدة خلفية لهجمات ارهابية ضد دول أجنبية، مقابل الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، ولكن من دون جدول زمني ولا وقف لإطلاق النار من جانب طالبان.

من هنا رأى المجلس المصري للشئون الخارجية ضرورة عقد هذه الندوة لمناقشة تطورات الأوضاع ومآلات عملية السلام وإعادة البناء في أفغانستان والتحديات ذات الصلة.

وقد تحدّث في الندوة كل من:

1 - الكاتب الصحفي/ السيد هاني والمتخصص في شئون أفغانستان من واقع عمله في هذه المنطقة، حيث عرض مفصلاً الأسباب وراء فشل الحل العسكري في أفغانستان.

2 - د. محمد فايز فرحات- مدير وحدة الدراسات الآسيوية بمركز الأهرام

للدراسات السياسية والاستراتيجية، حيث تناول تطورات عملية السلام ومآلاتها، بما فيها المشكلات التي تواجهها.

3 - السفير/ هاني صلاح- سفير مصر لدى أفغانستان، الذي تناول علاقات البلدين والدور المصري في استعادة الاستقرار في أفغانستان.

4 - تناول السيد السفير/محمد محق- سفير أفغانستان لدى مصر، تحديات السلام وإعادة إعمار أفغانستان، مشيراً في ذلك إلى التحديات الداخلية والأخرى الخارجية والتي وصفها بالأكبر، ومتطلبات السلام والمحاولات الراهنة للمصالحة وبعض التوصيات ذات الصلة.

هذا ويمكن الاطلاع على النص الكامل لمداخلات السادة المشاركين ومناقشات أعضاء المجلس وتعقيباتهم على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند لقاءات وندوات.

تحليل لنتائج الانتخابات الإسرائيلية وانعكاساتها على الداخل الإسرائيلي وعلى عملية السلام

بتاريخ الأحد 5 مايو 2019، نظم المجلس ندوة بعنوان «تحليل لنتائج الانتخابات الإسرائيلية وانعكاساتها على الداخل الإسرائيلي وعلى عملية السلام».

افتتح الندوة - وأدار المناقشات - السفير/ د. عزت سعد، مدير المجلس، موضحاً أن الانتخابات البرلمانية التي جرت في إسرائيل في 9 إبريل 2019 أسفرت عن فوز المعسكر القومي اليميني المتطرف الذي يقوده رئيس حزب الليكود بنيامين نتنياهو، بأغلبية واضحة (65 مقعداً - منها 36 لليكود منفرداً - من مجموع مقاعد الكنيست البالغ 120 مقعداً)، فيما لم يحصل الحزبين الرئيسيين الداعمين لعملية السلام، وهما العمل وميريتس، سوى على نسبة 10 ٪ من مقاعد الكنيست. أما حزب «أزرق أبيض»، والذي سيكون حزب المعارضة الرئيسي، والذي حقق إنجازاً بالفوز بـ 35 مقعداً كونه يخوض الانتخابات لأول مرة، فهو لا يؤيد حل الدولتين كما يضم عدداً من غلاة اليمين المتطرف الراض لأى كيان فلسطيني. وأضاف مدير المجلس أنه وأخذاً في الاعتبار إرث سنوات حكومات نتنياهو السابقة وتصريحاته بمناسبة الانتخابات الأخيرة بما فيها وعده بضم مستوطنات الضفة الغربية المحتلة لإسرائيل، وفي ضوء الدعم المطلق لرئيس الوزراء الإسرائيلي من قبل إدارة ترامب، تشير تقديرات عديدة إلى ما يلي بصفة خاصة:

- أن الائتلاف الحكومي، الذي كُلف نتنياهو قبل أيام بتشكيله، لن يواجه معارضة داخلية ذات بال بشأن السياسة الخارجية الإسرائيلية وقضايا الأمن القومي .

- أن النهج الحالي لسياسة إسرائيل الخارجية سوف يستمر، بما في ذلك التجاهل التام لحل الدولتين، خاصة مع الدعم المطلق لإدارة ترامب لهذه السياسات، بل والدور الحاسم الذي لعبه ترامب في تعزيز حملته الانتخابية والمساهمة في فوزه

بولاية خامسة، وذلك منذ الإعلان عن الانتخابات الإسرائيلية المبكرة في نهاية عام 2018 (سنة أشهر قبل موعدها المفترض) من خلال خطوات بدأت بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها وآخرها اعتراف ترامب في 25 مارس الماضي بسيادة إسرائيل على الجولان المحتل وتحول الرئيس الأمريكي إلى أكبر داعم لنتنياهو. وأكد السفير سعد أن ما اتخذته ادارة ترامب من إجراءات قد جعلت من فرص تحقيق السلام بمثابة هدف غير قابل للتحقيق أكثر من أي وقت مضى، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً أمام مصر والجانب الفلسطيني بصفة خاصة.

- من ناحية أخرى فإن هيمنة اليمين العنصري المتطرف على السياسة في إسرائيل، والذي يضم اليوم أحزاباً موصومة بالإرهاب، باتت مصدر قلق وضح ليهود الشتات الذين اعتادوا دعم إسرائيل كونها "دولة ديمقراطية"، كما أعربت دول رئيسية في الاتحاد الأوروبي عن قلقها أيضاً من تداعيات سياسة إسرائيل الحالية وتكريسها للاحتلال وسياسات الضم وإصدار قانون الجنسية والقانون الذي يشرعن مصادرة الأراضي الفلسطينية. وقد يشكل ذلك أداة للضغط على الائتلاف الجديد، بجانب توجهات ليبراليو الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة، هذا بجانب قضايا الفساد والرشوة التي تلاحق نتنياهو.

من هذا المنطلق تأتي أهمية هذه الندوة للحديث حول تحليل لنتائج الانتخابات الإسرائيلية وانعكاساتها على الداخل الإسرائيلي وعلى عملية السلام.

وقد تناولت الندوة المحاور التالية:

- 1 - تحليل لنتائج الانتخابات وفرص تشكيل الائتلاف الحكومي.
- 2 - انعكاسات نتائج الانتخابات والائتلاف الجديد على المشهد الفلسطيني.
- 3 - جهود الشتات في معادلة العلاقات الأمريكية /الإسرائيلية.

4 - سياسة الائتلاف الحكومي الجديد تجاه عملية السلام والتعامل المصري معها.

وقد تحدث أمام الندوة السفراء: حازم خيرت، ودياب اللوح – السفير الفلسطيني بالقاهرة، ومحمد توفيق، واللواء/ محمد إبراهيم الدويري.

هذا ويُمكن الإطلاع على مداخلات المتحدثين ومناقشات الأعضاء على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند لقاءات وندوات.

-

اجتماع اللجنة الدائمة للشئون العربية لمناقشة

تطورات الاوضاع في السودان (13 يونيو 2019)

بدعوة من السفير/ إيهاب وهبة- منسق اللجنة العربية الدائمة بالمجلس، عقدت اللجنة اجتماعاً تشاورياً صباح 13 يونيو 2019 شارك فيه السادة السفراء د.منير زهران ود.عزت سعد وسيد أبو زيد وصلاح حليلة والاستاذ خالد الكيلاني، وذلك بهدف متابعة التطورات في السودان اتصالاً باجتماع سابق عقدته اللجنة بتاريخ 2 مايو الماضي.

استهل السفير/ إيهاب وهبة اللقاء بعرض تطورات الأوضاع في السودان، موضحاً أن موقف الشعب السوداني جدير بالاحترام، إذ رغم ما تعرض له الثوار من مضايقات من قبل المجلس العسكري السوداني ، إلا أنهم ظلوا متمسكين بموقفهم.

- تحدث عن الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الإثيوبي «آبي أحمد» للسودان، بعد ثلاثة أيام من العصيان المدني، وجهوده نحو عملية المصالحة، وما طرحه من مبادرة تتضمن الافراج عن المعتقلين السودانيين مقابل تعليق أو فض الاعتصام من قبل المتظاهرين. إذ أن أثيوبيا تخشي من تدهور الأوضاع في السودان، وما يمكن أن يخلفه ذلك من نزوح آلاف أو ملايين المواطنين السودانيين باتجاه اثيوبيا. لكن جبهة الحرية والتغيير أوضحت أن تعليق الاعتصام لم يكن نتيجة للوساطة الإثيوبية ولكن كاستراحة محارب.

- أشار إلى أن الاتحاد الافريقي (مجلس السلم والأمن) قام بتعليق عضوية السودان، ولم تدع السودان للمشاركة في اجتماع عُقد لوزراء الطاقة الأفارقة منذ عدة أيام.

- وفقاً للمعلومات المتاحة استطاع المجلس العسكري السوداني أن ينشئ له ظهيراً سياسياً، هو ما يسمى بالحراك القومي السوداني، يضم «حزب المؤتمر الوطني والأحزاب والحركات التي كانت مؤتلفة معه والحركة الإسلامية» طمعاً من بعض قادته في السلطة مما يهدد فكرة المفاوضات.

- أوضح أن ثورة السودان إذا ما نجحت سيكون لها وضع إيجابي علي تطورات الأوضاع في اليمن، لأن الثوار/ أو النظام الجديد سيطلب بعودة القوات السودانية البالغ عددها 8-14 ألف جندي إلي السودان، وإذا انسحبت هذه القوات فإن هذا سيخفف من وطأة الوضع المأساوي في اليمن.

وقد تناول المشاركون ردود الفعل العربية والإقليمية على الأحداث في السودان وتوجهات القوى السياسية الموجودة على الساحة السودانية وموقف المجلس العسكري من بعض القضايا وعلاقته بقوى الشارع السوداني. كما تم التطرق لمقاربة كل من الاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة لما يجري في السودان واحتمالات المستقبل.

هذا ويمكن الإطلاع على تفاصيل اجتماع اللجنة الدائمة للشئون العربية على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند لقاءات وندوات.

حوار مائدة مستديرة حول «مستقبل السودان»

بتاريخ 22 أغسطس 2019، عقد المجلس المصري للشئون الخارجية حوار مائدة مستديرة بشأن «مستقبل السودان الجديد وعلاقاته بمصر» في ضوء التطورات الجارية في الساحة السياسية السودانية. وقد شارك فيها عددٌ من أعضاء المجلس من ذوى الاهتمام بالشأن السوداني، وكذلك خبراء ضيوف من غير أعضاء المجلس.

وفي افتتاحيته للندوة، أشار السفير رئيس المجلس إلى أن نظام الرئيس السوداني المخلوع عمر البشير أضرب بشدة بالعلاقات بين الخرطوم والقاهرة خلال الثلاثين عاماً التي حكم فيها السودان، وقام بتنشئة أجيال على كراهية الدولة المصرية، وصوّرها كمحتل لمثلث حلايب وشلاتين التي تدعي السودان سيادتها عليه. كما أشار، في المقابل، إلى الإعلان الدستوري الذي تم توقيعه في 17 أغسطس في العاصمة السودانية الخرطوم، بحضور عددٍ من ممثلي بعض الدول الإفريقية والعربية، ومثّل مصر في مراسم التوقيع رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، كذلك أشار إلى ما قام به أعضاء المجلس الانتقالي السيادي من حلف لليمين الدستورية في 21 أغسطس، بما عدّ خطوة هامة وحاسمة في الحياة السياسية في السودان ليبدأ صفحة جديدة يطوي بها أخرى سوداء امتدت لنحو 30 عاماً.

وقد بدأ النقاش بمداخلة من السيد السفير/ أسامة شلتوت- مساعد وزير الخارجية لشئون السودان، حيث عرض الأسباب وراء المظاهرات والاحتجاجات التي قادت إلى إسقاط نظام البشير، والإعلانين الأول والثاني الصادرين عن المجلس العسكري الانتقالي، والقوى والتيارات الجديدة في السودان وتلك المنخرطة داخل تيار الحرية والتغيير وتجمع المهنيين ...إلخ.

وقد تناول السفير شلتوت موقف مصر من التطورات الجديدة في السودان، مؤكداً حرص القاهرة على استقرار وأمن السودان. وفي هذا السياق، تناول دعوة مصر، بوصفها رئيس الاتحاد الإفريقي، إلى عقد إجتماع تشاوري حول الوضع في السودان بمشاركة الترويكا الإفريقية ودول الجوار ودول الإيجاد، واقترح مصر مد مهلة التوصل إلى اتفاق بين الأطراف السودانيين من 15 يوماً إلى ثلاثة أشهر قُصصها مجلس السلم والأمن الإفريقي إلى شهرين فقط، وذلك قبل أن يؤدي فض المجلس العسكري والاعتصام بالقوة في 3 يونيو 2019 إلى تزايد الضغوط الغربية التي قادت إلى إعلان مجلس السلم والأمن إلى تعليق عضوية السودان في الاتحاد الإفريقي.

وقد تطرّق السفير مساعد وزير الخارجية لشئون السودان إلى موقف الأطراف الإقليمية والدولية المختلفة من الأوضاع الجديدة في السودان والتحديات التي يواجهها في هذه المرحلة وفي المستقبل المنظور، لاسيما الأزمة الإقتصادية الطاحنة والمشكلة بين المركز والأطراف والتحدي بين المؤسسة العسكرية ومليشيات الظل بجانب تحدي الدولة العميقة وكيفية تفكيكها ونمط التعامل بين القوى داخل السودان، وغيرها الكثير من التحديات.

وقد جرى نقاش بين المشاركين وهم السفراء: د.منير زهران وعبد الرؤوف الريدي وعزت سعد ود.صلاح حليلة والأستاذ/د. سيد فلفل – عضو مجلس النواب، والأستاذ/هاني رسلان- مستشار مركز الأهرام للدراسات، وأ.محمود مراد- الكاتب الصحفي وعضو المجلس. وقد توافق المشاركون حول الأهمية القصوى لاستقرار السودان في هذه المرحلة وأن يتعين على مصر تبني رؤية مختلفة تجاه السودان غير تلك التي كانت إبان سنوات حكم البشير الثلاثين.

ومن جانبه اقترح السفير/عبد الرؤوف الريدي دعوة المجتمع المصري بكل فئاته، والمجلس المصري للشئون الخارجية تحديداً لتشكيل مجموعة عمل خاصة بالسودان، تضع تصوراً لآفاق التعاون في الحقبة المقبلة. وأضاف أنه من المهم تبني المجلس مبادرة لتشكيل وفد من ممثلي المجتمع المدني للذهاب للسودان

والتواصل مع الفعاليات هناك في هذه المرحلة المصيرية، وتأكيد اهتمام مصر بالتطورات الجارية والتي تنبئ ببدء مرحلة مفصلية في تاريخ السودان، يمكن أن تكون أيضاً مرحلة جديدة وإيجابية في العلاقات المصرية/ السودانية التي عانت كثيراً طول العقود الثلاثة الماضية.

وقد خلص الحوار إلى مجموعة من التوصيات حول سبل دعم السودان الجديد والتفاعل معه ودعمه في هذه المرحلة الدقيقة.

ندوة حول «الدبلوماسية الروحية والمشارك الإبراهيمي: بين صفة القرن والمخطط الاستعماري للقرن الجديد»

نظّم المجلس ندوة يوم 8 أكتوبر 2019، بعنوان «المشارك الإبراهيمي وتداياته على مستقبل المنطقة العربية» حضرت فيها الدكتورة هبة جمال الدين، مدرس العلوم السياسية بمعهد التخطيط القومي، حول هذا الموضوع، وقد حضر عدد من أعضاء المجلس ومن غير الأعضاء من الخبراء والمتخصصين منهم مفتي الحرس الرئاسي الفلسطيني. وقد قام السفير/ عزت سعد- مدير المجلس بتقديم د. هبة جمال الدين – عضو المجلس، منوهاً إلى أن الأمر يتعلق بقضية جديدة كثر الحديث عنها، وهي المشارك الإبراهيمي، باعتبار أن الأديان السماوية الثلاثة أديان إبراهيمية يجمعها مشترك روحي واحد يسمى المشارك الإبراهيمي الذي يمثل القيم الروحية المشتركة بين الأديان كمدخل يتم تسويقه بأنه يحمل معاني الخير والأخوة الإنسانية والتسامح، ولكنه خلاف ما يبدو، حيث يتم تسييسه من قبل القوى الدولية والعالمية والإقليمية ذات المصالح الخاصة، الأمر الذي يحمل في طياته العديد من التدايات على الأمن القومي المصري والعربي.

وقد أشارت الدكتورة/ هبة جمال الدين- عضو المجلس، إلى مايلي:

1- أن «الديانات الإبراهيمية» مصطلح تم إطلاقه مع مطلع الألفية الثالثة ليشير إلى الأديان السماوية الثلاثة. وجاء طرحه ضمن مفهوم جديد لحل النزاعات والصراعات الممتدة والقائمة على أبعاد دينية متشابكة، وهو مفهوم «الدبلوماسية الروحية»، لتمثل خلاله الأديان الإبراهيمية أحد أبرز أركان هذا المفهوم الجديد. فقد تم إطلاق لفظ «الإبراهيمية» نسبة إلى نبي الله إبراهيم ورمزيته في الأديان السماوية الثلاثة، ليكون بوتقة لصهر الخلافات وتثبيتها جانباً. وفي هذا الإطار، يرى «جيمس روزينوه» أن مستقبل العالم سيرتكز على السلام العالمي

الذي سيتحقق عبر الديانات الإبراهيمية والعقائد المتداخلة، كمدخل جديد لحل النزاعات في العلاقات الدولية، وكطرح بديل لنظرية «هنتجتون» حول «صدام الحضارات»، ونظرية «فوكوياما» حول «نهاية التاريخ»؛ بل ليعكس نهجًا جديدًا داخل علم العلاقات الدولية كانت أهم ملامحه ظهور مفاهيم جديدة؛ كالتسامح العالمي، والأخوة الإنسانية، والحب، والوئام، كمفاهيم جديدة مطروحة داخل هذا الحقل.

بهذا المعنى، فإن الأمر يتطلب ضرورة الوقوف على مغزى هذا الطرح: هل هو حقًا بهدف الوصول للسلام العالمي؟ أم هو مجرد طرح بديل لفوكوياما وهنتجتون يحمل نفس الغاية الصدامية التي تُعلي من هيمنة الغرب وتحقيق مصالحه بالأساس؟

2- أن الإجابة على التساؤلات عالية تتطلب استكمال تناول أركان مفهوم «الدبلوماسية الروحية»، التي تمثل مبادرة لتحقيق السلام العالمي عبر التقارب بين الأديان السماوية للوصول للمشترك الديني، وتتحية النصوص المختلف عليها عبر إعادة قراءة النص الديني، وترجمته عبر ما يُعرف بدبلوماسية «المسار الثاني» أو المفاوضات غير الرسمية، التي تجمع رجال الأديان الثلاثة معًا بجانب الساسة والدبلوماسيين لترجمة المشترك الديني على الأرض، ولإعطاء أصحاب الحق الأصلي الحق على الخريطة، ليكون مستقبل العالم رهن قرارات تلك الآلية التي ستكون هي أساس مركز الحكم العالمي التي ستدعمها المجتمعات المحلية عبر «أسر السلام» و«الحوار الخدمي»، أي الخدمات والمساعدات التي تُقدم لجذب أتباع يشعرون بالامتنان لأصحاب هذا الفكر، ومن ثم يصبحون أكبر الداعمين له.

هذا الطرح يحمل في ثناياه العديد من التساؤلات، قد يكون أبرزها: من هم أصحاب الحق الأصلي؟! وهل يمكن الربط بين هذا الطرح والجهود المبذولة من جانب إسرائيل للمطالبة بتعويضات من الدول العربية التي عاش داخلها اليهود قبل هجرتهم منها؟ خاصة في ظل ظهور كتابات تنادي بالحقوق التاريخية لليهود من قبل عدد من ضباط الموساد الإسرائيلي، بل وتلاقي هذا الطرح مع تأسيس

جمعيات بالدول العربية ترفع شعار إحياء التراث اليهودي! وتساءلت هل الهدف هو تأصيل الادعاء بوجود حقوق تاريخية أصيلة في الأرض العربية؟!

3- عرضت د. هبة الأركان الأساسية للإبراهيمية وأنصار هذه الفكرة وأدواتهم لتنفيذها وتداعيات ومخاطر ذلك، خاصةً على القضية الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين.

هذا ويمكن الإطلاع على النص الكامل لكلمة د. هبة جمال الدين على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند لقاءات وندوات.

ندوة

«مستقبل عملية السلام في ضوء الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة... وانعكاساتها على القضية الفلسطينية»

بتاريخ 21 أكتوبر 2019، عقد المجلس ندوة بعنوان «مستقبل عملية السلام في ضوء الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، وانعكاساتها على القضية الفلسطينية»، حضرها عدد من السفراء والأكاديميين والباحثين من المهتمين بالشأن الإسرائيلي والعربي، وافتتحها السفير/ د. منير زهران، رئيس المجلس. وتناولت الندوة محاور **خمس** هي: تقييم الموقف الإسرائيلي الحالي في ضوء نتائج انتخابات الكنيست الأخيرة وانعكاساتها على السياسة الإسرائيلية تجاه عملية السلام؛ والموقف الفلسطيني... إلى أين في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية؛ وحدود الموقف العربي وفرص دفع عملية السلام؛ واستشراف مواقف القوى الكبرى الأخرى (روسيا - الصين - الاتحاد الأوروبي) تجاه عملية السلام في المرحلة القادمة؛ وشفقة القرن وتأثيراتها بين التأجيل والطرح. وقد تحدث في هذه المحاور، على التوالي، كلٌّ من السفير/ حازم خيرت، والسفير/ د. حازم أبو شنب، والسفير/ د. محمد بدر الدين زايد، والسفير/ د. عزت سعد، واللواء/ د. محمد إبراهيم الدويري.

في كلمته الافتتاحية، أشار السفير د. منير زهران إلى أن هذه الندوة أُقيمت للتداول في نتيجة الانتخابات الإسرائيلية الثانية التي جرت في 17 سبتمبر 2019، والتي سبقتها انتخابات تشريعية في إبريل الماضي، فشلت في حسم موقف تشكيل الحكومة. ولقد حصل حزب الليكود الذي يتزعمه نتنياهو في الانتخابات الثانية على عدد أقل من مقاعد الكنيست مقارنة بنتيجة الانتخابات الأولى، حيث حصل على 32 مقعداً مقابل 33 مقعداً لحزب أبيض أزرق الذي يترأسه جانتس، ولكن حتى الآن لم ينجح نتنياهو في تشكيل الحكومة، الأمر الذي يفتح المجال لإثارة الحديث عن السيناريوهات المحتملة لكيفية الخروج من هذا المأزق، والتي من بينها نجاح المفاوضات بين الفرقاء الإسرائيليين للوصول إلى اتفاق بين نتنياهو

وجانئس لتشكل حكومة ائتلافية أو حتى تكليف جانئس أو الدعوة لإجراء انتخابات
ثالثة إذا وصلت المشاورات فيما بين الأحزاب إلى طريق مسدود.

من جهةٍ أخرى، وفي ظل الأوضاع الراهنة، يزداد تطرف نئناهو ضد
الفلسطينيين سواءً في الضفة الغربية أو ضد عرب 1948 ليزداد العداء والاستقطاب
داخل إسرائيل، في محاولة لإنقاذ حزب الليكود ونئناهو نفسه، ويسير في غيه
بابتلاع الأراضي الفلسطينية واحدة تلو الأخرى، وبعد ابتلاع القدس بالكامل،
اتجه إلى المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس، واتجه إلى منطقة
الأغوار بمحاذاة الحدود مع الأردن، سعياً للتوسع لكسب المزيد من الأصوات
لصالح حزبه. وهكذا بعد أن أعلن دافيد بن جوريون إنشاء دولة إسرائيل يوم 15
مايو 1948 استناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 لسنة 1947
بتقسيم أرض فلسطين تحت الانتداب البريطاني إلى دولتين يهودية وفلسطينية مع
وضع القدس وبيت لحم تحت نظام دولي منفصل (Corpus Sepratum) ، والذي
خصَّ إسرائيل بـ 45 % من أرض فلسطين - فإذا بإسرائيل تبتلع غالبية أرض
فلسطين تدريجياً قطعة قطعة حتى ابتعلت الآن نحو 80 % من فلسطين الأصلية
بعد انتشار المستوطنات اليهودية فيها كالسرطان.

هذا، وينتهز نئناهو الانقسام الفلسطيني لصالح حزب الليكود والمتطرفين
الإسرائيليين، وساعد على ذلك الفلسطينيون من حماس بعد انقلابهم على السلطة
الوطنية الفلسطينية في رام الله، بالاستئثار بغزة.

وقد أدار الندوة السفير د./ عزت سعد مدير المجلس، حيث تحدَّث كل من:

- السفير/ حازم خيرت- عضو المجلس، حول « تقييم الموقف الإسرائيلي
الحالي في ضوء نتائج انتخابات الكنيست الأخيرة وانعكاساتها على السياسة
الإسرائيلية تجاه عملية السلام».

- السفير/د. حازم أبو شنب- عضو المجلس الثوري لحركة فتح، حول
«الموقف الفلسطيني... إلى أين في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية».

- السفير/د.محمد بدر الدين زايد- عضو المجلس، حول «حدود الموقف العربي وفرص دفع عملية السلام».

- السفير/د. عزت سعد-مدير المجلس، حول «مواقف القوى الكبرى الأخرى(روسيا – الصين- الاتحاد الأوروبي) تجاه عملية السلام في المرحلة القادمة».

- اللواء/د.محمد إبراهيم الدويري- عضو المجلس، حول «صفقة القرن وتأثيراتها بين التأجيل والطرح».

هذا ويُمكن الإطلاع على وقائع الندوة ومداخلات المشاركين والسيدات والسادة الأعضاء على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند لقاءات وندوات.

ندوة عن

«تطورات المشهد السوري»

بتاريخ 18 نوفمبر 2019، عقد المجلس ندوة لمناقشة تطورات المشهد السوري على خلفية الغزو التركي للشمال السوري، وتشكيل لجنة لصياغة الدستور تحت رعاية الأمم المتحدة. افتتح الندوة السفير/ د. منير زهران، رئيس المجلس، وأدارها السفير/ إيهاب وهبة، وشارك فيها السفراء: د. عزت سعد، مدير المجلس، عبد الرحمن صلاح، حازم خيرت، سيد أبو زيد، يوسف الشرقاوي، محمد العشماوي، ود. رجائي فايد، وأ. أحمد بهجت صابر- الصحفي بجريدة الأهرام المسائي.

أشار السفير/ وهبة إلى أن المنطقة العربية تشهد قدراً كبيراً من السيولة السلبية غير المسبوقة، حيث تنتشر الأزمات في العراق وسوريا واليمن ولبنان وليبيا، وهناك مشاكل في الإدارة والفساد في بعضها، ولم ترَ ليبيا قدراً من الاستقرار كما كان في عهد القذافي؛ إذ لازال الانقسام مستمراً بين فرقتها في الشرق والغرب، فيما لم تحقق السعودية من تدخلها في اليمن أي شيء، بل ساعدت بذلك على تقوية عناصر يمنية أضحت تمثل تهديداً إضافياً للسعودية. يُضاف إلى ذلك حالة الاضطرابات الشعبية التي لا تتوقف، حتى أن البعض يشير إلى أن المنطقة بدأت تدخل في مرحلة ثانية من الربيع العربي؛ بدأت بالسودان ثم لبنان ثم العراق.

هذا إلى جانب ما تشهده سوريا من تطورات خطيرة، من بينها الانسحاب الأمريكي المفاجيء منها، وفي ذات الوقت دخول تركيا إلى الشمال السوري. ولا يتوقف الأمر على الأكراد فقط، ولكن للمسألة أبعاد أخرى؛ إذ إن تركيا منتشرة في مواقع عدة في المنطقة، حيث لها قواعد عسكرية في قطر والصومال وجيبوتي، واحتلت من قبل شمال قبرص، والآن شمال سوريا. من جهةٍ أخرى، يطرح التواجد الروسي في سوريا إشكاليات أخرى؛ إذ إنه لأول مرة يكون لروسيا قواعد

جوية وبحرية في سوريا، بل واستأجرت مواقعها لمدة 54 سنة، وبالتالي فإنها موجودة لتبقى. ثم إذا نظرنا إلى قاعدة القامشلي الروسية في سوريا، نجد أنها موجودة بالقرب من الحدود التركية، وتركيا عضو في حلف شمال الأطلسي، وبالتالي فالتواجد الروسي له غايات ومقاصد من وجوده هناك. يُضاف إلى كل ذلك الكيان الإيراني الذي لا يزال متواجداً في مواقع عدة في المنطقة في العراق وسوريا ولبنان واليمن، رغم العقوبات الأمريكية والضغط التي تتلقاها. ولعل ما يحدث في إيران من اضطرابات شعبية حديثة، بل والتجروء على كسر تمثال الخميني، له انعكاسات مهمة وخطيرة يجب النظر إليها بعين الاعتبار.

ويمكن الإطلاع على مداخلات المشاركين ومناقشاتهم على موقع المجلس على شبكة الإنترنت، تحت بند لقاءات وندوات.

محاضرة حول

« نظرات على قناة السويس

من الزوايا التاريخية والسياسية والقانونية والاقتصادية»

بتاريخ 18 ديسمبر 2019، بمقر المجلس، ألقى السفير/د. منير زهران- رئيس المجلس، بعنوان «نظرات على قناة السويس من الزوايا التاريخية والسياسية والقانونية والاقتصادية» حضرها عددٌ من الأعضاء وغير الأعضاء تناول فيها النقاط التالية:

- خلفية الموضوع ، تاريخ القناة القديمة، فكرة حفر القناة بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، التحكيم في قناة السويس ، من حفر القناة لافتتاحها، تكاليف إنشاء القناة، مدى استفادة دول العالم من النقل البحري عبر قناة السويس ، محاولة مد امتياز القناة ، تأمين القناة ، التعويض الذى تحملته الخزانة المصرية نتيجة التأميم ، الرد العسكري والعدوان الثلاثي ، مفاوضات التعويض عن تأميم القناة ، تطهير المجرى الملاحي ، إيرادات قناة السويس، قناة السويس الجديدة ، كوبري السلام للسيارات العابر لقناة السويس، الأنفاق.

هذا ويمكن الرجوع لنص المحاضرة على موقع المجلس على الشبكة تحت بند لقاءات وندوات.

ندوة مشتركة حول « الدبلوماسية الأذربيجانية في عيدها المنوي »

في إطار احتفالات الدبلوماسية الأذربيجانية بعيدها المنوي، استضاف المجلس، بمقره بتاريخ 14 ديسمبر 2019، ندوة مشتركة مع مركز الحوار للدراسات السياسية والإعلامية حيث تم عرض كتاب الدكتور/ إميل رحيموف المستشار الثقافي لسفارة أذربيجان بالقاهرة.

وقد شارك في الندوة التي أدارها السفير/د. عزت سعد – مدير المجلس، كل من: السفير/ يوسف الشرقاوي – عضو المجلس، والدكتور/ عادل درويش – المدير السابق للمركز الثقافي المصري لدى جمهورية أذربيجان، والأستاذ/محمد سلامة الكاتب الصحفي ومدير تحرير جريدة الأخبار سابقاً، بحضور عدد من الخبراء والأكاديميين من أعضاء المجلس ومن غير الأعضاء.

بدأت أعمال الندوة بكلمة للسفير/د. عزت سعد تناول فيها الآتي:

1- أن الدبلوماسية الأذربيجانية لايزيد عمرها في الواقع عن 35 عاماً لأنه ووفقاً لأحكام القانون الدولي فالدبلوماسية هي المظهر الأساسي لسيادة واستقلال الدولة ولا يمكن الحديث عن ممارسة الدولة للدبلوماسية إلا في حال استقلالها، وفي الحالة الأذرية فهذا لم يتحقق نتيجة للغزو السوفيتي والذي بوجوده زالت الشخصية الاعتبارية للدولة، ومع زوال الاتحاد السوفيتي ، بدأت أذربيجان في ممارسة الدبلوماسية متعددة الأطراف التي تحكمها اتفاقية عام 1975 وليست اتفاقية جنيف للعلاقات الدبلوماسية الثنائية عام 1961، وكان هذا بهدف وضعها في إطار عضوية مؤتمر فرساي بهدف الحصول على اعتراف دول المنظمة الأعضاء باستقلالها وتحوز على شخصيتها الاعتبارية والاعتراف بها، وهو ما لم يحدث آنذاك.

2- إن الموقع الجيوسياسي فرض على الدولة الأذرية التعامل مع العديد من

التحديات. فبجانب كونها نقطة التقاء مابين آسيا الوسطى وأوروبا فهي عضو في نحو 38 منظمة حكومية كلها منظمات إقليمية متباينة، فبجانب عضويتها في منظمة التعاون الإسلامي، هي عضو في منظمات دولية كالأمم المتحدة ومجلس أوروبا، وعضويتها في الأخير لايعني أنها عضو في الاتحاد الأوروبي ولكن تربطها اتفاقيات شراكة مع دوله، وكذا مع الناتو بالإضافة لعضويتها في تجمع دول الكومنولث (CIS) الذي يضم دول الفضاء السوفيتي السابق.

3- أن أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة الأذرية تتمثل في وقوع 20 ٪ من أراضيها تحت الاحتلال الأرميني ، وهو الأمر الذي دفعها للعب دور نشط لاستصدار قرارات دولية تثبت أحقيتها وسيادتها على تلك الأراضي ولكن لم يتم وضعها موضع التنفيذ حتى اليوم، وهو الأمر الذي يسلب الضوء على أحد المشكلات الرئيسية في النظام الدولي المعاصر وهي أن القانون الدولي العام نفسه هو قانون إرادي بمعنى أن تنفيذه يرتبط بإرادة الدول وهو قانون يخضع لتوازن القوى، وهو مايمكن أن نلاحظه في القضية الفلسطينية والتي لم يتم حلها حتى اليوم رغم وجود العديد من القرارات الصادرة والمثبتة لأحقية الشعب الفلسطيني في أرضه.

4- تعليقاً على كتاب السيد/إميل رحيموف، نوّه السفير سعد، بأن الكتاب بوجه عام يعبر بقوة وبشكل واضح عن مراحل الدبلوماسية الأذرية، ولكنه في ذات الوقت ، يعطي إشارة لمن يقرأه بالمساواة بين مصطلح الدبلوماسية ومصطلح السياسة الخارجية للدول، وهو خلط غير صحيح. فالدبلوماسية هي أداة من أدوات السياسة الخارجية، ولكن لايجوز مساواتها بالسياسة الخارجية ، فالسياسة الخارجية مظلة تنطوي على العديد من الأدوات لتحقيق أهدافها فالحرب والعقوبات الاقتصادية والقوة كلها أدوات للسياسة الخارجية.

-عقب ذلك أعطى السفير سعد الكلمة للدكتور إميل رحيموف لاستعراض كتابه حيث ألقى الضوء على أبرز المحطات التاريخية للدبلوماسية الأذربيجانية، وجاءت كلمته على النحو التالي:

من المعلوم أنّ الدبلوماسية هي الأداة التنفيذية للسياسة الخارجية لأي دولة، حيث تركز هذه الأداة على أربعة أبعاد: سياسية، اقتصادية، ثقافية وأمنية. فالدبلوماسية الأذربيجانية بتطوراتها عبرت عن هذه الأبعاد الأربعة:

أولاً: - على المستوى السياسي:

ارتكزت الدبلوماسية الأذربيجانية على مجموعة من القيم والمبادئ الإيجابية كالتعاون المشترك، واحترام سيادة الدول واستقلاليتها، وعدم التدخل في شئونها الداخلية منذ تأسيسها في عام 1918، لتكون أول نظام الجمهورية الديمقراطية في الشرق الإسلامي. حيث تم الاعتراف الفعلي والجماعي لجمهورية أذربيجان بهذا الاستقلال في مؤتمر السلام «فرساي» بفرنسا من قبل الحلفاء المنتصرين بتاريخ 11 يناير لعام 1920.

وسبقت جمهورية أذربيجان الديمقراطية معظم الدول بإنجازات بارزة ولاسيما في هذه الفترة الصعبة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تم تأسيس نظام الجمهورية البرلمانية الديمقراطية في 28 مايو 1918؛
- تم تأسيس البرلمان في ديسمبر 1918؛ وأعطى البرلمان حق التصويت والاقتراع للمرأة وسبق بها الدول المتقدمة في ذلك الوقت.
- تم تأسيس الجيش الوطني من 40 ألف جندي. وبفضل هؤلاء تم تحرير العاصمة باكو من احتلال البلشفية والعصابات المسلحة للطاشناك الأرمن.

وإذا كان صحيحاً أن الدبلوماسية الأذربيجانية واجهت تحدياً كبيراً خلال فترة العشرينيات وحتى أوائل التسعينيات من القرن الماضي مع وقوع البلاد تحت نيران الاحتلال السوفيتي، إلا أنها سرعان ما استعادت دورها والدفاع عن استقلالها في عام 1991. ولكن الشعب الأذربيجاني ناضل طوال هذه الفترة- وهي فترة استعمار الاتحاد السوفيتي- بكل ما أوتي من قوة للحفاظ على خصوصيته الثقافية وهويته الدينية ومرجعياته التاريخية.

واليوم اكتسبت جمهورية أذربيجان سمعة كبيرة على المستوى الإقليمي والدولي، حيث أقامت علاقات دبلوماسية مع أكثر من 170 دولة، وأصبحت عضواً في منظمات إقليمية ودولية، أبرزها: منظمة الأمم المتحدة (عام 1992)، منظمة التعاون الإسلامي (1991)، منظمة الأمن والتعاون الأوروبي (1992)، وعضوية الناتو لبرنامج السلام (1994)، وعضويتها في مجلس أوروبا عام 2001. وانتخاب أذربيجان عضواً غير دائم في مجلس الأمن للأمم المتحدة عام 2012-2013. وعضويتها في منظمة حركة عدم الانحياز عام 2011، ورئاستها لهذه الحركة من عام 2019 إلى 2022.

ويُمكن الإطلاع على نص كلمة السيد/ إيميل رحيموف ومناقشات الأعضاء على موقع المجلس على شبكة الإنترنت، تحت بند لقاءات وندوات.

المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشئون الخارجية 2019

«أمن الشرق الأوسط... الفرص والتحديات»

على مدى يومي 23 و 24 ديسمبر 2019، عقد المجلس المصري للشئون الخارجية مؤتمره السنوي تحت شعار «أمن الشرق الأوسط.. الفرص والتحديات»، حضرته وشاركت في أعماله نخبة متميزة من الأكاديميين والسفراء والباحثين والمهتمين بقضايا المنطقة والعالم، وافتتح أعمال المؤتمر معالي السيد وزير الخارجية سامح شكري، بكلمة تناول فيها الأهداف الاستراتيجية في برنامج عمل الحكومة لحماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية اتساقاً مع التكليف الرئاسي بالانتقال من مرحلة تثبيت الدولة إلى مرحلة جني الثمار، وذلك انطلاقاً من كون مصر قوة إقليمية تعمل لتحقيق المصالح المشتركة للإقليم أو القارة وتدافع عنها وفقاً لمبادئ القانون الدولي والأطر متعددة الأطراف، بما يعزز التعاون بين الدول في إطار من المساواة والاحترام المتبادل وتحقيق المصالح المشتركة، والتمسك بدور الدولة الوطنية ومؤسساتها كضامن لتحقيق أهداف الإصلاح والتنمية وفق رؤية وإرادة الشعوب وليس تبعاً لأولويات ومصالح أطراف خارجية.

وإلى جانب جلستيه الافتتاحية والختامية، عقد المؤتمر أربع جلسات تناول كلٌ منها محوراً؛ ركّز الأول منها على المحددات الداخلية لأمن الشرق الأوسط، وتناول الثاني الجوانب الاقتصادية والسياسية والقانونية لغاز شرق المتوسط، فيما ركّز المحور الثالث على الرؤى الإقليمية لأمن الشرق الأوسط، وأخيراً، تناول المحور الرابع الرؤى الدولية لأمن المنطقة.

تناولت الجلسة الأولى المحددات الداخلية لأمن الشرق الأوسط، وفي هذا
الصدد كشفت أوراق ومداخلات المتحدثين عن حقيقة أن المحددات الداخلية للأمن في دول المنطقة، مثل التطور الديموجرافي ونوعية التعليم وتراجع معدلات

التنمية البشرية والتنافسية، بما في ذلك البحث العلمي والتكنولوجي وتمكين المرأة والعمالة المنتجة وغيرها، هي كلها تحديات خطيرة للأمن القومي لهذه الدول، أكبر بكثير من التحديات الخارجية أو مصادر التهديد الخارجي. وفي هذا السياق، تمت الإشارة إلى أنه في الوقت الذي يتجه فيه معدل النمو السكاني إلى الانخفاض عالمياً وإقليمياً، يتجه المعدل إلى الزيادة في مصر بنسبة 56 ٪ في الفترة من 1990 - 2050 ، وكذا تركيا وإيران وإن كان بنسب أقل 15 ٪ و 23 ٪ على الترتيب، وهي زيادة لم تقترن بارتفاع مماثل في مؤشرات التنافسية وجودة التعليم أو انخفاض في معدلات اللامساواة والبطالة، وبالتالي فقد تم التنويه إلى ضرورة الحذر من عدم تدارك تلك الأخطار مستقبلاً مع الزيادة السكانية والتي لا مفر منها، فإذا ما أرادت مصر تحقيق ريادة إقليمية، فهذا الأمر لن يتحقق إلا بتحسين جودة التعليم التي سيكون لها مردود إيجابي في زيادة الإنتاجية، وكذا العمل على تمكين المرأة وهو ماسيؤدي لزيادة الناتج المحلي.

وفي هذا السياق، خلص النقاش إلى مدى التباين الشديد في هذه المؤشرات فيما بين دول المنطقة، ومن ثمّ مدى التنافس بين هؤلاء الفاعلين حول تحقيق مصالحهم المختلفة في المنطقة، وإذا عدّ التباين والتنافس مؤشراً إيجابياً في حد ذاته للتطوير، إلا أن عدم توافق دول المنطقة واختلاف توجهاتها واستراتيجياتها تحول دون تحقيق التطوير المتكامل والمتكافئ فيما بين دول الإقليم، وهو ما يشكل في مجمله عائقاً أمام عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب المنطقة.

وحول التطور العلمي والتكنولوجي وارتباط ذلك بأمن الشرق الأوسط، تم التأكيد على الارتباط الوثيق بين منظومة البحث العلمي ومنظومة التعليم، وهو الأمر الذي يمكن استخلاصه من كافة مؤشرات التطور في هذا المجال والذي تعده المراكز البحثية والجامعات على المستوى العالمي ، كما تم التنويه خلال الجلسة إلى أن كافة حكومات الدول المتقدمة تعمل على ربط نظام التعليم وبناء القدرات والبحث العلمي بالاحتياجات المجتمعية والتنموية مع ربط هذه المنظومات لتحقيق متطلبات محددة كتخريج موارد بشرية ذات تخصصات فنية ومهنية معنية، أو إنشاء صناعات أساسية باستخدام الموارد المحلية والخدمات الداعمة للتنمية

وتحقيق الربط بين التعليم العالي وقطاع الصناعة من خلال تفعيل الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في دعم وتحفيز الابتكار.

وقد أُشيرَ في هذا السياق إلى أن التطور العلمي والتكنولوجي في إسرائيل يأخذ منحىً متطوراً للغاية، لاسيّما وأنها تتلقى دعماً أمريكياً وغريباً غير محدود في هذا المجال وغيره من المجالات، فيما لا زالت باقي دول المنطقة تعاني من التخلف في هذا المجال الهام الذي من المقدر له أن يرسم ملامح السياسات الدولية في المستقبل القريب، وأنه رغم التنامي الديموجرافي العربي، إلا أنه لم يقابله تنامٍ مماثل في الأداء التكنولوجي والاقتصادي.

وخلص المؤتمر حول هذه النقطة إلى ضرورة الربط بين التعليم والبحث العلمي والاقتصاد باعتبار أن ذلك يمثل الرؤية التي تستند إليها التنمية الشاملة لأي دولة، فتحويل منظومة البحوث إلى منتجات اقتصادية يلزمه بناء رأس مال بشري مسؤول عن تحقيق إرادة التجديد والابتكار وضرورة العمل على إزالة الفجوة بين البحث العلمي والتطبيق وأن يتم العمل على تحقيق التنسيق الكامل بين مؤسسات البحث العلمي وقطاعات الدولة المختلفة بما يحقق الجهود ويدعم الأداء الاقتصادي والإنجاز لخطط التنمية المستدامة عبر بناء الشراكات الاستراتيجية بين مؤسسات البحث العلمي والأطراف ذات العلاقة، بالإضافة لتعزيز القيم الوطنية المشتركة بما يزيد من أواصر الانتماء والمواطنة لتصبح الجامعات المصرية مؤسسات طموحة رائدة في تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن صياغة الدول المتقدمة للسياسات والاستراتيجيات والخطط العلمية والتكنولوجية الفاعلة يتم خلالها تسخير وتوجيه جميع الإمكانيات العلمية والمعرفية والتكنولوجية لتحقيق الأهداف والأولويات القومية للتنمية.

وتناول المحور الثالث المتعلق بالتطور الاقتصادي في دول المنطقة، العلاقة المتبادلة بين التطور الاقتصادي والاستقرار الأمني حيث يمثل كلاهما مطلباً مسبقاً للآخر. وفي هذا السياق، تمت الإشارة إلى (12) مؤشراً للتطور الإقتصادي في دول المنطقة تتمثل في قدرة الدولة على زيادة إنتاجها من السلع

والخدمات (معدلات النمو في الناتج المحلي)، الأداء الاقتصادي للدولة (نصيب الفرد من الناتج المحلي ومن الدخل حسب القوة الشرائية)، استخدام القوة العاملة (معدل البطالة)، مؤشر التنمية البشرية، التغيير في الأسعار (معدل التضخم)، قدرة الحكومة على تلبية احتياجاتها التمويلية (نسبة رصيد الموازنة العامة للناتج)، وقدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية (نسبة الدين العام إلى الناتج)، التزام الدولة تجاه غير المقيمين (نسبة الدين الخارجي إلى الناتج)، قدرة الدولة على المنافسة في أسواق السلع والخدمات (نسبة الحساب الجاري إلى الناتج)، القدرة الحقيقية للدولة على الإنتاج (الميزان التجاري بالمليار دولار أمريكي)، قوة ميزان المدفوعات (الاحتياطيات الدولية)، والقدرة التنافسية للدولة (مؤشر التنافسية). وفي هذا الصدد، تم التأكيد على أنه بالرغم من المراكز المتقدمة لبعض دول المنطقة فيما يتعلق بمؤشر التنمية البشرية ومؤشر التنافسية العالمية، إلا أن المنطقة تعاني من معدل نمو متواضع ومتجه إلى الانخفاض في معظم الدول ومستوى معيشة متقلب ومنخفض خلال عام 2018 بالمقارنة بعام 2013، وتقلب معدلات البطالة واتجاهها للارتفاع عامي 2017 و2018، وعجز في موازنتها العامة عامي 2016 و2017، وارتفاع نسبة الدين العام للناتج المحلي في سبع دول بما يفوق نسبة 60 ٪ واتجاه نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي إلى الارتفاع بدرجة كبيرة عامي 2016 و2017 عدا الجزائر واليمن، وعجز مزمن في موازين التجارة عدا الدول النفطية.

كذلك تم إلقاء الضوء على القوة الاقتصادية للمنطقة مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم خاصة وأن المنطقة تمتلك عناصر اقتصادية هامة تتمثل في: الموارد الطبيعية وحجم المخزون منها، الموارد البشرية التي تمتلكها، السياسات التي تتبعها لتحقيق أقصى درجة استغلال لكافة مواردها برشادة وكفاءة عالية. هذا فضلاً عن حتمية تكامل المنطقة لتحقيق الرفاهية المشتركة والاستقرار الأمني من خلال التنسيق والتعاون.

تناولت الجلسة الثانية الجوانب الاقتصادية والسياسية والقانونية لغاز

شرق المتوسط، وكيف أن هذا الملف الشائك فرض نفسه بقوة على الساحة الشرق

أوسطية مؤخراً، لاسيماً في ظل الاستفزازات والمضايقات التركية مؤخراً بشأن أحقية دول المنطقة الأخرى في ممارسة حقوقها في التنقيب عن واستخراج الغاز في إطار ترسيم حدودها البحرية في منطقة شرق المتوسط. وفي هذا السياق، ألقى المتحدثون الضوء على مصر كإحدى الدول الهامة على خريطة الغاز والطاقة، ما يؤهلها إلى التحول إلى مركز إقليمي للطاقة، وذلك بموجب الإمكانيات البترولية والاكتشافات الغازية الأخيرة، خاصة في منطقة شرق المتوسط، والتي نقلت البلاد من مستورد صافي إلى مستوى الكفاية الذاتية والبدء في التصدير.

وفي هذا السياق، تناول المحور المفاهيم والضوابط القانونية الحاكمة لاستغلال ثروات البحار والتداعيات السياسية والقانونية للتوقيع على مذكرة التفاهم بين نظام أردوغان وحكومة فايز السراج، رئيس المجلس الانتقالي في ليبيا والأسباب الموضوعية وراء بطلانها، بما في ذلك انتهاكها لأحكام قانون البحار على النحو الذي قننته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، كذلك تم تنفيذ الإدعاءات والمزاعم التركية على اتفاقية تعيين الحدود البحرية بين مصر وقبرص. كما تم التأكيد على ضرورة قيام مصر بقيادة جهود للدول الأخرى الأعضاء في منتدى غاز شرق المتوسط، الذي أُعلن عن قيامه بالقاهرة في يناير 2019، لترسيخ تعاونها من أجل استغلال وتقاسم ثمار ثروات منطقة شرق المتوسط في مجال الطاقة على قاعدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، بحيث يتحول المنتدى إلى منظمة دولية تحكمها قواعد قانونية دولية مُلزِمة لأعضائها.

وفي سياق متصل، طالب المشاركون بضرورة العمل على تنويع مصادر الطاقة في مصر وتحقيق التوازن بين استخدامها، فضلاً عن ترشيد استهلاكها وتعظيم كفاءتها، لاسيماً وأن الاستثمار في مجال الطاقة في مصر يتسم بمناخ متميز وجاذب، في ظل التشريعات المستقرة التي أثبتت كفاءتها طوال السنوات السابقة.

– وتناولت **الجلسة الثالثة الرؤى الإقليمية لأمن منطقة الشرق الأوسط**، حيث أشير إلى أنها منطقة غاية في الأهمية بما تتضمنه من مزايا استراتيجية مهمة.

إذ بها أهم الممرات المائية الدولية في العالم، وتمتلك أكبر احتياطي بترول وغاز عالمياً، وفي هذا السياق تم التركيز على الدول الإقليمية غير العربية وتحديداً الرؤى الإسرائيلية والإيرانية والتركية لأمن المنطقة، وذلك استناداً للدور الكبير الذي تلعبه هذه القوى في مجريات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط، ما يُمثل تحدياً لأمن المنطقة واستقرارها وعاملاً رئيسياً في الفوضى التي تضر بها، وتم التأكيد على أن التصدع الذي أصاب النظام العربي هو ما أدى إلى تعاضم النفوذ الإقليمي لهذه الدول. واتفق المتحدثون على خطورة سياسات واستراتيجيات دول الجوار العربي على الاستقرار والأمن في المنطقة. وربط المتحدثون بين تدخلات هذه الدول ووكلائها من الفاعلين من غير الدول، لاسيّما حزب الله والحوثيين بالنسبة لإيران، وحماس والإخوان بالنسبة لتركيا وقطر. وقد أوضح المشاركون أن أغلب الدول العربية في حالة سيولة وفوضى شديدة، جعلتها غير قادرة على التحكم في مقدراتها.

كما تطرقت الجلسة أيضاً إلى رؤى الدول العربية لأمن المنطقة، إذ أوضحت أن المخاطر التي تواجه المنطقة العربية جسيمة ومتعددة الأوجه ولا يوجد توافق حول ماهية وأولويات هذه المخاطر، في الوقت الذي لا تجمع الأمة العربية شبكة أمان واحدة قادرة على مواجهتها، فالبعض لا تعنيه كثيراً وجود مثل هذه الشبكة ويظن أنه بمأمن من تلك المخاطر، غير مدرك أنه إن لم تصبه مباشرة فسوف يأتيه الضرر بصورة غير مباشرة. وأكد المشاركون ضرورة تفعيل اتفاقية الدفاع المشتركة العربية والتي جُمّدت منذ إقرارها عام 1950، كما أن جهود إقامة القوة العربية المشتركة والتي قادتها مصر عام 2015 لم تنم عن ميلاد قوة مشتركة بسبب طلب بعض دول الجامعة المزيد من الوقت للدراسة.

وفيما يتعلق بالرؤية المصرية لأمن المنطقة، فتم تناولها عبر تحليل شقين، **الأول:** رؤية مصر لمصادر التهديد، **والثاني:** رؤية مصرية لآليات الحركة. فمصادر التهديد متمثلة في إسرائيل وحركة حماس وتدهور الأوضاع في ليبيا والتخوف الجنوبي من استمرار السياسة السابقة للرئيس السوداني السابق عمر البشير تجاه مصر والتي اتسمت بالضبابية، وأيضاً الموقف الاثيوبي فيما يتعلق

بمشروع سد النهضة وتداعياته السلبية على مصر، إضافة للتخوف من الجنوب الشرقي متمثلاً في اليمن والتأثير على مضيق باب المندب وحركة الملاحة، إضافة لبؤر التوتر في شرق المتوسط. وتم الاستناد في هذا المحور إلى تحليل خطابات الرئيس عبد الفتاح السيسي في القمم العربية الأخيرة وتأكيد القيادة المصرية على أن أحد أهم المخاطر التي تواجه الدولة المصرية يتمثل في تهديد كيان الدولة من قبل الجماعات الإرهابية، والتخوف الثاني هو المخاطر الناشئة عن سياسات دول المحيط الإقليمي للنظام العربي.

وفيما يتعلق بآليات الحركة المصرية الممكنة لمجابهة تلك التحديات، تم التأكيد على ضرورة أن يكون لمصر دور واضح في هذا الاتجاه، إلى جانب تامين مبادئ السياسة الخارجية المصرية من حيث عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والحفاظ على سيادتها الإقليمية، وعدم التحيز لطرف على حساب آخر بما يضر بالأمن القومي للدول الأخرى، وحل المشكلات بالوسائل السلمية، في إطار الأمم المتحدة، كما تم التأكيد على أهمية المضي قدماً في تفعيل وتنشيط الدور المصري عربياً وأفريقياً، وارتباط هذا الدور بشدة بعملية التعافي الاقتصادي واستكمال برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي المصري. مع ضرورة التوصل لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

كذلك تم التأكيد على اتخاذ مبادرات تسعى إلى لَم شمل الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية، بجذب الأشقاء الأفارقة لدعم قضايا ورؤى ومواقف الدول العربية من القضايا المختلفة، لاسيماً وأن هذا الدعم قد تراجع في الفترة الأخيرة. كما يجب أيضاً تفعيل دور الرباعية العربية وتوسيعها للخروج بجهود بناءة تُسهّم في حل أزمات المنطقة التي تلتهب يوماً بعد يوم، والسعي إلى إعادة الاستقرار وتدعيم الأمن القومي العربي بقدر الإمكان. وفي هذا السياق، طُرِحَت فكرة صياغة استراتيجية عربية شاملة للأمن القومي العربي.

– تناولت الجلسة الرابعة والأخيرة من جلسات المؤتمر، الرؤى الدولية لأمن المنطقة، من خلال التعرض للاستراتيجية الأمريكية لأمن الشرق الأوسط في

ظل الإدارة الأمريكية الحالية، وموقفها في الكثير من القضايا العربية بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، والحديث عما إذا كان بالإمكان القول بأن هناك انسحاباً أمريكياً من المنطقة وتأثيراته على أمنها واستقرارها. وفي هذا السياق، تمت الإشارة إلى الثوابت والمتغيرات في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الإدارة الحالية، والتأكيد على أهمية التواصل والتفاعل مع الجانب الأمريكي، بما في ذلك مراكز الفكر والبحث المماثلة من أجل شرح حقيقة المواقف المصرية من القضايا المختلفة.

كذلك تم تناول رؤية القوى الكبرى الأخرى لأمن المنطقة بالتركيز على كل من الرؤيتين الصينية والروسية وتعاضم الدور الصيني في الشرق الأوسط، وفي هذا الصدد، تم التأكيد على أهمية المضي قدماً في تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية وأوجه التعاون الأخرى بين مصر وكلاً من روسيا والصين، خاصة في ظل تشابه مبادئ السياسة الخارجية لكل منهما مع السياسة الخارجية المصرية، من حيث عدم التدخل في الشؤون الداخلية والتسوية السلمية للمنازعات الدولية واحترام كل طرف لقيم وتقاليد الآخر ونموذجه الخاص للتنمية... إلخ. وفيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، فقد تمت الإشارة إلى أنه رغم الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة للاتحاد، إلا أنه غير قادر على الانخراط بفاعلية من أجل تحقيق الاستقرار والأمن فيها، مركزاً جل جهوده على منع الهجرة غير الشرعية وتأمين حدود الاتحاد. وفي هذا السياق، تمت الإشارة إلى الانقسامات الداخلية في الاتحاد وتباين مواقف أعضائه حول قضايا عديدة، منها كيفية التعامل مع روسيا، وخروج بريطانيا من الاتحاد، وانعكاسات كل ذلك على فعالية الدور الأوروبي في المنطقة. وقد انتقد المؤتمر الموقف شديد السلبية للاتحاد إزاء الممارسات الاستفزازية لتركيا في شرق المتوسط وانتهاكها لقواعد وأحكام القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 ارتباطاً بمذكرة التفاهم التي وقعها نظام أردوغان مع فايز السراج.

وفي ختام الجلسة، تم التطرق للأجندة الدولية تجاه مكافحة الإرهاب في المنطقة لما له من تأثير خطير وكبير على أمن منطقة الشرق الأوسط، وتنمية دولها. وفي

هذا السياق، أكد المؤتمر على الحاجة إلى تعزيز الجهد الجماعي من أجل مكافحة الإرهاب، خاصةً مع تنامي هذه الظاهرة وتفشيها بسبب المقاربة الانتقائية للدول الغربية في هذا الشأن بالاكتماء بمواجهة داعش والقاعدة وترك الإخوان المسلمين طلقاء، وقيام بعض الدول بدعم الإسلام السياسي بدعوى حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان. كذلك تمت الإشارة إلى أن مسألة وضع تعريف محدد للإرهاب ماتزال محل جدل وأن بعض الدول الغربية ماتزال تروج للعديد من المصطلحات المضللة بهدف السعي إلى إضفاء الشرعية على بعضها، وأن المقاربة الغربية ماتزال تتسم بإزدواجية المعايير. وقد أدان المؤتمر استمرار بعض الدول من الإقليم في إيواء العناصر الإرهابية والسماح لها بالانفاذ إلى المنصات الإعلامية لنشر الفكر المتطرف والتحريض على الإرهاب، وهو مايشكل خرقاً فاضحاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، وأن بعض الدول ماتزال تعلي المصالح السياسية على مكافحة الإرهاب، الأمر الذي يعكسه الأوضاع في كلٍ من سوريا وليبيا حيث تنشط المنظمات الإرهابية. وخلص المؤتمر في هذا الشأن إلى التأكيد على ضرورة تبني مقاربة شاملة لمكافحة الإرهاب تتجاوز الجوانب الأمنية لتشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والتنمية.

الفصل الثاني

زيارات ومقابلات

شخصيات

لقاء السفير الأفغاني بمقر المجلس

استقبل السفير/ د. عزت سعد، المدير التنفيذي للمجلس، في 2 يناير 2019، السيد/ محمد محق - السفير الأفغاني الجديد بالقاهرة، حيث دار اللقاء حول آخر مستجدات الوضع الأفغاني.

في البداية قال عزت سعد أن أفغانستان دولة صديقة مصر تاريخياً، وأنه عندما عمل مساعداً لوزير الخارجية لشؤون آسيا خلال الفترة من 2004 - 2006 حضر أول مؤتمر وزاري لدعم أفغانستان في بدايات 2006 في لندن.

وقد ألقى السفير الأفغاني كلمة تناول فيها علاقات بلاده بمصر وتطورات الأوضاع هناك، مشيراً إلى ما يلي بصفة خاصة:

1 - أن بلاده تسعى لتحقيق الاستقرار والأمن ثم التنمية والإزدهار الاقتصادي، وعندما تولى الرئيس «حامد كرزاي» الحكم بعد الرئيس «برهان الدين رباني»، كانت لم تتجاوز الميزانية الخاصة بالدولة 100 مليون دولار والبنية التحتية منهارة تماماً نتيجة ثلاثة عقود من الدمار والحرب. أما الآن فالوضع مختلف، حيث تحظى البلاد بدعم مالي خارجي لا بأس به، وهناك منصة تعليمية تتمثل في إنشاء جامعات جديدة وفي المجال الثقافي والإعلامي يوجد الآن أكثر من 50 قناة تليفزيونية.

2 - أن الفتيات في بلاده يذهبن للمدارس والجامعات الآن بقدرٍ واضحٍ من الحرية وبأعدادٍ كثيرة، عكس فترة التسعينيات حيث كانت الفتيات يذهبن للمدارس سراً. لكن الآن حدثت طفرة كبيرة فملايين من البنات يتعلمن ويشاركن في مسابقات

دولية وحقق نتائج مبهره في عدد منها.

وخلص السفير إلى أنه إذا استطاعت بلاده أن تتغلب على المشكلة الأمنية سواءً عن طريق المصالحة أو تقوية الجيش أو طرق أخرى، ستُفتح الأبواب على مصراعيها أمام عملية التنمية، خاصةً وأن الموقع الجغرافي المتميز لأفغانستان يؤهلها لأن تكون نقطة وصل بين آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا. وقد وقعت أفغانستان مؤخراً اتفاقيات استثمار وتعاون اقتصادي، بما في ذلك تنقيب واستغلال الثروات المعدنية الهائلة في بلاده ومشاريع بنية تحتية بقيمة 30 مليار دولار.

في أفغانستان المشكلة هي المشكلة الأمنية ثم قضية التنمية. هاتان المشكلتان هما أبرز ما يواجه المجتمع الأفغاني. وإذا أرادت البلدان المختلفة أن تساعد أفغانستان فعليها أن تساعد في حل هاتين المشكلتين. وهذه البلدان ستستفيد وتنتفع أيضاً. وأوضح السفير أن الأمن في بلاده يظل التحدي الأكبر الذي يواجه عملية التنمية، وأن الأولوية في المرحلة الحالية هي للأمن.

3 - على صعيد العلاقات المصرية - الأفغانية، طالب بضرورة أن يكون هناك مشروع تعاون طويل المدى بين البلدين على الأقل لمدة عشر سنوات قادمة، بعيداً عن أي تقلبات سياسية (كتغيير الحكومات أو تغيير شخص رئيس الجمهورية) ويجب أن تسعى الدولتان لبلورة إطار كلي للعلاقات.

هذا ويمكن الإطلاع على تفاصيل مداخلة السفير الأفغاني على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند لقاءات وندوات.

لقاء مع سفير اليابان في القاهرة

استقبل المجلس المصري للشئون الخارجية في 27 يناير 2019، سفير اليابان بالقاهرة/ ماساكي نوكي؛ حيث تحدث عن العلاقات الثنائية بين مصر واليابان، وسبل تعزيزها. وحضر الاجتماع السفراء: منير زهران، عزت سعد، حسين حسونة، السيد أمين شلبي، محمد العشماوي، وفاروق مبروك، والسادة: د. علي الدين هلال، د. محمد كمال، د. إيمان رجب، أحمد أبو شادي، إبراهيم فوزي، محمد عبد المعبود، والمحامي/ محمد حسونة.

افتتح الاجتماع السفير د./ منير زهران، رئيس المجلس، بالترحيب بالسفير الياباني، متمنياً له التوفيق في أداء مهامه الدبلوماسية، وبالسادة الحضور، ثم أعطى الكلمة للسفير الذي بدأ بتوجيه الشكر للمجلس على دعوته، وقام بعرض لمحة موجزة عن سيرته الذاتية، وعن اليابان وسياستها الخارجية، فضلاً عن العلاقات المصرية – اليابانية وسبل تعزيزها. وفي هذا الصدد، أشار السفير إلى ما يلي بصفة خاصة:

– أنه لأجل تكوين بيئة دولية مستقرة من المنظور الياباني، فمن الضروري العمل على بناء الثقة والعلاقات التعاونية مع دول العالم المختلفة، في إطارٍ من الحميمية داخل المجتمع الدولي. ويمكن لذلك أن يتم عن طريق الجهود الدبلوماسية الهادفة إلى تحقيق السلام والرخاء، والقادرة على منع بزوغ التهديدات المختلفة من منابعها. وفي هذا السياق، ومنذ أن تولى رئيس الوزراء الحالي «شينزو آبي» مقاليد الأمور في اليابان في عام 2012، عمدت اليابان إلى الانخراط في الجهود الدبلوماسية التي تساهم في تحقيق السلام والاستقرار والرخاء للمجتمع الدولي، وذلك من خلال رؤية شاملة للمجتمع الدولي، منبثقة عن سياسة «الإسهام الوقائي لتحقيق السلام (the Policy of Proactive Contribution to Peace)»، والتي تتخذ من مبدأ التعاون الدولي أساساً لها. ونتيجة لذلك، استطاعت اليابان تعزيز وتنمية وجودها على الساحة الدولية، وتوطدت العلاقات بين رئيس الوزراء

”أبي“ ونظرائه من ناحية، وبين وزير الخارجية ”تارو كونو“ ونظرائه من ناحيةٍ أخرى، بما أعطى للعلاقات اليابانية مزيداً من الموثوقية. ويُشار هنا إلى أن عدد الزيارات الخارجية التي قام بها رئيس الوزراء فيما بين ديسمبر 2012 وديسمبر 2018، قد بلغت 156 زيارة، بينما وصل عدد الزيارات التي قام بها وزير الخارجية في الفترة المذكورة 181 زيارة، وغني عن الذكر أن معدل هذه الزيارات كبير للغاية بالنسبة للسياسة اليابانية.

- لليابان طبيعة جغرافية خاصة، وتحيط بها العديد من الدول ذات الثقل؛ فهناك الصين التي تدخل في نزاعات مع دول المنطقة حول السيادة في بحر الصين الشرقي، والتي شهدت مؤخراً نزاعاتٍ أخرى تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، الحليف الأول لليابان. وهناك روسيا التي تتماس اليابان معها حدودياً من الجهة الشمالية، والتي لها أيضاً بعض المشاكل الحدودية مع الدولة اليابانية. كذلك توجد كوريا الشمالية ذائعة الصيت من حيث برنامجها النووي وصواريخها الباليستية المثيرة للجدل، والتي مارست عدة تجارب نووية غير مشروعة، وأطلقت غير صاروخ تجاه الأراضي اليابانية.

- وبالنسبة للسياسة الخارجية اليابانية، ذكر السفير أنها تقوم على أولوياتٍ ست، هي على الترتيب: (1) تعزيز التحالف الياباني - الأمريكي، (2) تعزيز العلاقات، قدر الإمكان، مع دول الجوار، (3) تطوير الدبلوماسية الاقتصادية، (4) طرح مبادرات بشأن القضايا العالمية مثل البيئة والإرهاب وتغير المناخ... إلخ، (5) ضمان حرية وانفتاح المنطقة الهندية - الباسيفيكية، (6) وأخيراً الانخراط في عملية السلام في الشرق الأوسط والمشاركة في تحقيق استقراره. وقد تحدث السفير تفصيلاً عن هذه الأولويات، كما تناول الجوانب المختلفة للعلاقات الثنائية مشدداً على ما تُعوله اليابان على رئاسة مصر للإتحاد الإفريقي للتنسيق والتشاور معها بشأن القضايا العديدة للتعاون الياباني/ الإفريقي. هذا ويمكن الإطلاع على تفاصيل اللقاء على موقع المجلس على شبكة الإنترنت، تحت بند لقاءات وندوات.

لقاء مع مستشار وزير الخارجية الإيراني

بتاريخ 6 مارس 2019، زار المجلس السفير/صباح زنكنه الأستاذ بجامعة شيراز مستشار وزير الخارجية الإيراني ورئيس مجلس الأعمال (التجاري) الإيراني/ المصري، ومعه السيد/ علي رضا أشرف الأمين العام لغرفة التجارة والصناعة الإيرانية، يرافقهما السفير/ ناصر كنعاني رئيس قسم رعاية المصالح الإيرانية بالقاهرة، بناءً على طلب الأخير، حيث استقبله كلاً من: السفير/ د. منير زهران - رئيس المجلس، والسفير/د. عزت سعد - مدير المجلس.

بعد كلمات الترحيب بالجانب الإيراني من جانب رئيس المجلس، ذكر الضيف الإيراني أنه يزور القاهرة للمشاركة في إجتماع الغرفة الإسلامية للتجارة، وأنه انتهز هذه الفرصة لزيارة المجلس. وقد تطرق السيد/ صباح زنكنه للعلاقات المصرية/الإيرانية، مشيراً في ذلك إلى أن البلدين وجدا دائماً مساحة للتعاون والتنسيق في القضايا الكبرى في المنطقة والعالم، على حساب العلاقات الثنائية، مشيراً في ذلك إلى قضية البوسنة والهرسك وكذلك موضوعات منع الانتشار النووي عندما تقدم البلدان بمشروع قرار للجمعية العامة عام 1974، بإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي. مضيفاً أن هذا الموضوع مايزال حيويًا حيث تنتشر في مصر وإيران في الضغوط التي يمارسها الغرب عليهما لمنعهما من الاستفادة القصوى من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وفقاً للمادة الرابعة من معاهدة منع الانتشار النووي.

وأضاف أن الدول الكبرى لم تقبل بأن تأخذ دول الشرق الأوسط مكانتها اللأئقة وأن تتخطى عقبة التخلف لاسيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا، مؤكداً أهمية التعاون بين البلدين في هذه المجالات.

وعرض السيد/ زنكنه موقف بلاده من القضية الفلسطينية ومن الأوضاع في

اليمن والملف السوري. كما أجاب على بعض التساؤلات حول موقف الحكومة الإيرانية من أكراد إيران والتطورات في العراق.

هذا ويُمكن الإطلاع على تفاصيل اللقاء على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند لقاءات وندوات.

لقاء مع سفير فنزويلا بالمجلس

- بتاريخ 1 إبريل 2019، استقبل رئيس المجلس السفير/د. منير زهران - رئيس المجلس، والسفير/د. عزت سعد - مدير المجلس، سفير فنزويلا بالقاهرة السيد/ Wilmer Omar Barentus بمقر المجلس، في زيارة مجاملة.

- بدأ اللقاء بترحيب السفير زهران بالسفير الفنزويلي مؤكداً حرص المجلس على الاطلاع على التطورات الجارية في فنزويلا ورؤية الحكومة لاستعادة الاستقرار في البلاد.

- وقد استهل السفير الفنزويلي حديثه بالإعراب عن سعادته باستقبال المجلس له، موضحاً أن زيارته فرصة لتبادل وجهات النظر مع الخبراء وذوي الخبرة واستعراض التطورات الحادثة في فنزويلا في ضوء الحرب العالمية الإعلامية ضد بلاده، والترويج لأخبار مزيفة في إطار الرغبة الأمريكية والغربية لتشكيل العالم.

وفي هذا السياق، تناول السفير التجربة الديمقراطية في فنزويلا والأوضاع الحالية في البلاد والصدام بين الحكومة والمعارضة اليمينية الذي ذكر أنها مدعومة بقوة من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوروبي، والعقوبات الأمريكية الموقعة على بلاده بما فيها احتجاز 30 مليار دولار واحتياطيات فنزويلا من الذهب في بنك إنجلترا و1200 مليار دولار مملوكة لشركة "يوروكلير" الأوروبية ومقرها بودابست.

واختتم السفير الفنزويلي حديثه بالقول بأن البلاد تستعد لوقوع أسوأ السيناريوهات وسط الدعم والالتفاف والوعي الشعبي بخطورة أي تصعيد للأوضاع في البلاد، وأن الرئيس مادورو كثيراً ما يدعو للحوار مع المعارضة التي لاتستجيب لدعوته.

وقد شدد السفير الفنزويلي على تقدير بلاده للموقف المصري الداعم للحكومة الشرعية بالبلاد والداعي لضرورة احترام خيار الشعب الفنزويلي.

لقاء مع مدير المعهد العربي لدراسات الأمن بالأردن

بتاريخ 15 إبريل 2019 بمقر المجلس، استقبل السفير/د. منير زهران رئيس المجلس كلاً من: د.أيمن خليل مدير المعهد العربي لدراسات الأمن بعمان- الأردن، والسيد/Samuel Hickey الباحث بالمعهد، بناءً على طلبه، وذلك لإلقاء الضوء على الدراسة التي أعدها الأخير حول الاتفاق المصري الروسي لإنشاء محطة الضبعة النووية. وقد استعرض السيد Hickey الدراسة موضحاً أنها تأخذ باعتبارها دول (منطقة الشرق الأوسط +) كما تطلق عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث يضم التعريف جامعة الدول العربية بالإضافة لإيران وإسرائيل، كما تضم الدراسة أيضاً تركيا خاصة وأنها تجمعها علاقة قوية بروسيا في الملف النووي، وتظهر الدراسة كيف أن تلك الدول عادة ما تعتمد على المساعدات والاستثمارات الأجنبية في ضوء محدودية مواردها مما يتطلب التعاون مع الدول الكبرى في المجال النووي سواء في توفير الموارد المالية أو التقنية وهو ما يمثل تهديداً وعبئاً على اقتصاد تلك الدول.

وأضاف أن تحليله يشمل تقسيم الدول إلى مستخدم نهائي end user يضم عدداً من دول الشرق الأوسط وتحديداً مصر والأردن وتركيا والإمارات العربية المتحدة والسعودية وإيران والتي دخلت في مفاوضات لإنشاء مفاعلات للاستخدام السلمي للطاقة النووية أو تحول بعضها من الإنتاج النووي العسكري والتخصيب للاستخدامات السلمية – وهي حالة إيران- مقابل ستة من الدول الكبرى المتخصصة في المجال النووي والمصدرة لتلك التكنولوجيا والتي تتنافس فيما بينها على السوق الشرق أوسطي (حيث تراها كسوق نووي) وهم روسيا والصين والولايات المتحدة وفرنسا وكوريا الجنوبية واليابان، مع الأخذ في الاعتبار أن روسيا تتمتع بنصيب الأسد من هذا السوق.

**هذا ويمكن الإطلاع على تفاصيل اللقاء وأهم ماتناولته دراسة السيد/
Hickey على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند لقاءات وندوات.**

لقاء مع سفير أيرلندا لدى مصر

بتاريخ 16 إبريل 2019، استضاف المجلس السفير/ Sean O’Rgan سفير أيرلندا لدى مصر، للحديث عن «العلاقات الثنائية بين مصر وأيرلندا ورؤية بلاده لتطورات الأوضاع في الشرق الأوسط، والتداعيات الخاصة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على بلاده»، بمشاركة كلاً من السفير/د. منير زهران رئيس المجلس، ومديره السفير/د. عزت سعد، ود. كمال أبو عقيل منسق اللجنة الدائمة للشئون الأوروبية بالمجلس.

بدأت أعمال اللقاء بترحيب السفير/د. منير زهران رئيس المجلس بالضيف مؤكداً أن اللقاء يأتي في إطار ما يجمع البلدان من علاقات قوية، فضلاً عن علاقات أيرلندا بالقارة الإفريقية، خاصة وأن تلك الدولة ظلت طوال تاريخها داعمة لمصر وللقارة في قضايا الاستقلال والتحرر وكذا الحق في الحصول على دول مستقلة، وعلى رأس تلك القضايا القضية الفلسطينية.

وعلى الصعيد الثنائي، فمنذ افتتاح السفارة في القاهرة عام 1978 شهدت تلك العلاقات تعاوناً مكثفاً في كافة المجالات وشهد العام الحالي، بعد مرور 40 عاماً على إقامة العلاقات الدبلوماسية، انطلاقة جديدة للعلاقات، في ضوء رغبة الجانبين بالنهوض لمستوى الشراكة الاستراتيجية بينهما.

عقب ذلك أعطى السفير زهران الكلمة للسفير الأيرلندي الذي بدأ حديثه باستعراض تاريخ أيرلندا الطويل من أجل الحصول على الاستقلال ومقاومة الاستعمار خاصة وأنها منذ القرن السابع عشر كانت قد أخضعت بريطانيا كافة أراضي أيرلندا لسلطاتها، ورغم المقاومة العنيفة إلا أنها استمرت تحت السيطرة البريطانية حتى حصلت على استقلالها عام 1921 بعد مفاوضات شاقة مع الجانب البريطاني ولكن استمرت أيرلندا الشمالية وعاصمتها بلفاست تحت السيطرة

البريطانية، وظلت النزاعات والخلافات الحدودية قائمة خاصة وأن أيرلندا الشمالية تتمتع بكونها مصدراً رئيسياً للموارد لأيرلندا الجنوبية وبعد مفاوضات شاقة توصل الجانبان لاتفاق الجمعة العظيمة عام 1998، مؤكداً أن تلك السنوات كانت قد شهدت تطورات على جميع الأصعدة منذ تولي الحزب الجمهوري الحكم حتى عام 1987 حينما حكمت البلد حكومة أقلية وفشل البرلمان في اختيار رئيس للوزراء وفي أواخر يوليو 1989 أختير هاوغي وفي انتخابات نوفمبر 1990 فازت ماري روبنسون برئاسة الجمهورية في ديسمبر من نفس العام، تلك الفترة أيضاً شهدت تغيرات ملحوظة في عدد السكان من نصف مليون نسمة في 1961 إلى نحو 8 مليون ومع موجات الهجرة إلى البلاد وتطبيق الحكومات سياسات من شأنها استيعاب أولئك المهاجرين ودمجهم داخل المجتمع زاد عدد السكان لنحو 60 مليون نسمة .

لقد عمدت الدولة الجديدة إلى التعلم من دروس الماضي والسعي في تأسيس الجمهورية إلى قواعد الديمقراطية والعدالة والحكم الرشيد والسلام وتعزيز التعاون بين الشعوب ومعارضة أية قوانين واجراءات تتناقض مع قواعد القانون الدولي، والقواعد الأممية.

وفيما يتعلق بقضايا المنطقة، أكد أن الإرهاب قضية محورية ومصيرية ولا يمكن التغافل عن الربط بين ما يحدث في فلسطين وتصاعد معدلات الإرهاب، منوهاً لأن الانتهاكات الإسرائيلية هي بمثابة تهريب وهدر لحقوق الفلسطينيين كما أن تلك الانتهاكات هي بمثابة انتهاك أيضاً لحقوق الانسان وقواعد النظام الدولي والقواعد الأممية والتي تنص على وجوب حماية حقوق الشعوب وحققها في تقرير المصير والحصول على الاستقلال وحماية حقوق النساء والأطفال، وعليه فكل تلك القضايا تحتاج لعمل دولي مشترك لوضع إطار يضمن تحقيق السلام والاستقرار والتنمية ومواجهة الفقر والعوز.

فيما يتعلق بالقارة الأوروبية، أكد على التزام أيرلندا بالعمل والتعاون مع كافة الدول الأوروبية من أجل تحقيق مصالح الشعوب الأوروبية وتحقيق الاستقرار

والنهوض بمعدلات النمو في القارة وبناء قدرات القارة الدفاعية ومواجهة أية اختلافات مابين القدرات سواء الاقتصادية والعسكرية مابين دول القارة، كما أن الدول الأوروبية الكبرى يقع على عاتقها العمل لتفعيل حلف شمال الأطلسي ودعم ما يتمتع به من خبرات وأدوات سياسية لمواجهة الأزمات ومجابهة الصراعات وكذا العمل لمواجهة أية تهديدات وأخطار عالمية كما حدث في أفغانستان، حيث تمكن الحلف من لعب دور في مواجهة التطرف والإرهاب.

مؤكداً في سياق قضية تعثر المفاوضات لإتمام خروج بريطانيا من الاتحاد، أن أيرلندا تدعم المشروع الأوروبي القائم على تحقيق السلام والتنمية لشعوب القارة والتبادل الحر للثقافات والسلع والخدمات ، مؤكداً أن اتفاق الجمعة العظيمة قد راعى كافة مواثيق الاتحاد الأوروبي ومن خلاله تحققت المنفعة للجانبين حيث تمكنت أيرلندا الشمالية لأن تتحول لسلة غذاء للدول الأوروبية الأخرى، بل وحتى للدول خارج الاتحاد، رغم مخاوف بريطانيا من أن يهدد ذلك الصناعات الإنجليزية.

ولمزيد من التفاصيل حول مذكره السفير الأيرلندي والإيضاحات التي قدمها رداً على تساؤلات أعضاء المجلس، يُرجى الرجوع لموقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند لقاءات وندوات.

لقاء مع السفير الإيطالي لدى مصر

استقبل المجلس صباح 23 إبريل 2019 السفير الإيطالي لدى مصر / Giam-paolo Cantini؛ حيث تحدث عن العلاقات الثنائية بين مصر وإيطاليا، وسبل تعزيزها. وحضر الاجتماع السفراء: د. منير زهران، رئيس المجلس، د. عزت سعد، مدير المجلس، ويوسف الشرقاوى، وفاروق ميروك. ود. حازم عطية الله، ود. كمال أبو عقيل، ود. أحمد مهدى، وأ. أحمد أبو شادي (أعضاء المجلس)، ورافق السفير الإيطالي كلٌّ من السكرتير أول / Andrea Benzo، والسكرتير أول / Ju-lia Mantini.

افتتح الاجتماع السفير / د. منير زهران، رئيس المجلس، ثم أعطى الكلمة للسفير الإيطالي الذي استهلَّ بتوجيه الشكر للمجلس على استضافته، وقام بعرض العلاقات الثنائية بين مصر وإيطاليا بمجالاتها المختلفة، مشيراً إلى أنها عميقة الجذور وقوية جداً، وكيف أنها أخذت تتوطد على مدار العقود الحديثة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مدفوعة بالقرب الجغرافي ومشاطنة البلدين لحوض المتوسط. وفي هذا السياق، أشار إلى أن هناك جالية مصرية كبيرة في مدينة ميلانو وفي بعض المدن الإيطالية الأخرى، والتي تمارس نشاطاً اقتصادياً لا بأس به في البلاد، كما أن هناك تبادلاً سياحياً كبيراً بين البلدين، مضيفاً أن هناك تعاوناً ثقافياً ثنائياً وثيقاً، لاسيما في مجال الآثار، حيث يتولى أحد علماء الآثار الإيطاليين رئاسة فريق العمل الخاص بإعادة تجديد المتحف المصري بالتحريير، والذي يعمل في ذات الوقت مستشاراً للجنة القائمة على المتحف المصري الكبير.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يوجد العديد من الشركات الإيطالية العاملة في مصر منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى الآن، وهناك تعاون مع الجانب المصري

في بعض المشروعات التنموية الجاري تنفيذها حالياً في البلاد، لاسيّما في مجالات الصناعات الإسمنتية والمنسوجات والتقيب عن الغاز، الذي يرجع التعاون الثنائي فيه على وجه الخصوص إلى عام 1954، والذي أسفر حديثاً عن الاكتشافات الغازية الكبرى في مصر من قِبَل شركة إيني الإيطالية، والتي في مقدمتها حقل ظهر شرق المتوسط. كما أن المجموعة البنكية الإيطالية لها استثمارات في البنوك المصرية، كما هو الحال على سبيل المثال مع بنك الإسكندرية. ولقد بلغ عدد الإيطاليين العاملين في مصر في فترات معينة إلى نحو 100 ألف إيطالياً، ولم يكن ذلك من قبيل الاستعمار، بل بغرض التعاون البناء لإنجاز الأعمال المختلفة، والآن تشهد بعض البنايات التاريخية في منطقة وسط القاهرة وكورنيش النيل بالإسهام الهندسي الإيطالي في المشهد المعماري المصري.

من جهةٍ أخرى، يمكن القول بأن العلاقات توطدت بين البلدين بحكم انتمائهما لحوض المتوسط، ورغبتهما في الحرص على استقراره وأمنه. وقد بلغت هذه العلاقات مبلغاً متميزاً في ظل قيادة كلٍ من رئيس الوزراء الإيطالي برلسكوني والرئيس الأسبق حسني مبارك في العقد الماضي، لتزدهر على يد القيادة الحالية في البلدين، إيماناً بأهمية مصر لدى الطرف الإيطالي ودورها في المنطقة وإفريقيا بشكلٍ عام.

وقد تطرّق السفير الإيطالي لعدد من القضايا منها: الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية والإرهاب وتمويله والأزمة الليبية والقضية الفلسطينية، مؤكداً اهتمام بلاده بالتنسيق الوثيق مع مصر بشأن كل هذه القضايا.

هذا ويمكن الإطلاع على تفاصيل اللقاء والمناقشات بين السفير الإيطالي وأعضاء المجلس على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند لقاءات وندوات.

لقاء مع مدير عام الإدارة الإفريقية جنوب الصحراء بالخارجية الإسبانية

بتاريخ 15 يوليو 2019 زار المجلس، بناء على طلبه، السفير Raimundo Robredo Rubio مدير عام الإدارة الإفريقية جنوب الصحراء بالخارجية الإسبانية ومعه سكرتير أول السفارة بالقاهرة. وقد حضر اللقاء من جانب المجلس السادة السفراء/ د. منير زهران رئيس المجلس ود. عزت سعد مدير المجلس ومروان بدر منسق الشؤون الإفريقية بالمجلس.

1 - ذكر الضيف الإسباني أنه في زيارة خاطفة للقاهرة، حيث التقى صباح اليوم بكل من السفراء: عمرو رمضان - مساعد الوزير للشئون الأوروبية وابو بكر حفني - مساعد الوزير للشئون الإفريقية وأسامة شلتوت - مساعد الوزير لشئون السودان، حيث تم تبادل وجهات النظر حول مجمل الأوضاع في القارة الإفريقية، لاسيما في منطقة القرن الإفريقي وفرص التعاون الإسباني / المصري في القارة، مشيراً إلى أنهم اعتمدوا استراتيجية للتعامل مع إفريقيا في المرحلة القادمة، خاصة في ضوء تعاظم اهتمام الشركات الإسبانية بالعمل هناك بنفس الاهتمام بنشاطها في منطقة أمريكا اللاتينية. وأضاف :

- أن لديهم إدارتين للتعامل مع إفريقيا هما : إفريقيا جنوب الصحراء والتي يديرها، وإدارة أخرى للشرق الأوسط وشمال إفريقيا تديرها زميلة له ترافقه في الزيارة (لم تحضر لارتباطها بلقاءات أخرى).

- أن لديهم نحو 1000 من الجنود الإسبان المشاركين في قوات حفظ السلام في بعض الدول الإفريقية مثل مالي (لدعم القوة الفرنسية) وإفريقيا الوسطي والجابون وجيبوتي، فضلاً عن حضور بحري في خليج عدن وباب المنذب لأغراض مكافحة القرصنة.

- اهتم الضيف بالتعرف على وجهة نظر المجلس إزاء التطورات في منطقة القرن الإفريقي والتحديات التي تواجه المنطقة والدور الذي يمكن للاتحاد الأوروبي وإسبانيا القيام به في هذا الشأن. كذلك تساءل عن الرؤية المصرية للأوضاع في السودان وفي إثيوبيا وفي منطقة الساحل.

2 - استفسر السفير/ د. منير زهران من الضيف الإسباني عن تقديرهم للاتفاقية القارية للتجارة الحرة في افريقيا التي دخلت حيز النفاذ قبل أيام، حيث ذكر أنها خطوة هامة لتعزيز التجارة البينية فيما بين دول القارة، إلا أن هناك الكثير من العراقيل والعوائق الجمركية وغير الجمركية التي تواجه مسألة وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ، مشيراً إلى أن الاتحاد الإفريقي لديه سجل حافل من الطموحات والتطلعات التي غالباً ما يصعب تحقيقها ومنها الاتفاقية الأخيرة، موضحاً أن اتفاقات الجماعات الاقتصادية الإفريقية دون الإقليمية لا تعمل بالقدر المطلوب. وقد اقترح الضيف الإسباني انشاء أمانة لوضع الاتفاقية موضع التنفيذ، خاصة وأنها مجرد خطوة على طريق طويل.

3 - تعليقاً على تطورات العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا، بعد تولي أبي أحمد رئاسة الوزراء، ذكر أن النزاع الحدودي بين البلدين لم يحل بعد، وأن الاتفاق الذي أعلن عن توقيعه في هذا الشأن لم يوقع بعد، مضيفاً أنهم يقدررون أن ذلك قد يثير ردود فعل سلبية ضد أبي أحمد داخلياً، وأيضاً ضد أفورقي الذي يفقد مبرر استمراره في السلطة بتوقيع هذا الاتفاق. وقد رد السفير مروان بدر بأنه يعتقد العكس حيث لن يؤثر ذلك التوقيع على استمرار أفورقي، خاصة وأن حكم التحكيم بشأن هذا النزاع صدر منذ سنوات لصالح إريتريا إلا أن تحيز المجتمع الدولي، وبالتحديد أوروبا الغربية والولايات المتحدة، لصالح إثيوبيا وسياساتها قد منع من تنفيذ هذا الحكم.

وقد أقر السفير الإسباني بالفعل بأن هناك نوع من التهاون من قبل المجتمع الدولي تجاه بعض الدول، ومنها إثيوبيا، والتشدد ضد البعض الآخر، مشيراً إلى أن ذلك كان محل حديث بينه وبين سفيرهم الحالي في القاهرة، حيث عملاً معاً في جنوب افريقيا.

4 - أضاف أن ما يهمهم هو استقرار إثيوبيا، وبالتالي يدعمون أبي أحمد في هذه المرحلة الانتقالية، وهو ما لا يعني دعمهم لكل السياسات الإثيوبية، كذلك فإنهم لا يؤمنون بقرن إفريقي قاصر فقط على الصومال وإثيوبيا. وقد نوه الضيف الإسباني إلى أنهم يرغبون في أن يتحمل مجتمع المانحين جميعاً أعباء تمويل قوة حفظ السلام في الصومال التي يمولها الاتحاد الأوروبي بنسبة 100 ٪ معرباً عن أسفه إزاء عدم اهتمام بعض المانحين، مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، بالسلامة الإقليمية ووحدة الأراضي الصومالية، مضيفاً أن إسبانيا لديها اهتمام أكبر بمنطقة الساحل القربية، وأنهم على قناعة بأهمية تقليص التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي لقوة حفظ السلام في الصومال، خاصة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

5 - ارتباطاً بما تقدم علق السفير مروان بدر بأنه بحكم عمله في السابق سفيراً في كل من كينيا وإثيوبيا، يود التأكيد على أن هذه الأخيرة لا ترى مصلحة لها في استقرار الصومال، على عكس كينيا، وتعمل على الإبقاء عليها مقسمة إلى ولايات، وأنه يقدر أن تقليص النفوذ الإثيوبي في الصومال سيعيد الأمن والاستقرار إلى هذه الدولة. وقد جاء تعليق السفير بدر على ما ذكره الإسباني بأن كينيا تعزز علاقاتها بجوبا لاند الصومالية على الحدود معها، بينما تدعم الإمارات صومالي لاند، وهو ما يعوق عودة الاستقرار لهذا البلد.

وقد خلص السفير بدر إلى القول بأن كل ذلك يؤكد أن منظمة إيجاد هي تجمع إقليمي غير فعال في ضوء هيمنة إثيوبيا عليها واستخدامها لخدمة مصالحها.

زيارة السفير الصيني الجديد للمجلس

بتاريخ 25 أغسطس 2019، قام سفير الصين الجديد لدى مصر Liao liqiang، ومعه اثنين من معاونيه، بزيارة مجاملة للمجلس، بناءً على طلبه، حيث استقبله رئيس ومدير المجلس السفير/ د. منير زهران والسفير/ د. عزت سعد، والسفير/ علي الحفني منسق اللجنة الدائمة للشئون الآسيوية بالمجلس.

1 - بعد ترحيب رئيس المجلس بالضيف، وتأكيد على عمق وأهمية العلاقات المصرية الصينية وتقدير مصر للدور الصيني في الشئون العالمية، أعطى الكلمة للسفير الذي أشار إلى ما يلي بصفة خاصة:

- أشاد بالعلاقات الصينية المصرية وما وصلت إليه، منوهاً في ذلك إلى الزيارات الست للرئيس السيسي لبلاده والتفاعل الواضح بين القيادة في البلدين.

- أشار السفير إلى أنه ليست لديه خبرة كبيرة في قضايا الشرق الأوسط ومشكلاته (عمل سفيراً في السنغال)، وأنه يتطلع لتعاون المجلس ودعمه للنهوض برسالته سفيراً لبلاده في مصر، منوهاً في ذلك إلى أنه يعلم أن علاقات المجلس بالسفارة قوية ومتينة منذ سنوات.

- اهتم السفير بالاستماع إلى وجهة نظر المجلس بشأن علاقات بلاده بالولايات المتحدة الأمريكية.

2 - أشار السفير عزت سعد إلى أن سياسة الولايات المتحدة في المنطقة هي مسلسل من الأخطاء، لاسيما منذ تولي ترامب الذي تختلف أولويات إدارته مع مقتضيات سلام واستقرار المنطقة، سواء فيما يتعلق بالانحياز المطلق والدعم غير المحدود لإسرائيل على حساب الفلسطينيين والعرب، أو إلقاء مسؤولية ما يجري في المنطقة على عاتق إيران التي يحشد كل أنواع الدعم ضدها. وأضاف أنه نتيجة لهذه السياسات، وغيرها من سياسات ترامب المعروفة بشأن الهجرة وعنصريته

الواضحة، فقد زادت المشاعر المعادية للأمريكيين في المنطقة، وأن الظروف مهيأة لمزيد من التعاون بين الصين ودول المنطقة التي تشغل مكانة رئيسية في استراتيجية الصين ارتباطاً بمبادرتها المعروفة بالحزام والطريق.

- فيما يتعلق بالتوتر الصيني / الأمريكي، فهو يتعلق أساساً بما يجري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ذات الأولوية للصين، وكذلك الولايات المتحدة، ارتباطاً بمشكلات ثلاث هامة هي: بحر الصين الجنوبي وشبه الجزيرة الكورية ومضيق تايوان.

و أشاد السفير سعد بحكمة الصين ودبلوماسيتها الهادئة في التعامل مع المشكلات الثلاث، خاصة وأن الحرب ليست في صالح أحد.

3 - تناول السفير علي الحفني تطورات العلاقات الثنائية بين البلدين، مشيراً إلى أنها اتخذت بعداً جديداً منذ تولي الرئيس السيسي الحكم، حيث انتقلت العلاقات من تعاون استراتيجي إلى شراكة استراتيجية شاملة، مضيفاً أن مهمة السفير الجديد ستكون صعبة في ضوء توقع المزيد من الزخم في علاقات البلدين، بما سيزيد من مساحة قاعدة المصالح المشتركة بينهما.

وقد نوه السفير الحفني إلى الحاجة إلى آفاق ومجالات جديدة للتعاون، مشيراً في ذلك إلى قرب افتتاح المتحف المصري الكبير العام القادم بدعم تمويلي ياباني وتجربة اليابانيين الناجحة في مجال التعليم الأساسي والتي تسعى مصر إلى الأخذ بها. وأضاف أن الشركات الصينية تقوم بعمل ممتاز في العاصمة الإدارية الجديدة، لكننا نتوقع المزيد.

4 - وجه السفير الشكر للمجلس على استقباله مؤكداً حرصهم على تطوير علاقاتهم بمصر في جميع المجالات، وأنهم بصدد اقتحام مجالات تعاون جديدة، مشيراً في ذلك إلى الاتفاق على تجميع أقمار صناعية، كما التقى مؤخراً بالدكتور طارق شوقي وزير التعليم، معرباً عن أمله في تدريس اللغة الصينية في المدارس المصرية كلغة ثانية.

وفي الختام أعرب السفير عن تطلعه للتواصل مع المجلس في المرحلة القادمة.

لقاء مع سفير سلطنة عُمان بالقاهرة

بتاريخ 21 نوفمبر 2019، استقبل المجلس السيد/علي بن أحمد العسائي – سفير سلطنة عمان بالقاهرة، بدعوة من المجلس ، حيث تحدث للأعضاء عن الآتي:

- تطورات العلاقات المصرية/العمانية في كافة المجالات والتنسيق والتعاون المشترك بين البلدين.

- علاقات مسقط بجيرانها من دول الخليج العربي وبايران. وفي هذا السياق، تناول باستفاضة علاقات بلاده التاريخية بإيران والتبادل الثقافي بين البلدين وتفاعلها بحكم الحدود البحرية المشتركة (350 ميل بحري) وتأثير كل منهما في الآخر على مدار التاريخ.

- ارتباطاً بما تقدم، تطرق الضيف العماني إلى ما أسماه بالفروق بين تعامل إيران مع السلطنة وتعاملها مع دول الخليج الأخرى، مشيراً في ذلك إلى المساواة المطلقة فيما بين أبناء عمان شيعية وسنة وبالتالي لامجال لتدخل إيراني في الشأن الداخلي العماني .

- أعطى السفير تقييمه الخاص للمظاهرات الجارية في إيران ومايعانيه شعبها من أوضاع اقتصادية صعبة، يمكن أن تضع نهاية لحكم الملالي هناك مالم يبحث النظام عن حلول لها.

- تطرق إلى العلاقات الإيرانية الأمريكية ورؤية كل جانب للآخر ونظرة واشنطن لإيران كلاعب رئيسي لتحجيم النفوذ الصيني في المحيط الهندي وفي الشرق الأوسط.

مقابلة السيد/ سيهانوك ديبو، عضو مجلس سوريا الديمقراطية (قسد)

في 30 ديسمبر 2019 استضاف المجلس السيد/سيهانوك ديبو عضو مجلس سوريا الديمقراطية، للتحدث حول الوضع السوري الراهن وتطوراته، وموقف الأكراد منه. وهي الزيارة الثالثة للسيد/ سيهانوك للمجلس، حيث زاره مرتين خلال عام 2015 ضمن وفد المعارضة السورية. في البداية رحب الدكتور منير زهران، رئيس المجلس بالسيد سيهانوك، مؤكداً حرص الدولة المصرية على وحدة سوريا و استقلالها و سلامة أراضيها، ثم أعطى الكلمة للضيف.

أشار السيد/ سيهانوك ديبو في كلمته الآتي:

- 1 - تناول تكوين مجلس سوريا الديمقراطية، مشيراً إلى أنه يضم كافة المكونات الموجودة في شمال سوريا (العرب- الأرمن- السريان...إلخ)، ويعد المكون الكردي هو الأكبر يدار برئاسة مشتركة من السيدة/ إلهام أحمد (كردية) ورياض حزار (عربي). ويتبع المجلس قوات سوريا الديمقراطية، التي لعبت دوراً رئيسياً في القضاء على داعش ويقودها الجنرال مظلوم عدي.
 - 2 - في معرض حديثه عن أسباب الأزمة السورية، أشار إلى أن أحد أهم هذه الأسباب هو فشل النظام في إشراك جميع مكونات الشعب السوري في السلطة، بحيث يسود شعور بأن سوريا وطن لجميع السوريين. وبدلاً من ذلك تركزت السلطة في نظام مركزي تهيمن عليه الأقلية العلوية، التي لا ترى إلا نفسها.
 - 3 - في السياق عاليه، أكد أن الأزمة السورية مرآة لكل الأزمات في الشرق الأوسط وأنها دليل على فشل الدولة القومية المركزية التي فرضت فرضاً على المنطقة منذ ترتيبات «سايكس بيكو» عام 1916.
- وأضاف أن مصر تظل استثناءً من ذلك بحكم تاريخها ونسيجها الاجتماعي، وأشار إلى أن نجاح نموذج الدولة القومية في أوروبا يرجع أساساً إلى فصل الدين

عن الدولة والسياسة.

ارتباطاً بما تقدم، ذكر أن النموذج الأمثل هو الدولة الوطنية، حيث المساواة بين جميع الأطياف، وأن الأكراد يدافعون عن مثل هذا النموذج منذ سنوات، موضحاً أنهم اختاروا «اللامركزية الديمقراطية» كمعارضة لسوريا المستقبل، بما يتيح السلطة للجميع.

4- أن الإسلام السياسي، ودعمه من قبل كل من تركيا وقطر في سوريا، هو سبب رئيسي آخر للمأساة السورية حتى الآن. وأضاف أنه، باستثناء الإخوان المسلمين، رحب الأكراد بحوار مع جميع أطياف المعارضة مشيراً إلى أنه وإن كان النظام في دمشق هو سبب المأساة إلا أنه جزء من الحل، وأنه انطلاقاً من هذه القناعة تحاور الأكراد مع النظام في جولات أربع نوقشت خلالها كافة القضايا الخلافية، إلا أن النظام أصراً على إعادة إنتاج نفسه بالصيغة التي كانت قبل عام 2011.

5 - تقوم تركيا باستغلال الأوضاع في سوريا ومشكلة اللاجئين السوريين لتحقيق أهدافها ومطامعها في سوريا. إلا أن اتفاق وقف إطلاق النار اللذين أبرمتها تركيا مع الولايات المتحدة في 17 أكتوبر 2019، ومع روسيا في 22 أكتوبر إلى احتواء نسبي للصراع ووقف سيطرة تركيا على المزيد من الأراضي في شمال شرق سوريا. وفي هذا السياق، من الجدير بالذكر بأن هدف أردوغان الأساسي هو جلب مواطنين من غير السكان المحليين وإرغامهم على الاستقرار، وإبعاد الشعب الكردي من المناطق الحدودية والمواطنين من غير السكان المحليين، الذين هم في الأساس مرتزقة يستخدمهم أردوغان لتنفيذ أجندته في سوريا. وتتبلور هذه الأجندة بوضوح في عفرين، حيث تستقر أعداد من العرب في منازل الأكراد هناك.

الواقع أنه رغم تراجع قوات «قسد» بعد عملية «نبع السلام» التركية في 9 أكتوبر 2019، والخسارة السابقة لعفرين خلال عملية «غصن الزيتون» التركية في مارس 2018، مما أفقدها السيطرة على رأس العين وتل أبيض، إلا أنها تمكنت من الحفاظ على استقلاليتها بحكم الأمر الواقع، من خلال إقامة توازن بين موسكو ودمشق وأنقرة وواشنطن من دون أن تتفكك. كذلك فإن استمرار الوجود الأمريكي في المناطق الغنية بالنفط في شمال شرق سوريا أعطى هذه القوات ميزة في المفاوضات في دمشق.

6- وفضلاً عن ذلك فقد توصلت قوات سوريا الديمقراطية إلى تفاهات مع دمشق بوساطة روسية لحماية الحدود السورية. ووفقاً لتأكيدات قائد قسد فإنها ستنضم إلى الجيش السوري فقط في حال وضع دستور جديد للبلاد يكفل حق القوات بـ«الحفاظ على استقلاليتها في منطقة قيادتها ومؤسساتها». ومن جانبها لاتزال دمشق ترفض الموافقة على أي أحكام تقضي بالاعتراف بقسد وهي لاتزال مصممة على دمج مقاتليها على أساس فردي في الجيش السوري. ولا يبدو أن الأسد مهتماً بإبرام اتفاق مماثل رغم أنه قد يحسن اقتصاد سوريا المتدهور، حيث تسيطر قسد على موارد نفطية وزراعية كبيرة وتجري صفقات تجارية مع الأكراد العراقيين ، مما قد يوفر تدفقات إلى الاقتصاد السوري ككل في حال التوصل إلى اتفاق ما.

الواقع أنه في حال عجزت دمشق وقسد عن التوصل إلى اتفاق، فقد يؤدي ذلك أن تزداد التوترات مرة أخرى. كما يمكن للتوترات الإقليمية الراهنة بين الولايات المتحدة وإيران أن تؤثر سلباً أيضاً على « قوات سوريا الديمقراطية»، خاصةً في ظل تدهور اقتصادها، وبالتالي ستبقى «قسد» كياناً مستقلاً بحكم الأمر الواقع رغم الضبابية حيال مستقبلها، مالم تحدث تغييرات مفاجئة على الصعيد السياسي في سوريا.

7 - اختتم السيد/ سيهانوك كلمته بأنهم يعولون كثيراً على الدور المصري وأنهم يترددون على القاهرة لمواصلة الحوار إدراكاً منهم بأنه ليس لدى مصر أطماع في سوريا. وأضاف أنهم يرون من المهم إعادة هيكلة منصة القاهرة للمعارضة السورية. وفي هذا السياق، فهم يعدون لجولة ثالثة في القاهرة لم يتحدد موعدها بعد.

وقد طرح الحضور بعض الأسئلة على الضيف السوري الكردي، حيث أجاب عليها.

ويُمكن الرجوع إلى تفاصيل اللقاء وما طرح من مناقشات وأسئلة على موقع المجلس على شبكة الإنترنت، تحت بند لقاءات وندوات.

وفود

زيارة وفد المركز الصيني للدراستات الدولية المعاصرة (CCCWS)

بتاريخ 2 يوليو 2019، استضاف المجلس المصري للشئون الخارجية وفداً من المركز الصيني للدراستات الدولية المعاصرة (CCCWS)، للتباحث حول مبادرة الحزام والطريق الصينية وبعض القضايا الدولية الهامة. وقد استقبل الوفد السفير د. / عزت سعد، مدير المجلس، وحضر اللقاء السادة السفراء / على الحفنى، مجدى عامر، وعبد الفتاح عز الدين.

من جانبه، عبّر الوفد الصيني عن عظيم شكره لاستضافة المجلس له، وأعرب عن عدم شكه فى أن القيادة المصرية تختار دبلوماسيين وباحثين ذوى خبرة لمتابعة ومعالجة تطورات الشأن الصينى، والذين استطاعوا بالفعل تقديم مساهمات كبيرة فى هذا الشأن وفى طريق تنمية العلاقات الثنائية بين مصر والصين. وقدم رئيس الوفد د. Wang نبذة مختصرة عن الوفد، موضحاً أنه من مركز الصين للدراستات الدولية المعاصرة، التابع للقسم الدولى للجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى. وأضاف أنه منذ عام 2015، حمل المركز على عاتقه مسئولية تعزيز الجمعية الخاصة بغرفة طريق الحرير للتجارة الدولية (Silk Road Chamber of International Commerce) عن طريق تعظيم العلاقات مع شركاء التعاون، مشيراً إلى مقولة الأمين العام للحزب الشيوعى الصينى، الرئيس شي جينبينغ، بأنه ”يجب علينا إيلاء الاهتمام الكامل لهذه الجمعية، وعلينا أن نبذل جهوداً لبنائها ولتعظيم دورها“. ويشار فى هذا السياق إلى أن الجمعية تشمل حالياً 138 عضواً صينياً و130 آخرين من الخارج، من بينهم ثلاثة أعضاء أفارقة.

أضاف د. / وانج أنه على الرغم من ازدهار التعاون التجارى والاقتصادى بين

الصين وإفريقيا، فإن العلاقات الأفريقية مع الجمعية الصينية ضعيفة إلى حد ما، مشيراً إلى أنه بينما يذكر خبراء الوفد أن المجلس لديه علاقة وثيقة مع الصين، إلا أنه يعتقد أن مستوى التعاون مع المجلس ليس كافياً، ولا يزال هناك الكثير من العمل. هذا، وأوضح د. وانج أن الغرض من زيارة وفده للمجلس هو مناقشة التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق ومناقشة الوضع العالمي. وفي هذا السياق، طرح الوفد الصيني رغبته في سماع أفكار واقتراحات حول سبل تعزيز العلاقات المصرية - الصينية، انطلاقاً من أهمية الدولة المصرية كبلد ذو حضارة طويلة، لعب دوراً مهماً في الشؤون الأفريقية وفي البلدان النامية عبر وسائل التضامن والتعاون، وإيماناً بقدرة مصر على طرح موقف أفريقيا وأفكارها على الساحة الدولية بفعالية، فهي بمثابة صوت أفريقيا.

أبدى السفير د. / عزت سعد جزيل الشكر للوفد الصيني ولرئيسه، وذكر أن المجلس المصري للشؤون الخارجية قد نظم، بالتعاون المركز الصيني للدراسات الدولية المعاصرة، حلقة دراسية ناجحة للغاية في عام 2017، في النادي الدبلوماسي المصري. وقد زار المشاركون في الحلقة الشركة الصينية المسؤولة عن أعمال التشييد والتطوير في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بمدينة العين السخنة (TEDA)، بما أتاح رؤية المصانع والاستثمارات الصينية هناك، خلال زيارة استمرت لنحو 4 ساعات. وأضاف السفير/ سعد أنه قد دُعِيَ من قِبَل المركز الصيني للمشاركة في ندوة حول الموانئ البحرية في إطار مبادرة الحزام والطريق، في مدينة تيانجين، مؤكداً على أنه ينبغي العمل على تعزيز الزيارات وتبادل الآراء، لاسيماً وأن المجلس المصري للشؤون الخارجية يعتبر المركز الصيني واحداً من أهم شركائه.

وذكر السفير/ سعد أنه زار بكين في أبريل 2019، وشارك في افتتاح المعهد الصيني - الإفريقي، تحت رعاية الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية (CASS)، موضحاً أنه يحمل عضوية الهيئة الاستشارية الدولية لذلك المعهد.

هذا ويمكن الإطلاع على تفاصيل لقاء الوفد الصيني مع أعضاء المجلس على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند وفود زائرة.

زيارة وفد برلماني روسي للمجلس

بتاريخ 16 يوليو 2019، زار المجلس وفد من المجلس الفيدرالي الروسي (الغرفة الأعلى للبرلمان) برئاسة السيد / فاريت موحاميتشين Farit Muhametshin نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية ورئيس جمعية الصداقة البرلمانية الروسية / المصرية. وضم الوفد كل من: السيد / أندريه إيبيشين Andrey Epishin نائب رئيس لجنة الموازنة والشئون المالية والسيد / إيفان كولابووف Ivan Kulabuhov عضو لجنة السياسة الزراعية واستخدام الطبيعة والسيد بافيلير موشين Paveler Moshin من إدارة العلاقات الخارجية بالمجلس، والسيد/ إيريك شامجونوف Irek Shamhunov عضو مجموعة الرؤية الاستراتيجية ” روسيا – العالم الاسلامي ” والسيد نيكولاي لياجوشين سكرتير ثان السفارة الروسية في القاهرة.

1 - قام بترتيب الزيارة السفارة الروسية بالقاهرة، بناءً على رغبة من السيد/ موحاميتشين نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس الفيدرالي ونائب رئيس مجموعة الرؤية الاستراتيجية ” روسيا – العالم الاسلامي ” والتي تضم في عضويتها السفير/ عزت سعد مدير المجلس. وشملت زيارة الوفد للقاهرة لقاءات مع رئيس وأعضاء لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب ورئيس جمعية الصداقة المصرية/ الروسية في مجلس النواب ورئيس جامعة القاهرة ومجلس الأعمال المصري / الروسي والذي يضم في عضويته السفير عزت سعد مدير المجلس.

2 - تناول اللقاء مع الوفد الروسي – والذي حضره من المجلس كل من السيد السفير/ د. منير زهران والسفير/ عزت سعد، رئيس ومدير المجلس، والدكتور مصطفى خليل رجل الاعمال وعضو مجلس الأعمال المصري / الروسي (بدعوة من مدير المجلس)، المسائل التالية بصفة خاصة:

- تطورات العلاقات الثنائية بين البلدين، لاسيما التعاون الاقتصادي والتبادل

التجاري، وما يعلقه الجانبان من أهمية على الدورة القادمة للجنة المشتركة المقرر عقدها في القاهرة في أكتوبر القادم. وفي هذا السياق أكد وفد المجلس أهمية بدء روسيا نشاطها في المنطقة الصناعية التي خصصت لها شرق بورسعيد، خاصة مع اهتمام موسكو بتعزيز علاقاتها بالقارة الأفريقية وعقد القمة الأولى الروسية / الأفريقية في مدينة سوتشي في أكتوبر القادم برئاسة رئيسي البلدين. إذ يمكن أن تكون هذه المنطقة جسراً لتوطيد علاقات روسيا بالقارة.

- استعدادات الجانبين لتنظيم فعاليات للتعاون الثقافي والحضاري بين الجانبين، باعتبار أن عام 2020 سيكون عام الثقافة المصرية في روسيا و عام الثقافة الروسية في مصر، حسبما قرر رئيسي البلدين في وقت سابق. وفي هذا الصدد ذكر الوفد الروسي أن جامعة القاهرة خصصت مقراً فيها ليكون مركزاً للشراكة الحضارية بين مصر وروسيا سيقوم الجانب الروسي بإدارته والإشراف عليه.

- ارتباطاً بما تقدم، أكد وفد المجلس أهمية استعادة السياحة الروسية لمصر، ولو تدريجياً، لأهمية ذلك كعامل مهم لتعزيز الروابط الثقافية والاتصالات فيما بين شعبي البلدين، كما أن عودة السياحة تعكس قوة العلاقات السياسية بين البلدين في أذهان المصريين، على عكس بعض الدول الرئيسية التي تتدفق منها السياحة لمصر كألمانيا وإنجلترا.

- وقد قام وفد المجلس بعرض للأوضاع في المنطقة، بما في ذلك السياسة الخارجية الأمريكية وسياسة الاتحاد الأوروبي. وقد أكد المجلس الدعوة الموجهة لنظيره الروسي للشئون العالمية لإجراء جولة مشاورات في القاهرة تقريباً. ومن جانبه دعا الوفد الروسي السفير/عزت سعد للمشاركة في الاجتماع القادم لمجموعة الرؤية الاستراتيجية روسيا والعالم الإسلامي، والمقرر عقده في نوفمبر 2019.

هذا ويمكن الاطلاع على تفاصيل الزيارة والمناقشات التي تمت على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند وفود زائرة.

لقاء مع وفد من عدد من المدن الصينية

بتاريخ 4 أغسطس 2019، استقبل المجلس وفداً من عدد من المدن الصينية برئاسة البروفيسور / Wang Xingping مدير معهد التنمية الحضارية والإقليمية بجامعة جنوب شرق الصين، وعضوية كلٍ من: د. Zhao Sidong ، د. Mao Bin الباحثين بالمعهد، والسيد/ Chen Qinin رئيس شركة SCP للاستشارات والتخطيط ، والمحلل الاقتصادي/Chen Yanjie والمخطط المساعد/ Yang Sihan بالشركة، بهدف التباحث حول العديد من القضايا ذات الإهتمام المشترك وعلى رأسها التعاون الاقتصادي والتجاري بين مصر والصين في إطار مبادرة الحزام والطريق.

وقد جرت أعمال اللقاء بمشاركة السادة السفراء: عبد الرؤوف الريدي- الرئيس الشرفي للمجلس، د. عزت سعد- مدير المجلس، هشام الزميتي- أمين عام المجلس، علي الحفني- منسق اللجنة الدائمة للشئون الآسيوية بالمجلس، ومجدي عامر ومحمود علام وعبد الفتاح عز الدين، ورجل الأعمال محمد قاسم - أعضاء المجلس.

وقد رحب السفير عبد الرؤوف الريدي بالحضور مؤكداً وجود تراث ضخم وعظيم من المشتركات تتمتع به الدولتان، منوهاً إلى الدور الذي يلعبه المجلس إزاء كافة مجالات التعاون الخارجي فضلاً عن كونه منصة تجمع بين وجهات النظر المختلفة. مشدداً على أهمية إيلاء اهتمام بالتراث الذي يمثل عنصراً أساسياً في استمرار التواصل بين الأجيال الحالية، مقترحاً في هذا السياق إنشاء مكتبة في مدينة السويس لتكون نبراساً للتعاون الثقافي بين الجانبين، خاصةً وأن المدينة تقع في إطار مبادرة الحزام والطريق ، وسيكون هذا التعاون في إطار شبكة التعاون التي تجمع بين المكتبة وشركائها في العديد من مناطق العالم ومنها شركائها في غرب أوروبا.

وقد جرى بحث آفاق التعاون الثقافي بين المجلس والمعهد الصيني وكذلك بين هذا الأخير ومكتبة مصر العامة، خاصةً في ضوء تأكيد مبادرة الحزام والطريق الصينية على التعاون الثقافي بين الصين والدول الأعضاء في المبادرة بما فيها مصر. وفي هذا السياق، دعا السفير الريدي الوفد الصيني لزيارة مكتبة مصر العامة، وهو ماتم بالفعل بعد اللقاء مع المجلس.

هذا ويُمكن الإطلاع على تفاصيل اللقاء وما جرى من مناقشات على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند وفود زائرة.

زيارة وفد جامعة Renmin الصينية للمجلس

17 سبتمبر 2019

بتاريخ 17 سبتمبر 2019، استقبل المجلس وفداً من جامعة Renmin الصينية، بناءً على طلبه، برئاسة البروفيسور Wu Xiaoqiu نائب رئيس الجامعة، حيث تطرق اللقاء إلى بعض القضايا التي يراها الجانب الصيني بمثابة أولوية له، كما طرح الجانب المصري بعض النقاط التي تستهدف تنشيط علاقات التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين وسبل تحقيق قدر من التوازن في ميزان التجارة بينهما من خلال الاهتمام بجذب السياحة الصينية لمصر؛

1 - بعد ترحيب السفير/ د. منير زهران رئيس المجلس بالوفد الصيني، أشار إلى الآتي بصفة خاصة:

- أن الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين مصر والصين تجعل مصر طرفاً رئيسياً في مبادرة الحزام والطريق، وأن قناة السويس هي أهم ممر بحري لنجاحها، وأنها نتوقع مضاعفة الاستثمارات الصينية في المنطقة الاقتصادية للقناة.

- أننا نؤيد مبدأ حل كل الخلافات التجارية من خلال منظمة التجارة العالمية، وضرورة احترام قواعدها، وعدم اللجوء إلى التدابير الحمائية من جانب أي طرف حتى لا يصاب النظام التجاري وتتعثّر العولمة وتؤثر سلباً على الشركاء التجاريين الآخرين.

- أن دور الصين الشامل كعضو دائم في مجلس الأمن يفرض عليها مسؤوليات خاصة من بينها الحفاظ على الاستقرار في الشرق الأوسط وإفريقيا، لما فيه صالح الصين والعالم.

ومن هذا المنطلق فإن موضوع سد النهضة في إثيوبيا، والذي تشارك في تشييده

شركات صينية (توريد توربينات)، من المجالات التي يمكن أن تساعد فيها الصين لحل إشكالية الملاء الأول للخزان حتى لا تتأثر حصة مصر المائية. ويمكن من خلال الاتصالات الهادئة للجانب الصيني الإسهام في المساعدة على تخطي تلك العقبة.

2- وجه رئيس الوفد الصيني الشكر للمجلس على الحفاوة وحسن الاستقبال، مشيراً إلى ما يلي بوجه خاص:

– تطورات العلاقات الصينية / الأمريكية والمقاربة الصينية لهذه العلاقات، مشيراً إلى أنها الأهم على الإطلاق بالنسبة لهم والعالم.

– في السياق عاليه، أكد البروفيسور « Wu » أنهم ملتزمون تماماً بالقواعد والمعايير الدولية المتعددة الأطراف في تجارتهم مع الولايات المتحدة وعلاقتهم التجارية والاقتصادية بها، وأنهم يعارضون الحمائية والشعبوية.

– أكد أنه في ضوء الحقائق الجديدة يقدر أن هناك بعض العيوب في قواعد التجارة الدولية وفي إطار المنظمة العالمية للتجارة والتي تحتاج إلى إعادة نظر ومراجعة، خاصة في ضوء الاختلالات الواضحة في الأوضاع الاقتصادية للدول النامية والأخرى المتقدمة من الغرب.

– خلص رئيس الوفد الصيني إلى القول بأن ما يهم بلاده هو تحرير التجارة الدولية وتسهيل الاستثمارات وهو ما تعارضه الولايات المتحدة، مؤكداً أنه لا يمكن لأي دولة أن تتقدم وتنمو وهي في عزلة.

وقد أشار الضيف إلى أنهم سيزورون إثيوبيا قريباً للقاء بعض مراكز الفكر هناك، وأنه ليس على دراية كافية بالجوانب المختلفة لموضوع سد النهضة الذي أثاره رئيس الوفد المصري إلا أنه سيكون حريصاً على إثارة هذا الموضوع خلال وجوده في إثيوبيا، وأن الجانب الإثيوبي لن يُشكك في نوايا نظيره الصيني الذي يسعى إلى السلام بين الشعوب، خاصة في ضوء استراتيجية علاقات بكين بإفريقيا وحرصهم عليها.
هذا ويمكن الإطلاع على تفاصيل الزيارة على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند وفود زائرة.

زيارة وفد المجلس الهندي للعلاقات الخارجية

للمجلس المصري للشئون الخارجية

في 10 و 11 سبتمبر 2019، استضاف المجلس المصري للشئون الخارجية الجولة التشاورية الثالثة مع وفد من المجلس الهندي للعلاقات الخارجية، تناولت أجندتها العلاقات الثنائية بين مصر والهند وسبل تطويرها، بالإضافة إلى عددٍ من القضايا الهامة الأخرى. وشارك من المجلس كلُّ من السفراء: د. منير زهران، رئيس المجلس، د. عزت سعد، مدير المجلس، علي الحفني، هشام الزميتي- أمين عام المجلس، خير الدين عبد اللطيف، محمد توفيق، د. محمد حجازي، جيلان علام، وأ.د. محمد فايز فرحات، الخبير في الشئون الآسيوية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وأ.د. محمد كمال، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، ود. أحمد قنديل الخبير بمركز الأهرام. وضمَّ الوفد الهندي كلاً من د. T. C. A. Raghavan، مدير المجلس الهندي للعلاقات الخارجية، والأستاذ/ Mohamed Sohrab K. M.، الأستاذ المشارك بجامعة مليّة إسلامية بنيودلهي، والأستاذ/ Fazzur Rahman Sid- Seethi، من جامعة المهاتما غاندي بولاية كيرالا، ود. Sanjiv Kumar، الحاصلان على زمالة المجلس الهندي.

وجرت الاجتماعات بمقر المجلس بالمعادي على مدار خمس جلسات: تناولت الأولى القضايا الدولية من وجهتي النظر المصرية والهندية، بما في ذلك قضايا إصلاح الأمم المتحدة ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية... إلخ، فيما تناولت الجلسة الثانية تطور العلاقات الثنائية بين مصر والهند في كافة المجالات، وتطرقت الجلسة الثالثة – والتي بدأ بها اليوم التالي – إلى التطورات في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، بما في ذلك تطورات الصراع العربي/ الإسرائيلي والأزمة في ليبيا والسودان وسوريا واليمن وإيران. وتناولت الجلسة

الرابعة تطورات العلاقات الهندية – الصينية وموقف كلا الدولتين تجاه بعضهما البعض، لاسيماً فيما يتعلق بمبادرة الحزام والطريق الصينية. وأخيراً، بحثت الجلسة الخامسة والأخيرة تطورات العلاقات الهندية – الباكستانية، بما في ذلك أزمة كشمير الأخيرة، والرؤية الهندية للسلم والأمن في منطقة جنوب آسيا.

ويمكن الاطلاع على تفاصيل الإجتماعات والمناقشات خلالها وماخُصت إليه على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند وفود زائرة.

**زيارة وفد معهد السياسة والاقتصاد الدوليين بصربيا (IIPE)
للمجلس المصري للشئون الخارجية
(18 سبتمبر 2019)**

بمبادرة من سفارتنا في بلجراد، استضاف المجلس وفداً من معهد السياسة والاقتصاد الدوليين (IIPE) خلال الفترة من 15 وحتى 19 سبتمبر 2019، ضم كلاً من البروفيسور Branislav Djordjevic مدير المعهد والسيدة الدكتورة/ Ivona Ladevac رئيس المركز الإقليمي بالمعهد، حيث شملت أجندة عمل الوفد الصربي الآتي:

1 - جولة مشاورات بين الجانبين صباح 18 سبتمبر بمقر المجلس، وقع في ختامها مذكرة تفاهم حول التعاون بين الجانبين، كان قد تم إعدادها مسبقاً من خلال القنوات الدبلوماسية.

2 - محاضرة أمام أعضاء المجلس ألقاها مدير المعهد الصربي صباح 19 سبتمبر بعنوان « من الصراع إلى السلام في العالم المعاصر» (From Conflict to Peace in the Contemporary World). وقد شارك السفير/ Jugoslav Lj. Vukadinovic، سفير صربيا في القاهرة في أعمال جولة المشاورات، وكذلك في محاضرة الضيف ومراسم التوقيع على مذكرة التفاهم.

هذا ويمكن الإطلاع على تفاصيل اللقاء ومحاضرة الضيف باللغتين العربية والإنجليزية وتعليقات الحضور على موقع المجلس على شبكة الإنترنت، تحت بند وفود زائرة.

زيارة وفد من جمعية الشعب الصينية للسلام ونزع السلاح (CPAPD)

بتاريخ 30 أكتوبر 2019، وبالتنسيق مع السفارة الصينية بالقاهرة، استقبل المجلس وفداً من جمعية الشعب الصينية للسلام ونزع السلاح، برئاسة أمين عام الجمعية السيد/An YueJun والوفد المرافق له، بمشاركة رئيس المجلس السفير/د.منير زهران، ومديره السفير/د.عزت سعد، وأعضائه د. سيد بهي الدين عبد الحميد، ود.علي الصعيدي.

- بدأت أعمال اللقاء بترحيب السفير منير زهران بالوفد الصيني، معطياً الكلمة للسيد/ YueJun الذي أكد أن المنظمة من أكبر المراكز الصينية المتخصصة في دراسة القضايا الأمنية الدولية، وتأسست في يونيو 1985 وتتمتع بالصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة وتقيم الجمعية علاقات مع أكثر من 380 مركز ومؤسسة حول العالم وتختص بدراسة السلام، وإقامة منتديات أمنية ثنائية ومتعددة الأطراف لمناقشة قضايا الأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما فيها قضايا ضبط التسلح ونزع السلاح.

منوهاً إلى أن هذا اللقاء يأتي بهدف تسليط الضوء على ثلاثة محاور رئيسية لتبادل وجهات النظر بشأنها وهي:

- الموقف المصري من مبادرة الحزام والطريق والذي تم التأكيد على إيجابيته ودعم مصر الكامل للمبادرة خاصة وأنها تمثل وجهاً جديداً للتعاون الاقتصادي العالمي في إطار ما يواجهه العالم من سياسات حمائية وصعود اليمين الشعبوي والمهدد بشكل أساسي للنظام الاقتصادي العالمي الراهن.

- التطورات الخاصة بالحرب التجارية الجارية بين الولايات المتحدة والصين

فضلاً عن التنافس الاقتصادي بين القوى الكبرى، حيث تم التنويه إلى نجاح الدبلوماسية الصينية في التعامل مع الملف دون تصعيد، وأن هناك رفضاً عالمياً لقيام الولايات المتحدة منفردة بإعادة صياغة قواعد التجارة العالمية التي نص عليها نظام منظمة التجارة العالمية والتي بفضلها حققت الولايات المتحدة الإزدهار والتقدم الحالي.

- مايشهده العالم من تغيرات لم يشهد لها مثيل منذ مائة عام في ظل تزايد التنافس بين القوى العظمى وتزايد حدة الصراعات الإقليمية مع تفاقم الأوضاع الأمنية في ظل تصاعد العوامل الخاصة بعدم الاستقرار وعدم اليقين ، وهو مايعني أهمية الحاجة لصياغة رؤية استراتيجية واضحة للتغلب على ضبابية المشهد الراهن.

ويُمكن الإطلاع على تفاصيل اللقاء وماجرى من مناقشات على موقع المجلس على شبكة الإنترنت، تحت بنود وفود زائرة.

زيارة وفد من معهد الدراسات الشرق أوسطية بالمعاهد الصينية للعلاقات الدولية المعاصرة CICIR

في 7 نوفمبر 2019، استقبل المجلس وفداً من معهد الدراسات الشرق أوسطية بالمعاهد الصينية للعلاقات الدولية المعاصرة (CICIR)، بناءً على طلبه، برئاسة البروفيسور / Zhang Li ، نائب رئيس المعهد، والدكتور / Niu Xinchun مدير المعهد وثلاثة باحثين هم كل من : Gong Zheng ، Li Yanan ، Dong Bing ، - وذلك في ختام جولة للوفد شملت كل من إسرائيل وتركيا- لإجراء جولة مشاورات مع المجلس شملت تطورات العلاقات الصينية/المصرية، مع التركيز بصفة خاصة على الاتحاد الاقتصادي المصري والمستجدات في منطقة الشرق الأوسط والسياسة الخارجية الأمريكية فيها، ودور مصر والصين في استقرار المنطقة. وقد بدا الجانب الصيني حريصاً على معرفة ما إذا كانت هناك معوقات أمام التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين.

وقد مثل المجلس في الجولة التشاورية كل من: السفير/د. عزت سعد- مدير المجلس، والسفير/هشام الزميتي- أمين عام المجلس، والسفير/علي الحفني – منسق اللجنة الدائمة للشئون الآسيوية بالمجلس، والسفير/عبد الفتاح عز الدين- عضو المجلس، ورجل الأعمال/محمد قاسم-عضو المجلس.

وقد تطرقت المناقشات لتطورات العلاقات الصينية/ المصرية، ومشاركة السيد رئيس الجمهورية في القمة الثانية لمنتدى الحزام والطريق في إبريل 2019. وفي هذا السياق، تم إطلاع الجانب الصيني على أداء الاقتصاد المصري وبعض الأفكار لتنشيط الاستثمارات الصينية لمصر. وقد حرص الجانب الصيني على عرض تطورات العلاقات الصينية الأمريكية ورؤيتهم للسياسة الخارجية الصينية إزاء بلادهم.

ويُمكن الإطلاع على تفاصيل اللقاء وما جرى من مناقشات على موقع المجلس على شبكة الإنترنت، تحت بند وفود زائرة.

لقاء مع وفد من معهد جنوب إفريقيا للشئون الدولية

بناءً على موعد سبق ترتيبه، حضر للمجلس المصري للشئون الخارجية وفد من معهد جنوب إفريقيا للشئون الدولية (SAIIA) يوم الاثنين 18 نوفمبر 2019، والتقى بكلٍ من: السفير/ د.منير زهران – رئيس المجلس، والدكتور/ سيد بهي الدين عبدالحميد - عضو المجلس(ورئيس هيئة المحطات النووية سابقاً)، حيث أن هدف الضيوف من الزيارة هو مناقشة موضوعات التعاون في المجال النووي.

أوضح الضيوف – وهما السيدة/ Aditi Lalbahadur (مدير البرنامج) والبروفيسور Jo-anise Van Wyk (باحثة) - أن لدى المعهد خطة للتعاون الإفريقي على المستوى غير الرسمي مع كل من مصر وغانا في الأمور ذات الاهتمام المشترك، وبصفة خاصة فيما يتعلق بأمرين:

- الإعداد لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي بعد مرور 50 عاماً على دخولها حيز النفاذ، والذي سوف يعقد في نيويورك في أواخر أبريل والنصف الأول من مايو 2020.

- التعاون في مجالات الاستخدام السلمي للطاقة النووية في الاطار الإفريقي (AERA) مع البدء بجنوب إفريقيا ومصر وغانا.

بالنسبة للإعداد لمؤتمر مراجعة المعاهدة عام 2020، أوضح السفير رئيس المجلس أن اللجان التحضيرية الثلاث التي عقدت في فيينا عام 2017 وجنيف في 2018 ونيويورك في أبريل – مايو 2019، فشلت في التوصل إلى مواقف تفاوضية حول مراجعة تنفيذ المعاهدة في ركائزها الثلاث، أي نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية، بالإضافة لمراجعة التقدم في إنشاء المنطقة الخالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في

الشرق الأوسط، وبالتالي لابد من أن يركز مؤتمر مراجعة المعاهدة لعام 2020 عن أسباب الخلل في نظام منع الانتشار وأسباب عدم تنفيذ القرارات التي صدرت في مؤتمر مراجعة المعاهدة لعام 1995 سواء بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط أو تحسين آلية المراجعة أو المبادئ والأهداف، والتساؤل عن الحكمة من إصدار قرار مؤتمر 1995 بمدد المعاهدة إلى ما لا نهاية، والذي ارتكز على التفاوض على قرار الشرق الأوسط و الذي لم ينفذ حتى الآن.

هذا ويمكن الإطلاع على تفاصيل اللقاء والمناقشات على موقع المجلس على شبكة الإنترنت، تحت بند وفود زائرة.

لقاء مع وفد من المعهد الصيني للدراسات الدولية

بتاريخ 3 ديسمبر 2019 استضاف المجلس وفداً من المعهد الصيني للدراسات الدولية CIIS بعضوية كل من البروفيسور/ Cui Lei رئيس الوفد من قسم الدراسات الأمريكية بالمعهد والسيد/ Wang Zesheng وعدد من الباحثين بالمعهد، وكان في استقبالهم كل من السادة السفراء: د. منير زهران - رئيس المجلس، د. عزت سعد- مدير المجلس، علي الحفني- منسق اللجنة الدائمة للشئون الآسيوية بالمجلس ، وهشام الزميتي- أمين عام المجلس.

- بدأت أعمال اللقاء بترحيب السفير/د. منير زهران – رئيس المجلس، بالوفد الصيني منوهاً إلى أن اللقاء يأتي بهدف التباحث حول القضايا الخاصة بتغير التحالفات العالمية في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة ، وإمكانية وجود تحول في هيكل هذه التحالفات، وحقبة تحول الاستراتيجية الأمريكية من التدخل في أزمات الشرق الأوسط إلى التوجه لتعزيز التواجد في منطقة المحيط الهادئ وشمال آسيا، والتقارب الصيني الحالي مع دول منطقة الشرق الأوسط في إطار تعزيز الشراكة الاستراتيجية للصين مع دول المنطقة، فضلاً عن الدور الروسي النشط في منطقة الشرق الأوسط، وإمكانية وجود تحرك أمريكي حيال هذه الأزمات.

- عقب ذلك أعطى السفير زهران الكلمة لرئيس الوفد السيد/ -Wang Zesheng الذي أكد على أن التوترات ما بين الولايات المتحدة وحلفائها أصبح طبعاً غالباً في عهد الإدارة الجديدة، ولم يعد قاصراً على دولة بعينها، ولكن الولايات المتحدة، ورغم انسحابها من بعض الأزمات في المنطقة، إلا أن علاقتها مع حلفائها التقليديين في المنطقة كتركيا وإسرائيل تحتاج لمزيد من التحليل والدراسة، واستجابة لذلك تم تشكيل لجنة داخل المعهد دراسة تطور تلك العلاقات وأثرها على الصين وكيف يمكن للصين أن تتعامل مع التغيرات المستمرة في السياسة الأمريكية .

أما فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية حيال منطقة المحيط الهادئ والدول الآسيوية فالواقع أن توقف المفاوضات الأمريكية مع كوريا الشمالية، قد يؤثر على علاقتها بحلفائها ككوريا الجنوبية واليابان، وبالمثل فإن الانسحاب الأمريكي من العديد من المناطق والأزمات سيؤثر بدوره على علاقتها بحلفائها في العالم.

- تعليقاً على ما ذكر، أشار السفير/د. عزت سعد- مدير المجلس، إلى أن هناك إجماع في العالم، وحتى بين دول منطقة الشرق الأوسط، بأن السياسة الأمريكية في عهد الإدارة الجديدة ليست وليدة اللحظة بل تمتد إلى سنوات حكم الرئيس أوباما، فمنذ المفاوضات التي أسفرت عن توقيع الاتفاق النووي الإيراني تم عقد قمة أمريكية/ خليجية في منتجع كامب ديفيد عام 2015 دعا فيها الرئيس أوباما الى ضرورة اعتماد دول الخليج على نفسها في تأمين مصالحها وتسوية خلافاتها. وبالتالي فسياسة الانكفاء ليست نهجاً جديداً على الإدارة الأمريكية.

هذا ويَمكن الإطلاع على تفاصيل اللقاء وتعقيبات السادة المشاركين على موقع المجلس على شبكة الإنترنت، تحت بند وفود زائرة.

زيارة وفد سريلانكا للمجلس المصري للشئون الخارجية

في 11 ديسمبر 2019، استضاف المجلس المصري للشئون الخارجية وفد سريلانكا برئاسة السيد/ Ravinatha Aryasinha، وزير الدولة للشئون الخارجية، وحضرت معه السيدة/ Damayanthie Rajapakse، سفيرة سريلانكا لدى القاهرة، للحديث حول العلاقات الثنائية بين مصر وسريلانكا وسبل تطويرها، بالإضافة إلى استراتيجية بلاده بشأن التعاون مع القارة الإفريقية. وشارك من المجلس كلٌ من السفراء: د. منير زهران - رئيس المجلس، د. عزت سعد - مدير المجلس، نجلاء الظواهرى - نائب مساعد وزير الخارجية لشئون جنوب آسيا، على الحفنى، فاروق مبروك، يوسف الشرقاوى، محمد منير، والسفير/ يسرى خليل - نائب مساعد وزير الخارجية لشئون دول حوض النيل.

وقد افتتح الاجتماع السفير د./ منير زهران، رئيس المجلس، بالترحيب بالسادة الحضور. وبعد أن دعاه سيادته للمداخلة، توجّه سكرتير الدولة للشئون الخارجية السريلانكي بالشكر للمجلس، مشيراً إلى ما يلي بصفة خاصة:

- أن السيد السفير حسين السحرتي سفيرنا لدى سريلانكا نصحه بزيارة المجلس وتحدث كثيراً عن ما يضمه من خبرات مترجمة، مما شجعه على الزيارة، خاصة وأن الأجيال الجديدة من البلدين لا تعرف العلاقات الوثيقة بينهما، خاصة خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

- أشاد الضيف بأداء السيد السفير وجهوده لتدعيم العلاقات المصرية السريلانكية ومتابعته الجيدة للأوضاع في بلاده وتواصله الممتاز مع السلطات المحلية. كما أشاد بالتعاون والتنسيق الوثيق بين البلدين في الأمم المتحدة في قضايا نزع السلاح والفضاء الخارجي وحقوق الإنسان، بجانب بعض الأطر الدولية

الآخري مثل مجموعة الـ G15.

– ذكر أن زيارته للقاهرة مهمة من زاويتين:

- أنها تأتي بعد أقل من شهر على انتخاب رئيس دولة جديد في سريلانكا، يمتلك رؤية خارجية تقوم على الاحتفاظ بعلاقات طيبة بكافة دول العالم.

- أنه يشغل منصبه منذ نوفمبر 2018، حيث يولي اهتماماً خاصاً بالمنطقة الإفريقية والسعي إلى ما أسماه بإعادة اكتشاف علاقاتهم السياسية والاقتصادية والثقافية بدول القارة وفي القلب منها مصر، وذلك في إطار قناعتهم بأهمية التعاون «جنوب – جنوب»، فضلاً عن علاقاتهم بإفريقيا عبر تاريخ طويل.

- ألمح إلى دور بلاده في دعم استقلال البلدان الإفريقية، ثم العلاقات الخاصة بين الرئيس عبد الناصر والسيدة باندرنايكة ودعمها لموقف مصر في الأمم المتحدة في أعقاب العدوان الثلاثي في 1956 (بصدور 11) قرار عن الجمعية العامة للمنظمة. وفي هذا السياق، أشار الضيف إلى أنهم لن ينسوا أن مصر أول دولة عربية إفريقية تقيم تمثيلاً دبلوماسياً مقيماً لها في كولومبو وتلى ذلك فتح سفارة لهم بالقاهرة منذ عام 1957.

- أسهب الضيف في الحديث عن ما أسماه بالعلاقات التجارية القوية بين مصر وسريلانكا منذ قرون طويلة، حيث اعتادت القوافل التجارية المصرية زيارة جزيرة سريلانكا (التي عُرفت بأسماء كثيرة، منها تابروبان وسرنديب وسيلان) بغرض الاستكشاف والتجارة. وكانت أولى الرحلات المسجلة في عصر البطالمة الذين أنشأوا صلات بمملكة «أنورادابورا» في سريلانكا في القرن الأول قبل الميلاد.

- تدعم سريلانكا جهود مصر في مكافحة الإرهاب داخلياً وإقليمياً ودولياً، وقد تفهمت القيادة السريلانكية حقائق الوضع في مصر عقب ثورة 30 يونيو 2013، وأكدت اعترافها ودعمها لخارطة الطريق التي تبناها الشعب المصري، وأعربت عن ارتياحها لتخلص مصر من حكم جماعة الإخوان الإرهابية. ويتبادل البلدان التأييد والدعم في المحافل والمنظمات الدولية بمرود ممتاز، واعتادت سريلانكا

دعم جميع المرشحين المصريين للمناصب الدولية، ويحرص البلدان بشكل عام على تنسيق المواقف المشتركة في إطار مجموعة عدم الانحياز في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، خاصة في مجلس حقوق الإنسان.

- وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ في عام 2018 حوالي 50 مليون دولار، كما بلغ إجمالي حجم رأس المال المصدر من خلال 38 شركة بها مساهمات سريلانكية في مصر (تعمل في المجالات الصناعية والإنشائية والخدمات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتمويل) فيما بين عامي 1970 و2017 نحو 264 مليون دولار، وبمساهمة إجمالية مباشرة في التدفقات تُقدَّر بنحو 18.5 مليون دولار.

- ترفض سريلانكا مسألة فرض عقوبات على دول أخرى، اعتقاداً منها بأن تلك العقوبات لا تلحق الضرر سوى بشعوب هذه الدول، وأن ذلك قد يؤدي إلى عدم الاستقرار والفوضى؛ فهي دولة تدعم السلام ونبذ العنصرية والفوضى والعنف والإرهاب. من جهةٍ أخرى، عكفت مصر وسريلانكا على تقديم مشروع قرار في الأمم المتحدة يدعو إلى عدم العسكرة النووية للفضاء الخارجي، وذلك بصورة منتظمة. وفي المجلس الدولي لحقوق الإنسان، تدعم الدولتان القرارات المتعلقة بالحفاظ على حماية الأسرة والعائلة وحماية الحقوق الاجتماعية والمدنية والسياسية والاقتصادية للأفراد، بما يحقق الأمن والرخاء والازدهار. هذا، وتحرص سريلانكا على التعاون مع الدول المجاورة في شتى المجالات، لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

- خلص المسئول السريلانكي إلى التأكيد على الآتي بصفة خاصة:

- الحاجة إلى توسيع التبادلات الأكاديمية بين البلدين، مشيراً إلى أنها محصورة فقط في المجال الديني (تدريب الوعاظ)، وأنه من المهم تنويع هذا التبادل بما يحقق مصالح الجميع خاصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا.

- الحاجة إلى التبادل بين شباب الدبلوماسيين من البلدين.

هذا ويُمكن الإطلاع على تفاصيل الزيارة ومداخلات السادة الأعضاء على موقع المجلس على شبكة الإنترنت، تحت بنود وفود زائرة.

الفصل الثالث

زيارات ميدانية

زيارة أعضاء المجلس للعاصمة الإدارية الجديدة

بتاريخ 6 إبريل 2019، وبهدف الإطلاع على أحد المشاريع الضخمة التي تقوم بها الدولة المصرية، كانت زيارة وفد من أعضاء المجلس وأسرهـم للعاصمة الإدارية الجديدة، حيث جرى إطلاع الوفد على تطورات العمل على الأرض من إنشاء وحدات سكنية وبنية تحتية بما في ذلك الحي الحكومي ودار الأوبرا وحي الرئاسة والمدينة الرياضية، فضلاً عن زيارة الوفد لمسجد الفتاح العليم وكاتدرائية ميلاد المسيح حيث تم التقاط الصور التذكارية لوفد المجلس في معلمين من أهم معالم العاصمة الجديدة.

زيارة أعضاء المجلس لهيئة قناة السويس في الذكرى الـ 150 على افتتاحها للملاحة العالمية

بتاريخ 17 نوفمبر 2019، وبمبادرة من السفير/عبد الرؤوف الريدي- الرئيس الشرفي للمجلس، قامت مجموعة من أعضاء المجلس على رأسهم كلاً من: السفير/ عبد الرؤوف الريدي- الرئيس الشرفي للمجلس، والسفير/د. منير زهران- رئيس مجلس الإدارة، بزيارة الهيئة العامة لقناة السويس، حيث استقبلهم السيد الفريق/ أسامة ربيع - رئيس الهيئة ومعاونوه، وذلك في ذكرى مرور 150 عاماً على افتتاح القناة.

وبجانب مشاهدة فيلم تسجيلي عن تاريخ قناة السويس، نظمت الهيئة لوفد المجلس والوفود الأخرى منها جمعية أصدقاء ديلسبس، والسفيرين الفرنسي والبنمي، زيارات لمتحف ديلسبس ومقر إقامته، وللأنفاق التي تربط الإسماعيلية بشبه جزيرة سيناء.

واختتم الوفد زيارته بقبول دعوة غداء كريمة من السيد رئيس الهيئة، وقد قام الفريق ربيع بإهداء السفير/عبد الرؤوف الريدي درع الهيئة بهذه المناسبة.

الفصل الرابع

مشاركات الأعضاء

مشاركة بعض أعضاء المجلس في ندوة حول «التعاون المصري/ الياباني في إطار التغيرات الاستراتيجية في الشرق الأوسط وآسيا»

بناءً على دعوة من السفارة اليابانية بالقاهرة، شارك وفد من المجلس في أعمال ندوة حول «التعاون المصري الياباني في إطار التغيرات الاستراتيجية في الشرق الأوسط وآسيا» نظمتها كل من السفارة اليابانية بالتعاون مع المعهد الياباني للشؤون الخارجية وكلية الشؤون الدولية والسياسات العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، بتاريخ 5 فبراير 2019، فضلاً عن تنظيم جلسة مغلقة عن «شرق أوسط جديد: الرؤيتين المصرية واليابانية»، حيث تم خلال الندوتين تناول موضوعات الوضع الجيوسياسي والأمني في الشرق الأوسط، والهجرة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتغيرات الوضع الأمني في الشرق الأوسط منذ 2011. كما تطرقت الندوة إلى النتائج المترتبة على السياسات الأمريكية في كل من الشرق الأوسط وآسيا والتي أجمع المشاركون على سلبيتها مثل انسحاب واشنطن من اتفاقية باريس للمناخ، ومن اليونسكو، ومن مجلس حقوق الإنسان، ووقف تمويل الأونروا والمساعدات للسلطة الفلسطينية، إلى جانب الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران والصاروخي مع روسيا، ومن اتفاق نافتا مع كندا والمكسيك، ورفض الانضمام للاتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ التجارية.

وقد تمت الإشارة إلى أن هذه السياسات تسببت في الفوضى والانهيار الحالي الذي تعاني منه بعض دول منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن سياسات الانسحاب من الاتفاقيات والمنظمات الدولية والاتفاقيات الثنائية وعلى رأسها الاتفاق النووي الإيراني بما يقوِّض من الاستقرار والسلام العالمي، وهو الأمر الذي يستوجب التعاون العالمي مع الدول الرائدة في المنطقة والقوى الكبرى في العالم للخروج من تلك الأزمات.

وعلى الجانب الآخر، حرص المشاركون اليابانيون على توجيه رسالة تحذير مستترة من الصعود الصيني، وفي الوقت ذاته تم التأكيد أن مبادرة Free and Open Indo – Pacific ليست موجّهة ضد مبادرة الحزام والطريق الصينية ، وأنه غير صحيح ما يتردد عن تحركهم مع الهند والولايات المتحدة ضد الصين، وإن كان المد الصيني يقلقهم قلقاً شديداً، وأن رسالتهم التحذيرية من التعاون مع الصين ، حتى وإن كانت غير مباشرة ، إلا أنها تعكس مدى عمق القلق من التحدي الصيني عسكرياً واقتصادياً.

وقد أكد المشاركون المصريون أن ملف التعاون المصري الياباني يعد الأفضل بين شركاء مصر في التنمية ، إلا أن التجربة الصينية الناجحة بإخراج 700 مليون نسمة من تحت خط الفقر خلال الأربعين سنة الماضية هي تجربة هامة بالنسبة لمصر وللدول الإفريقية وهناك مساعي للتعلم منها والاستفادة من دروسها .

كما تمت مطالبة اليابان بالانغماس أكثر في منطقة الشرق الأوسط والسعي لاستثمار علاقاتها الطيبة بكافة الأطراف، ولاسيما إسرائيل، للتحرك نحو مفاوضات سلام جادة مع الفلسطينيين .

لقاء رئيس وأعضاء لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب

بأعضاء مجلس الإدارة

بتاريخ 11 مارس 2019، استقبل السيد/ كريم عبد الكريم درويش رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب أعضاء مجلس الإدارة، وذلك بدعوة منه.

1- حضر اللقاء من جانب المجلس كل من:

- السفير/د. منير زهران – رئيس المجلس.
- السفير/د. عزت سعد- مدير المجلس.
- السفير/ هشام الزميتي- أمين عام المجلس.
- د. حازم عطية الله- أمين الصندوق.
- السفير/د. حسين حسونة- عضو مجلس الإدارة.
- السفيرة/ منى عمر- عضو مجلس الإدارة.
- السفير/ سيد أبو زيد- عضو مجلس الإدارة.

وحضر من لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب، بجانب رئيسها كل من النواب والأمناء التالية أسماؤهم:

- السيدة/ أنيسة حسونة.
- السيد/د. طارق الخولي (نائب رئيس اللجنة).
- السيدة/ داليا يوسف.
- السيد/ حسام محمد محمود العمدة.
- السيد/ إبراهيم عبد الوهاب.
- د. شيرين فراج.

- السيدة/ سارة عثمان.

- أ. كمال أحمد.

- د. عبد الله مبروك.

- السيدة/ سامية رفة.

- السيدة/ غادة العجمي.

2- تناولت المناقشات عدد من النقاط كان رئيس اللجنة قد طلب من المجلس التحدث حولها مسبقاً وهي:

- ماهو تقدير موقف المجلس لمستقبل النظام الدولي من حيث بنيان النظام الدولي، والدول القائمة له وطبيعة التفاعلات المستقبلية بين تلك القوى والتفاعلات الدولية – الإقليمية المنظورة، والقضايا المستقبلية لهذا النظام والمصالح المصرية في هذا الشأن.

- ماهو تقدير المجلس لمستقبل المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الجديدة مثل الآسيان والأبيك وغيرها.

- ماهو تقدير الموقف لدور الأحلاف ومستقبلها وتوجهاتها تجاه المنطقة العربية والشرق الأوسط.

- مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية، في ضوء التطورات الداخلية الأمريكية الأخيرة والمستقبلية.

- ماهو مستقبل الاتحاد الأوروبي في ضوء تفاعلات خروج بريطانيا منه، وخطط ضم أعضاء جدد له، ودور الدول الرئيسية فيه (محور ألمانيا- فرنسا)، والرؤى القائلة بتبلور محاور أخرى من دول أوروبا الشرقية مع إيطاليا، ثم علاقة الاتحاد بالولايات المتحدة الأمريكية وتأثير ذلك على السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد وخاصة تجاه المنطقة العربية.

- مستقبل اتفاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية وتحديداً

مصر، كيف تقيمون الأطر التعاقدية بين مصر والاتحاد الأوروبي في ضوء التطورات التعاقدية والقانونية للاتحاد، والتي حاولت إرساء مبادئ للمشروطة وتسييس قضية حقوق الإنسان ومبدأ مزيد للمزيد، وكيف يمكن البناء على ما تحقق في القمة العربية- الأوروبية في هذا الشأن، وأن نبرز وجهة نظرنا في قضايا الشراكة المختلفة والتي دشنها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي.

- ماهو تقدير موقف المجلس للمبادرات الراهنة لتسوية عدد من الأزمات والقضايا وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، السورية، الليبية، اليمنية، ومستقبل التسوية السياسية لتلك القضايا.

- ماهو تقدير الموقف لعلاقة مصر والدول العربية الشقيقة بالدول الإقليمية المجاورة، ومحاولاتها للتغلغل في الإقليم.

3- من جانبه أثار السيد رئيس المجلس التساؤلات التالية، التي أجاب عليها رئيس اللجنة والأعضاء:

- ماهو دور اللجنة بالنسبة لعلاقة مجلس النواب بالاتحاد البرلماني الدولي IPU، والبرلمانات الإقليمية الأخرى(العربي- الإفريقي- الإسلامي- المتوسطي).

- دور اللجنة بالنسبة لزيارة الوفود البرلمانية التي تزور مصر والعكس.

- دور اللجنة بالنسبة للمفاوضات الدولية لإبرام معاهدات واتفاقيات دولية.

- علاقة اللجنة بوزارة الخارجية، وبالسفارات الأجنبية في القاهرة.

- علاقة اللجنة بمجموعة البرلمانيين الدوليين PNND، وهل هناك تواصل معها.

تقرير السفير د. حسين حسونة عن مشاركته في أعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي خلال دورتها الحادية والسبعين والأخيرة

بتاريخ 19 مارس 2019، شارك السفير/د. حسين حسونة –عضو مجلس الإدارة- في أعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي خلال دورتها الحادية والسبعين ، حيث نوقش عدد من الموضوعات القانونية المتعلقة بتطوير قواعد القانون الدولي وتقنيته، في مجالات متنوعة ومن بين أهم ما خلصت إليه دورة اللجنة:

1 – اعتمد عدد من المواد ضمن مشروع اتفاقية لمنع الجرائم ضد الإنسانية والمعاقبة عليها. وأوصت اللجنة بأن تخصص الجمعية العامة مؤتمراً دولياً للمفوضين لصياغة اتفاقية دولية استناداً إلى مشاريع تلك المواد التي تتناول أساساً تعريف هذه الجرائم وتعزيز التعاون الدولي في مجال منع ارتكابها ومعاقبة مرتكبيها ، استناداً الى خطورة تلك الجرائم وتشكيلها تهديداً للسلم والأمن الدوليين .

2 – اعتمدت اللجنة (28 مادة) من مشروع اتفاقية حول حماية البيئة وقت النزاعات المسلحة. ويتضمن المشروع إشارة إلى التزامات دولة الاحتلال في حماية بيئة الأراضي المحتلة، والتزامات أطراف النزاعات المسلحة غير الدولية في حماية البيئة وعدم الإضرار بها.

3 – اعتمدت اللجنة كذلك (23 مادة) حول القواعد الآمرة في القانون الدولي تتضمن تعريفاً لتلك القواعد وعناصرها الأساسية ومدى علاقتها بقواعد القانون الدولي الأخرى .

4 – واصلت اللجنة بحث موضوع حصانة مسؤولي الدول من الولاية القضائية الجنائية الأجنبية.

5 – واصلت اللجنة بحث موضوع خلافة الدول في مسؤولية الدولة وما يتعلق بتوارث الدول نتيجة الوحدة أو الانفصال وما يتصل بذلك من مسائل متعلقة بالضرر الناجم عن الأفعال غير المشروعة دولياً المرتكبة ضد الدولة السلف وضد رعاياها .

7 – أدرجت اللجنة في برنامج عملها الطويل الأجل موضوعين آخرين:
(أ) تعويض الأفراد عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني .
(ب) منع وقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحار .

**مشاركة السفير/ د. محمود كارم في الاجتماع الرابع لمجموعة
الخبراء البارزين لإعداد دراسة حول سبل دفع جهود نزع
السلاح النووي**

في الفترة من 20 إلى 24 مارس 2019، شارك السفير/د. محمود كارم-
عضو مجلس إدارة المجلس، في أعمال الاجتماع الرابع لمجموعة الخبراء
البارزين لإعداد دراسة حول سبل دفع جهود نزع السلاح النووي، وهي اللجنة
التي شكلها وزير خارجية اليابان وعقدت مؤخراً في مدينة كيوتو اليابانية، حيث
اعتمدت اللجنة «نداء كيوتو»، والذي سيتم عرضه في دورة اللجنة التحضيرية
لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي المقرر عقده في نيويورك في
إبريل/مايو 2020.

مشاركة السفير/د. عزت سعد في المؤتمر الثالث للمجلس الهندي
للشؤون العالمية ICWA تحت شعار القمة الثالثة لمندى الهند /
إفريقيا IAFSIII

” الشراكة الهندية مع شمال إفريقيا والقرن الإفريقي : القضايا،
المبادرات، التوقعات«

في الفترة من 29-30 مارس 2019 شارك السفير/د. عزت سعد- مدير المجلس، في أعمال المؤتمر الثالث للمجلس الهندي للشؤون العالمية، المنعقد بأديس أبابا، حيث ألقى كلمة في الجلسة الأولى حول « العلاقات السياسية والدبلوماسية: القضايا والرؤى حول الحوار السياسي العالمي للحكومة الرشيدة»، أشار فيها إلى أن منطقة القرن الإفريقي تُمثّل أهمية حيوية لكل من الهند ومنطقة الشمال الإفريقي على السواء، لاعتبارات عديدة جيوسياسية وأمنية وتنموية.

وفي هذا السياق، فإن التحديات التي تواجه بعض دول هذه المنطقة لاسيما حالة عدم الاستقرار السياسي وضعف مؤسسات الدولة (حالتي اليمن والصومال)، والتي أدت إلى تفاقم ظاهرة الإرهاب والقرصنة واللاجئين وتهديد الممرات المائية الدولية، تمثل تهديداً لحركة التجارة العالمية وتأمين مرور النفط والغاز، بما يشكل تهديداً خطيراً لمصالح دول الإقليم بصفة خاصة والمجتمع الدولي عامة.

لقد أدت هذه الأوضاع المتردية إلى فتح الباب على مصراعيه لدول كثيرة من خارج الإقليم لتتواجد فيه سياسياً وعسكرياً، حيث باتت المنافسة العالمية وصراع المصالح والنفوذ بين القوى الكبرى إحدى أهم سمات النظام الجديد في منطقة القرن الإفريقي، ويمثل ذلك تراجعاً عن أهداف حركة التحرر الوطني الإفريقي من حيث التخلص من النفوذ الأجنبي والتبعية. إن المطلوب للتعامل مع هذه الأوضاع السياسية والعسكرية والأمنية والإنسانية، المعقدة والمتفاقمة، هو تعزيز الحوار

السياسي فيما بين دول الإقليم والأطراف من خارجه المهتمة بشؤونه على أساس احترام مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وإحترام سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية وأمنها واستقرارها، وذلك بما يدفع عملية التنمية الشاملة فيها.

وكما نعلم يمثل البحر الأحمر أحد الطرق المائية الحيوية، إذ تمر عبره التجارة الأوروبية مع آسيا، وايضاً النفط والغاز من منطقة الخليج إلى البحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس. كذلك يعد البحر الأحمر حلقة وصل بين منطقتي الخليج والقرن الإفريقي، كما أنه ممر للهجرة بين المنطقتين. والواقع أن أمن البحر الأحمر أمر مطروح منذ فترة في ضوء التهديدات غير المسبوقة لأمن هذا البحر بسبب النزاعات الإقليمية، والتدخلات الخارجية والقرصنة البحرية والإرهاب، حيث أصبح البحر الأحمر مسرحاً لصراع القوى الكبرى والدول الإقليمية المتنافسة، بما فيها الاتحاد الأوروبي وتركيا ودول الخليج العربي وإيران وإسرائيل.

ومما لاشك فيه أن ضمان أمن البحر الأحمر لايمكن أن تكفله دولة واحدة بمفردها، الأمر الذي يستوجب النظر في إنشاء نظام أو ترتيبات للأمن والتعاون فيما بين دول المنطقة، خاصة وأن مصالحها مترابطة وتواجه التحديات ذاتها مما يستوجب التنسيق والتعاون الوثيق فيما بينها. وفي هذا السياق، وارتباطاً بالمبادرة المعروفة بـ «الهادئ والهندي... حر ومفتوح»، «Free and Open Indo- Pacific». يمكن التفكير في نوع من التواصل بين المحيطين الهادئ والهندي والبحرين الأحمر والمتوسط. ذلك أن جانباً كبيراً من خطوط الملاحة في المحيطين ترتبطان بالبحرين في طريقيهما من آسيا إلى أوروبا وإلى المحيط الأطلنطي، ويمكن أن تلعب قناة السويس نقطة محورية في هذا التواصل الذي يعد مسألة حيوية تتجاوز تعزيز التجارة والرخاء لتوحيد المناطق

إن مثل هذه الفكرة، إذا ما وضعت موضع التنفيذ، سوف تتكامل، ولن تتعارض، مع مبادرة الصين بشأن الحزام والطريق. وبالفعل، وكما ذكر السيد رئيس الوزراء/ ناريندرا مودي في كلمته الرئيسية أمام حوار شانجريليا في أول يونيو 2018:

«أعتقد بشدة أن آسيا والعالم سيشهد مستقبلاً أفضل عندما تعمل الهند والصين معاً بثقة كل منهما في الآخر وثبات».

إن مثل هذه المبادرات، التي تقوم على فوائد التواصل، ستكون في صالح الجميع، متى كانت قائمة على التوافق واحترام السيادة والسلامة الإقليمية والتشاور والحكم الرشيد والديمومة والتسوية السلمية للمنازعات.

وللأسف الشديد فإن المنافسة بين القوى الكبرى حول النفوذ في المنطقة تجيء على حساب مكافحة الإرهاب الذي لم يعد يحظى سوى بأولوية ثانوية، بعد أن كان على رأس اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية منذ هجمات سبتمبر 2001. وتؤكد الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومي (ديسمبر 2017) واستراتيجية الدفاع الوطني (يناير 2018) حقيقة أولوية المنافسة مع الصين وروسيا على حساب مكافحة الإرهاب.

إن الهند كدولة كبيرة، لديها مصالح وعلاقات تاريخية في هذا الإقليم الواسع وكشريك هام للتنمية مع دول القارة وإيمانها بمثل التعاون جنوب/جنوب، مؤهلة للإطلاع بدور هام في المساهمة في استقرار الإقليم وتنميته ولديها في ذلك مكانتها السياسية المرموقة وتبنيها لمبادئ الحكم الدولي الرشيد، سياسياً وإقتصادياً، وتاريخها المشترك مع دول المنطقة في مقاومة الاستعمار، وماحقته من إنجازات تنموية ضخمة خلال السنوات القليلة الماضية، حيث باتت الإقتصاد السادس الأكبر في العالم، فضلاً عن كونها الإقتصاد الأسرع نمواً عالمياً، كما تأتي في المرتبة الرابعة على قائمة شركاء إفريقيا الكبار، والمصدر الثالث الأكبر للقارة بقيمة وصلت إلى 62.66 مليار دولار للعام 2017-2018، بزيادة قدرها 22٪ بالمقارنة بالعام السابق. هذا بجانب حقيقة أن الهند هي المستثمر الأكبر الخامس في إفريقيا باستثمارات متراكمة قدرها 54 مليار دولار .

إن كل هذه الإمكانيات الكبرى التي تمتلكها الهند تؤهلها للمزيد من الانخراط في المشكلات والتحديات التي تواجه المنطقة، بما يحقق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بين الجانبين.

مشاركة السفير/عزت سعد في ندوة «التعاون الصيني/الإفريقي... والتواصل فيما بين الشعوب»

على مدى يومي 9 و10 إبريل 2019، وبدعوة من الأكاديمية الصينية للعلوم الإجتماعية، شارك السفير/د.عزت سعد مدير المجلس، في أعمال ندوة دولية عقدت في بكين تحت شعار «التعاون الصيني/الإفريقي... والتواصل فيما بين الشعوب».

وقد جاءت المشاركة كالتالي:

1- ترأس سيادته جلسة عن «الصين وإفريقيا... التعلم المتبادل بين الحضارات والتواصل فيما بين الشعوب»، حيث أكد النقاط التالية، قبل أن يعطي الكلمة للمتحدثين (سنة متحدثين من الصين وإفريقيا):

– أنه يجب النظر إلى مفهوم التعلم المتبادل بين الحضارات والتواصل فيما بين الشعوب، في إطار النمط الجديد للعلاقات الدولية الذي تدافع عنه الصين في إطار أهداف سياستها الخارجية النشطة اليوم، والتي تشمل- بجانب التعلم المتبادل بين الحضارات والتواصل بين الشعوب – خلق جماعة دولية تتقاسم مستقبل الإنسانية.

– أن التعلم المتبادل فيما بين الحضارات والتواصل بين الشعوب، منعكس بوضوح، كما يأتي ضمن أولويات التعاون، في كافة أشكال التعاون بين الصين وكل الدول النامية بما في ذلك منتدى التعاون الصيني/الإفريقي (FOCAC)، ومنتدى التعاون الصيني العربي ومنتدى التعاون بين الصين ودول أمريكا اللاتينية والكاريبية، بجانب الأشكال الأخرى للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين الصين والعديد من دول العالم.

- أن المفهوم عاليه، تم التأكيد عليه في الفقرة (15) من إعلان بكين الصادر في 4 سبتمبر 2018، في ختام قمة منتدى التعاون الصيني/الإفريقي في بكين.

2- قبيل إطلاق أعمال الندوة عاليه، عقد رئيس الأكاديمية الصينية للعلوم الإجتماعية إجتماعاً في 9 إبريل الجاري، ضم باحثين وأكاديميين ومسؤولين سابقين كبار، بالإضافة إلى مصر، جنوب إفريقيا، والسنغال، ونيجيريا، وتنزانيا، حيث تم إطلاق معهد الصين/إفريقيا China Africa Institute واختيار ممثلين من هذه الدول كأعضاء في اللجنة الاستشارية الدولية للمعهد للفترة من إبريل 2019 حتى إبريل 2022. وقد قام الجانب الصيني خلال الإجتماع بتسليم خطابات اعتماد لأعضاء اللجنة، والتي تضم السيد/يواكين ألبرتوشيسانو رئيس موزمبيق الأسبق، في أجواء احتفالية بسيطة شارك فيها مدير العلاقات الخارجية باللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني .

3 - وتجدر الإشارة، إلى أن إنشاء المعهد جاء بمبادرة من الرئيس الصيني Xi Jinping في كلمته الافتتاحية لقمة الصين/ إفريقيا في 3 سبتمبر 2018، عندما أطلق ثماني مبادرات رئيسية بالتعاون مع الجانب الإفريقي من بينها إنشاء المعهد لتعزيز التعلم المتبادل فيما بين الحضارات الصينية والإفريقية والتواصل فيما بين شعوب الجانبين، الصينية للعلوم الإجتماعية (CASS) وتشمل أنشطة المعهد إعداد البحوث الأكاديمية والعلمية - لاسيما مايتعلق منها بمبادرة الحزام والطريق- وتعميق التفاهم المتبادل بين الجانبين.

4 - كما سيعمل المعهد كمركز تدريب للكوادر المعنية بالتعاون الصيني/الإفريقي وسيمثل نافذة للترويج للصدقة والتعاون بين الجانبين. وسيعطي المعهد أولوية في بحوثه للمجالات التالية: مكافحة الفقر وحماية البيئة، والسلام والأمن والتعلم المتبادل فيما بين الحضارات (التاريخ، الفلسفة، الدراسات الدينية.... إلخ).

وسيصدر المعهد دورية حول الدراسات الصينية الإفريقية(سلّمنا الجانب الصيني نسخة أولى (كنموذج لهذه الدورية).

هذا وقد تم إطلاق المعهد في حفل كبير تحدث فيه - بجانب المسؤولين

الصينيين- السيدة/ Sarah Anyang Aybor مفوض الاتحاد الإفريقي للموارد البشرية وكذلك يواكين ألبرتوشيسانو عضو اللجنة الاستشارية الدولية للمعهد.

مشاركة السفير/علي الحفني في المنتدى الثاني لشبكة التعاون بين المنظمات غير الحكومية في إطار مبادرة الحزام و الطريق

SIRONET 2

1 - بدعوة صينية للدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق لحضور المنتدى الثاني لشبكة التعاون بين المنظمات غير الحكومية SIRONET 2 ، شارك السفير/علي الحفني – منسق اللجنة الدائمة للشئون الآسيوية بالمجلس، كممثل عن المجلس، في أعمال المنتدى و الذي عقد في بكين خلال الفترة 28/27 إبريل 2019.

2 - عقد المنتدى الثاني بعد 17 شهراً من انعقاد المنتدى الأول في نوفمبر 2017 رغم أنه كان يتعين عقده بعد مرور عامين و ذلك طبقاً للوثيقة التأسيسية لهذا المنتدى، فيما يبدو وأن الصين كانت ترغب في تعظيم انعقاد القمة الثانية لمبادرة الحزام و الطريق التي شارك فيها 27 رئيس دولة و حكومة يتقدمهم السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، وفيما يبدو أيضاً أن الجانب الصيني كان يرغب في عقد SIRONET 2 لبحث كيفية التغلب على التعثر الذي اعترى شبكة التعاون بين المنظمات غير الحكومية، وهو التعثر الذي اعترف به كل من رئيس لجنة التسيير و سكرتير عام الشبكة (تولى منصبه من سبعة أشهر أي أن السكرتير العام الذي تم تعيينه عند إنشاء السكرتارية لم يستمر في منصبه سوى عشرة أشهر) في مأدبة عشاء أقامها الأول على شرف عدد محدود من المشاركين، وكان السفير الحفني من ضمن المشاركين، وذلك صباح 27 إبريل 2019 و ذلك رغم إفادتهما بأن عدد المنظمات غير الحكومية المنضمة للشبكة قد تجاوز الثلاثمائة.

3 - شارك في المنتدى 45 ممثلاً للمنظمات غير الحكومية الأجنبية معظمها

من آسيا (بنجلادش ، كمبوديا ، كازاخستان ، قيرغيستان ، لاوس ، ماليزيا ، منغوليا ، ميانمار، نيبال ، باكستان ، سيريلانكا) و بعضها من إفريقيا (مصر ، إثيوبيا ، كينيا ، جنوب إفريقيا، تانزانيا، زامبيا) هذا بجانب منظمات من روسيا و نيوزيلاندا. وأما عدد المنظمات غير الحكومية الصينية فقد بلغت 130 منظمة.

4 - عقد نائب سكرتير عام الشبكة اجتماع لمجموعة المنظمات الإفريقية المشاركة، شارك فيه السفير علي الحفني، حيث طلب موافاته بالرأي والتقدير مشفوعاً بالمقترحات بشأن إعطاء دفعة جديدة للشبكة، حيث قام ممثلو المنظمات الإفريقية بما فيهم المجلس المصري للشئون الخارجية، بطرح رؤاهم في هذا الشأن وأهمية التنسيق المشترك مع الجانب الصيني بشأن كل مايتعلق بمبادرة الحزام والطريق.

ويُمكن الإطلاع على تفاصيل مشاركة السفير الحفني على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند أنشطة الأعضاء.

مشاركة السفير/ منير زهران في أعمال اللجنة التحضيرية الثالثة لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي

أولاً: النواحي الاجرائية:

1- في الفترة من 29 إبريل وحتى 10 مايو 2019 شارك السفير/د. منير زهران – رئيس المجلس في اعمال اللجنة التحضيرية الثالثة لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي لعام 2020 في نيويورك برئاسة سفير ماليزيا ومندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك السفير محمد حسرين حسين. وبمشاركة 150 دولة من الدول الأطراف في المعاهدة، ولم تطلب أي من الدول غير الأطراف في المعاهدة المشاركة في اللجنة التحضيرية كمراقب. وقام بمهام سكرتير اللجنة مدير أسلحة الدمار الشامل في مكتب نزع السلاح في الأمم المتحدة Ian Tudas وشاركت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أعمال اللجنة.

2- ترأس وفد مصر في اللجنة التحضيرية الثالثة السفير محمد إدريس مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة وضم الوفد أعضاء من وفد مصر الدائم في نيويورك، والوزير المفوض أحمد خالد الفضلي مدير شئون نزع السلاح بوزارة الخارجية والسكرتير الثاني أحمد سعيد من مكتب وزير الخارجية – وانضم لوفد مصر رئيس المجلس المصري للشئون الخارجية السفير/ منير زهران كمستشار للوفد "Advisor" بناء علي تعليمات وزير الخارجية.

3 - استند رئيس اللجنة إلى مراجع الإسناد ومنها تحسين آلية المراجعة وفقاً لقراري مؤتمري مراجعة المعاهدة لعامي 1995 و 2000 من خلال دورات ثلاث للجنة التحضيرية. وبالنسبة لمؤتمر المراجعة 2020 عقدت اللجنة التحضيرية الأولي في فيينا من 2 الي 17 مايو 2017 برئاسة سفير هولندا لدى مؤتمر نزع السلاح، واللجنة التحضيرية الثانية في جنيف من 23 ابريل الي 4 مايو

2018 برئاسة سفير بولندا في فيينا. ونظراً لعدم التوصل لتوافق آراء في اللجنتين التحضيريتين الأولى والثانية حول نتائجها. انتهت كل منهما بملخص لرئيس اللجنتين علي مسئوليتهما صدرا كمستند رسمي لكل منهما. كما أخذت اللجنة التحضيرية بعين الاعتبار تلخيص رئيسي اللجنة التحضيرية الأولى والثانية وقرارات مؤتمر المراجعة لعام 1995 ومنها قرار الشرق الأوسط ونتائج مؤتمري المراجعة لعامي 2000 و 2010، بينما فشل مؤتمر المراجعة لعامي 2005 و 2015 في التوصل لتوافق للآراء حول الوثائق الختامية، ويرجع ذلك بصفة أساسية لاعتراض عدد من الدول الأطراف علي مشاريع الوثائق الختامية بسبب اختلاف المواقف حول منطقة الشرق الأوسط، في نفس الوقت الذي انتقد العديد من الوفود الدول النووية وخاصة الولايات المتحدة لتطوير ترسانتها النووية، وتأييد الغالبية لمعاهدة حظر الأسلحة النووية TPNW التي تعارضها الدول النووية وحلفائها من الأوروبيين، وقد شنت الدول الغربية حملة ضد كوريا الديمقراطية لبرنامجها النووي والصاروخي، وحملة موازية من الدول الغربية وعلي رأسها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ضد سوريا، واتهامها بخرق التزاماتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيما يتعلق بمفاعل دير الزور.

4- تقرر السماح لممثلي الوكالات المتخصصة والمنظمات الاقليمية بالمشاركة في مؤتمر المراجعة لعام 2020 بناء علي طلبها وكذلك الحال بالنسبة للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

5- كما تقرر أن يعقد مؤتمر المراجعة لعام 2020 في نيويورك خلال الفترة من 27 ابريل الي 22 مايو 2020 برئاسة ممثل من مجموعة الدول اللاتينية والكاريبية التي رشحت سفير الأرجنتين في فيينا السفير Rafael Mariano Grossi لرئاسة المؤتمر، ونظراً لاستمرار المشاورات حول ذلك الموضوع نظراً لاعتراض فنزويلا علي المرشح الارجنطيني تقرر انهاء هذا الموضوع مع الربع الأخير من عام 2019 لاعتماد رئاسة سفير الأرجنتين للمؤتمر وأن يرأس اللجنة الأولى في مؤتمر المراجعة سفير ماليزيا الذي سوف يفتح مؤتمر المراجعة لعام 2020، وأن يرأس اللجنتين الثانية والثالثة سفيري هولندا وبولندا علي التوالي

الذين قاما برئاسة اللجنتين التحضيريتين الأولى والثانية.

6 - اعتمدت اللجنة مشروع جدول أعمال مؤتمر 2020 كما اعتمدت توزيع بنود جدول الأعمال على اللجان الرئيسية للمؤتمر، ولائحة الإجراءات لمؤتمر 2020 .

ويُمكن الإطلاع على نتائج المناقشة العامة وركائز المعاهدة وتوصيات اللجنة التحضيرية على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند أنشطة الأعضاء.

مشاركة السفير/عزت سعد في مؤتمر «حوار الحضارات الآسيوية... ومفهوم بناء مجتمع يتشارك مستقبل البشرية»

في الفترة من 15 حتى 17 مايو 2019، شارك السفير/د.عزت سعد- مدير المجلس، في أعمال مؤتمر حول « حوار الحضارات الآسيوية...ومفهوم بناء مجتمع يتشارك مستقبل البشرية»، وقد افتتحت أعمال المؤتمر صباح 15 مايو 2019 بمشاركة عدد من الرؤساء من آسيا وإفريقيا وأوروبا، بكلمة للرئيس الصيني Xi Jinping، أكد فيها الآتي بصفة خاصة:

1 - أنه من «الغباء» تصديق الادعاء بأن جنساً بعينه وحضارة بعينها تسمو على الحضارات الأخرى، وأنه من الكارثي إعادة رسم أو حتى الحلول محل حضارات أخرى عمداً

“It was foolish to believe that one’s race and civilization are superior to others, and it is disastrous to willfully reshape or even replace other civilizations”.

ولم يشر الرئيس Xi إلى دولة بعينها في هذا الشأن، إلا أنه كان يشير إلى تصريحات لمديرة إدارة التخطيط السياسي بالخارجية الأمريكية -Kiron Skin- ner (من الأفارقة الأمريكيتين وخريجة هارفارد، وشاركت منذ إدارة جورج بوش الابن في صياغة السياسة الخارجية للحزب الجمهوري، وبدأت عملها في الخارجية الأمريكية منذ سبتمبر العام الماضي)، في منتدى للأمن المستقبلي الأسبوع الماضي، أشارت فيها إلى أن إدارة الرئيس ترامب تتعامل مع ” تصادم حضارات مع الصين“، معتبرة أن العلاقات بين الصين والولايات المتحدة بمثابة حرب بين حضارتين وأيديولوجيتين مختلفتين. وفي هذا السياق، وفي إشارة إلى الصين، ذكرت Skinner أن واشنطن، واجهت ولأول مرة ” قوة

“A great power competitor that is not Caucasian”

الأمر الذي اعتبره العديد من المحللين الصينيين بمثابة إشارات عنصرية. والواقع أن Skinner ليست الوحيدة التي رددت هذا الرأي، فقد سبق لستيف بانون مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق أن ذكر أن الصين تمثل نوعاً من “الكونفوشسية التبشيرية المتسلطة” “Confucian authoritarian mercantilism” وتثير تحدياً جدياً للحضارة اليهودية/المسيحية “Jewish- Christian Civilization”.

2 - أكد الرئيس Xi على أهمية الاحترام المتبادل والمعاملة المتساوية بين الحضارات، مشيراً إلى أن الحضارة الصينية تسعى إلى فعل الخير مع الجيران والتناغم مع جميع الأمم، وأن هذه هي الطريقة الصينية للانخراط مع العالم، مشيراً في ذلك إلى الحضارات اليونانية والمصرية (معبد الأقصر الذي زاره خلال زيارته لمصر في يناير 2016) وغيرها مؤكداً على أنه لاسمو لحضارة أو ثقافة على أخرى.

ولقد لقيت كلمة الرئيس Xi تصفيقاً حاراً من الحضور الذي تجاوز عدده الألفي مدعو من 47 دولة آسيوية أساساً وبعض الدول الإفريقية (مصر – جنوب إفريقيا) وأخرى من أوروبا (اليونان- وإيطاليا- بيلاروس – روسيا و صربيا ومجموعة الـ 16 الواقعة في وسط وشرق أوروبا التي تجمعها علاقات وثيقة بالصين).

□□ ألقى رؤساء كل من اليونان وسريلانكا وسنغافورة ومملك كمبوديا كلمات أيضاً في الجلسة الافتتاحية دارت حول الحضارات الآسيوية وأهمية حوار الحضارات بصفة عامة، وشجبت أية محاولات للدعاء بسمو حضارة أو ثقافة بعينها على غيرها من الحضارات، والتأكيد على أهمية التعاون الدولي في إطار من الاحترام المتبادل فيما بين الحضارات والثقافات المختلفة أياً كان عدد المنتمين إليها.

□□ الرئاسة المشتركة لجلسة حول «الحضارات الآسيوية وتنمية آسيا المعاصرة» في اليوم الأول لأعمال المؤتمر:

1- شارك السفير/عزت سعد مدير المجلس – مع مدير معهد الدراسات الأوروبية بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية- في رئاسة جلسة حول «الحضارات الآسيوية وتنمية آسيا المعاصرة»، تحدث فيها سبعة مشاركين حول قضايا متنوعة إقتصادية وتنموية وإجتماعية تتعلق بالتجربة الصينية وانعكاساتها الإقليمية، والتأثيرات المتبادلة فيما بين الحضارات في القارة ورؤية أوروبا والغرب المسيحي لها.

2- كما شارك السفير سعد في جلسة في اليوم التالي بورقة حول «حوار الحضارات الآسيوية ومفهوم بناء جماعة تتقاسم مستقبل البشرية - Building a Com-

munity of Shared Future of Mankind، في محتوى علاقات الصين بالشرق الأوسط، حيث عرض التعايش الحضاري الصيني/العربي عبر التاريخ، والذي كان من مظاهره طريق الحرير القديم والذي من خلاله تفاعلت الحضارة الصينية مع نظيراتها الإسلامية والعربية، ثم تفاعل مفهوم «بناء جماعة تتقاسم مستقبل البشرية» في الفكر السياسي للرئيس الصيني Xi Jinping، وأخيراً علاقات الصين بمنطقة الشرق الأوسط، وما يمكن أن تقدمه بكين لاستعادة السلام والاستقرار في هذه المنطقة من ناحية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها من ناحية أخرى، في ظل حقيقة تعاضم أهمية هذه المنطقة في استراتيجية السياسة الخارجية للصين ارتباطاً بمبادرة الحزام والطريق، حيث تقع المنطقة في القلب منها، بجانب اعتماد الصين على تلك المنطقة لتغطية نحو 50% من احتياجاتها النفطية منها.

المشاركة في ندوة بمعهد غرب آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، صباح 17 مايو 2019:

تم تناول عدد من الملفات الهامة كصفحة القرن ، والانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط من وجهة نظر الصين، وكذا التعاون الصيني ارتباطاً بالأمن في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن والقاعدة الصينية العسكرية

في جيوتوي، والتحفظ الإسرائيلي على إنشاء قواعد عسكرية صينية في المنطقة، بما يؤثر على التفوق النوعي للقوة العسكرية الإسرائيلية في المنطقة. كما تم بحث الاستثمارات الصينية في إسرائيل (وتحديداً في ميناء حيفا)، وحقيقة ترحيب نتنياهو بهذه الاستثمارات رغم انتقادات الولايات المتحدة.

المشاركة في ندوة بكلية العلاقات الدولية الصينية حول الأوضاع الأمنية في آسيا: الفرص والتحديات والحضارات في إطار التحديث... الإرث والتجديد:

شارك فيها من الجانب الصيني نائب رئيس الجامعة البروفيسور DA Wei وأمين الحزب الشيوعي بالجامعة Wei Chunjiang إضافة إلى مجموعة من الأساتذة بالجامعة.

حيث نوقشت العلاقات الصينية الروسية ثنائياً، وفي إطار منظمة شنغهاي للتعاون SCO، والملف النووي الكوري الشمالي والدور الصيني في هذا الشأن.

وقد تحدث السفير سعد عن التنافس الجيوسياسي في المنطقة الأورو آسيوية والدور التركي في المنطقة وارتباط الأمن في وسط آسيا بتطورات الأوضاع في أفغانستان والحاجة إلى استعداد الاستقرار هناك، هذا فضلاً عن الصعوبات المرتبطة بالملف النووي الكوري الشمالي لاسيما الثقة المفقودة من قبل القيادة الكورية في نوايا الولايات المتحدة في ضوء السياسة الغربية إزاء ليبيا القذافي والعراق إبان حكم صدام والانسحاب من الصفقة النووية الإيرانية العام الماضي.

هذا وقد لوحظ الغياب الكامل لأي تمثيل إيراني في أعمال المؤتمر، رغم كون الحضارة الفارسية هي من أعظم حضارات آسيا، واقتصرت مشاركة دول الخليج في أعمال المؤتمر على مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، كما شاركت اليمن. واقتصرت المشاركة الإفريقية على مصر وجنوب إفريقيا وأستاذ من جامعة ياوندي (الكاميرون).

حضور السفير/ عزت سعد ندوة حول «الثورة السودانية : الفرص والتحديات»

بتاريخ 8 يوليو 2019 حضر السفير/ د. عزت سعد -مدير المجلس، ندوة بالجامعة الأمريكية بالتحريير حول «الثورة السودانية: الفرص والتحديات»، شارك فيها كلاً من: السيد صلاح مناع القيادي في قوى الحرية والتغيير والمستشار السابق للأمين العام لمنظمة الكوميسا، والسيد/ الشفيح خضر الكاتب والناشط السياسي السوداني، والسيد/ ابراهيم البدوى مدير منتدى البحوث الاقتصادية، وكلهم من أبناء السودان. وقد أدار الندوة الاستاذ حامد التاجانى على الأستاذ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة (سودانى).

وفيما يلى أهم ما أثاره المتحدثون:-

1- استهل السيد/ الشفيح خضر حديثه بالتأكيد على ان الثورة لم تكن ثورة جياع رغم الأوضاع الاقتصادية الصعبة بل هي قمة التكتيك السياسي من حيث أن التركيز ليس على المشكلة الاقتصادية، وأن من قاموا بها هم الشباب، وكذلك المرأة ، من كل الإثنيات والخلفيات والانتماءات الحزبية الذين انصهروا في بوتقة واحدة ، بحيث يمكن القول بأن الفاعلين الرئيسيين للثورة السودانية هم الشباب الذين ولدوا فى ظل حكم جبهة الانقاذ الإخوانية المستبدة.

أضاف أنه بالنسبة للدروس المستفادة من هذه الثورة يمكن إيجازها فى الآتي :-

- أن الشباب كان وقود الثورة، وقد انتقلت الامور من الزعيم الكاريزما الى القيادي الشاب المسئول والنشط وسط مجموعته ، وتحولت فكرة المناضل السياسي الى الناشط الاجتماعي . مستفيدة في ذلك من ثورة العولمة، لكنها اكدت على انعدام الثقة في المجلس العسكري الانتقالي خاصة وأنه ينظر اليه على أنه

امتداد للنظام السابق وقد تعزز هذا الشعور بعد فض الاعتصام بالعنف والدموية والطريقة الساذجة التي عالج بها المجلس المسألة لاحقاً، مثل الادعاء بأنه تم القبض على من قاموا بفض الاعتصام .

- أن سياسات البشير على مدى الثلاثين عام الماضية حولت السودان الى محاور والى صراعات وحروب بالوكالة، وهو تحدى خطير سيواجه السودان بعد الثورة، و هناك خطورة جدية فى استمرار السودان الموحد خاصة ارتباطاً بما يردده الغرب والدوائر الصهيونية الطالبة حول ما يسمى بالشرق الاوسط الجديد . والواقع أن تلك السياسات التي سمحت للمتطرفين بالمشاركة في الحكم والتغلغل في مفاصل الدولة السودانية لم تعد مهددة فقط لأمن واستقرار البلاد بل أمن واستقرار الدول المجاورة خاصة مصر. وبالمثل أدت سياسات البشير فيما يتعلق بأمن البحر الأحمر والسودان كدولة من دول حوض النيل الى تعريض هذه المنطقة للخطر، خاصة بعد قيامه بعرض وباستضافة قواعد عسكرية ، وهو تحدى كبير يواجه استقرار السودان .

2- تحدث السيد/ إبراهيم البدوي عن الأوضاع الاقتصادية في السودان مشيراً إلى أن أسلوب الحكم خلال الثلاثين عاماً الماضية أدى إلى أن أصبح الاقتصاد السوداني اقتصاد ريعي في يد مليشيات وقوى عديدة بعيداً عن الدولة - وفى هذا السياق من الضروري مأسسة السياسة المالية وإعادة صياغة الموارد، خاصة وأن النظام السابق اعتاد ابرام صفقات مع المليشيات فى الأقاليم المختلفة . ومن هنا لابد من حوار اقتصادي فى السودان يكفل التنمية للجميع والبعد عن الصرف بلا حساب لما أسماه « زبانية السياسة» . هذا الحوار يجب أن يمتد ليشمل الاطار الإقليمي بما يخلق شراكة اقتصادية متينة مع دول الجوار خاصة مصر ، مضيفاً انه بوسع السودان الجديد الاستفادة من التجربة المصرية في مجال الاصلاح الاقتصادي خاصة بالنسبة لملف دعم الأسر الفقيرة ورفع الدعم الذى يصل لغير مستحقه .

وقد خلاص الى القول بأنه لابد من وجود شرعية اقتصادية للنظام الجديد، بمعنى

توافق مجتمعي حول القضايا السياسية والتنمية العاجلة، على أن يتم تضمين ذلك في الاعلان الدستوري بحيث لا يكتفى بمبدأ الانتخابات الحرة فقط. وحول محاور الاقتصاد المقترح أثار السيد ابراهيم بدوى الى ثلاثة محاور في هذا الشأن : هي تثبيت الاقتصاد الكلي، وكبح جماح التضخم، وملاحقة الفساد وتصفية المكاسب التي حصل عليها نظام الإنقاذ، وتكوين صندوق للإعمار وبناء القدرات تساهم فيه الدياسبورا السودانية والتكامل مع جنوب السودان والدول الاستراتيجية الصديقة، بما يعمل على مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ودعم الطبقات الفقيرة، وبالتالي يجب أن يكون برنامج الاصلاح الاقتصادي ثورياً أي على مستوى شعارات الثورة .

3 - وحول مستقبل السودان كان حديث الدكتور صلاح مناع، الذي أعرب عن تفاؤله بمستقبل السودان ، مشيراً إلى أن الثورة تمتد جذورها الى عام 1989 ، منذ اليوم الأول لقيام حكم الإنقاذ والإخوان « الذين أفسدوا في الأرض على مدى ثلاثين عاماً»، محذراً من وجود تدخل إقليمي سافر وفاضح، مناشداً « إخواننا في الاقليم ان يرفعوا ايديهم عنا ، وأن يدركوا أن ثورة السودان هي ثورة سودانية خالصة»، على خلاف ثورات الربيع العربي التي تلقت دعماً من الخارج.

- وحول التحديات الراهنة أوضح ان التحدي الأول والأكبر هو ملف السلام في الفترة الانتقالية ، ويجب على كل الحركات الداخلية ان تتوافق فيما بينها لتجنب تكرار ما حدث في الأعوام (56-65-85) ، حيث لم يتوقف نزيف الحرب مؤكداً أن الدولة العميقة تسيطر على مقدرات الأمور بنسبة 100 ٪ ونسي المجلس العسكري الانتقالي العدو الأساسي وهو الإخوان المسلمين الذين يتحكمون في مفاصل الدولة وسط انتشار مخزون السلاح بأيديهم.

- في حين أن هناك تحدى لا يقل خطورة عن سابقه وهو الجيش السوداني، أو بالأحرى الجيوش السودانية، ذلك ان الجيش السوداني هو اختراع إخواني، حيث يسيطر التنظيم بالكامل على المؤسسة العسكرية والأجهزة والمليشيات العسكرية والأمنية الموالية للنظام ، مضيفاً أن موازنتها تفوق موازنة الدولة. وفي

هذا السياق، أشار مناع إلى أن الحل يكمن في دمج هذه القوات بحيث يكون هناك جيش واحد وبنديقية واحدة ، مؤكداً حاجة السودان لدعم دول الإقليم لبناء الجيش السوداني الوطني وإلا فإن السودان مهدد بشبح بحرب أهلية.

– وقد خلص مناع إلى التأكيد على أهمية قيام دول الإقليم بالمحافظة على الاتفاق بعد توقيعه وتنفيذه بأمانة وأنه من الضروري وجود ترتيبات أمنية تكفل هذا التنفيذ و أضاف أنه يقدر أن المجلس العسكري لجأ الى توقيع هذا الاتفاق لأنه لم يجد بديلاً ، وخاصة مع طوفان الثورة والإصرار على المضي قدماً فيها .

– مختتماً حديثه بالتأكيد على أهمية الدور المصري في دعم الثورة السودانية، والحاجة إلى تقديم مساعدات فنية للسودان لبناء قواته المسلحة، مشيراً إلى أنه قد يكون من الضروري وجود قوات أممية تشرف على تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه و بما يساهم في التغلب على التحديات السابقة ويكفل سرعة استعادة الأمن والاستقرار.

القاء السفير/ عزت سعد محاضرتين أمام معهد الدراسات الدبلوماسية

بدعوة من معهد الدراسات الدبلوماسية، ألقى السفير/د. عزت سعد مدير المجلس، محاضرتين لطلبة الدفعة الجديدة بالمعهد (الدفعة 52)، على النحو التالي:

1- محاضرة بعد ظهر 19 أغسطس 2019 حول «القانون الدولي العام والسياسة الخارجية»، حيث تم تناول النقاط التالية بصفة خاصة:

- السمات الرئيسية للقانون الدولي العام كونه يقوم على توافق إرادات الدول، وخطأ مقارنة هذا القانون بالقانون الداخلي.

- العلاقة المباشرة بين القانون الدولي العام ومبدأ توازن القوى وانعكاسات ذلك على مبدأ استخدام القوة في العلاقات الدولية وسيادة أحكام القانون الدولي.

- تداعيات هيمنة القطب الواحد بعد الحرب الباردة، لاسيما فيما يتعلق باستخدام القوة العسكرية لاعتبارات انسانية وغيرها، سواء بترخيص من مجلس الأمن أو بدون اللجوء إليه.

- صعود قوى أخرى عالمية، خاصة كلاً من الصين وروسيا، وقوى إقليمية وانعكاسات ذلك على إنقاذ أحكام القانون الدولي وردود فعل الولايات المتحدة على ذلك، من خلال محاولات إحتواء القوى الجديدة والعودة إلى النظام القديم، سواء بالإرادة الأمريكية المنفردة أو من خلال حلف شمال الأطلسي، أو حتى الاتحاد الأوروبي.

حيث أدى كل ذلك إلى تقويض القواعد الدولية القائمة في المجالات الأكثر حساسية كالسلم والأمن الدوليين، في وقت لم تتبلور فيه قواعد جديدة بعد.

2 - محاضرة بتاريخ 20 أغسطس 2019، حول العلاقات الدبلوماسية، حيث تم تناول مفهوم الدبلوماسية وما طرأ عليه من تغييرات حديثة ارتباطاً بثورة المعلومات، واستخدام قادة ومسؤولي الدول وسائل التواصل الاجتماعي في رسائلهم وأنشطتهم الدبلوماسية. كما تم تناول أنواع الدبلوماسية ووسائلها، بالمعنى الوارد في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 واتفاقية البعثات الخارجية واتفاقية تمثيل الدول لدى المنظمات الدولية ذات الطابع العالمي.

المشاركة في ورشة عمل حول كتاب أبيض بشأن الدفاع الوطني الصيني

بتاريخ 25 أغسطس 2019، شارك وفد من المجلس في ورشة عمل حول كتاب أبيض أصدرته الصين مؤخراً بشأن سياساتها للدفاع الوطني National defense، عقدت بفندق ” سوفيتيل ” القاهرة، بمشاركة السفير الصيني الجديد Liao Liqiang ووفد من وزارة الدفاع الصينية الذي قدم الورقة.

وكان السفير/عزت سعد - مدير المجلس، قد استقبل في وقت سابق الكولونيل Liu Jia القائم بأعمال ملحق الدفاع الصيني بالقاهرة ونائبه Fu Xiao بمقر المجلس في 25 أغسطس 2019، حيث طلب سيادته مشاركة السفير سعد وعدد من أعضاء المجلس المهتمين بالشأن الصيني في أعمال ورشة العمل، وهو ما تم بالفعل (حيث دُعِيَ أعضاء المجموعة الآسيوية للمشاركة، وحضر الزملاء السفراء: هشام الزميتي - أمين عام المجلس، وعلي الحفني - منسق اللجنة الدائمة للشئون الآسيوية، ومحمد نعمان جلال، ورضا الطايفي، ود. أحمد حافظ، و أ.د. محمد كمال أعضاء المجلس).

1 - في عرضه لأهم ملامح الكتاب الأبيض، وهو النسخة العاشرة من نوعها، أشار رئيس وفد وزارة الدفاع الصينية naiquw مدير مكتب الإعلام والمتحدث باسم الوزارة إلى ما يلي بصفة خاصة:

- أن ورشة العمل المنعقدة بالقاهرة تأتي في إطار أهمية موضوع الكتاب وكذا خصوصية علاقاتهم بمصر في جميع المجالات بما فيها التعاون العسكري والأمني.

- ان الكتاب الأبيض يتناول الجوانب المختلفة للإستراتيجية الدفاعية

الصينية « في العصر الجديد» كما يتصورها الرئيس Xi Jinping في ضوء أسس السياسة الخارجية والأمنية التي عبر عنها في معرض مبادراته المختلفة، خاصة مع الشركاء في إفريقيا والدول العربية ومناطق العالم الأخرى.

- تسلط الورقة الضوء على جهود الصين لتحديث جيش التحرير الشعبي (الجيش الصيني)، بما يتفق والمرحلة الجديدة في ظل رئاسة الرئيس Xi.

2 - في مداخلته عقب عرض ملامح الكتاب، أبدى السفير عزت سعد بعض الملاحظات العامة، مشيراً إلى ما يلي بوجه خاص:

- أنه ليس من مصلحة أحد، سواء الصين أو الولايات المتحدة الأمريكية، إندلاع حرب بين القوتين الكبيرتين.

- أن تنامي القدرات العسكرية الصينية، لاسيما البحرية، بات هاجساً كبيراً للولايات المتحدة وحلفائها في حلف شمال الأطلسي خاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي المنطقة التي ترجح سيناريوهات الحرب الأمريكية / الصينية وقوعها فيها.

- أن ردود الفعل الصينية على التصعيد الأمريكي ضد الصين في الفترة الأخيرة تتسم بالهدوء والحكمة، في الوقت ذاته تقوم الولايات المتحدة بخطوات مدروسة تسعى إلى توجيه رسالة من خلالها إلى الصين بعدم رضائها، إلا أنها لا تثير ردود فعل عدوانية ضد بكين. وكل ما فعلته الولايات المتحدة في الفترة الأخيرة هو زيادة وتيرة إرسال سفن حربية عبر مضيق تايوان وإجراء تدريبات عسكرية بدعوى حماية حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، وهو ما تفعله فرنسا وبريطانيا أيضاً.

- أن ما تفعله الصين يفعله العديد من الدول لحماية أمنها، إلا أن المشكلة هي أن الولايات المتحدة تحاسب على النوايا.

وقد طرح مدير المجلس سؤالاً في ختام ملاحظاته حول ما اذا كانت الصين

مستعدة للانضمام إلى مفاوضات بين الولايات المتحدة وروسيا من أجل إبرام معاهدة جديدة تحل محل معاهدة الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى (INF) التي انسحبت منها الولايات المتحدة في 2 أغسطس الجاري، خاصة وأنه من بين أسباب الانسحاب - حسبما أعلن الأمريكيون - أن الصين تمتلك معظم الصواريخ التي تحظرها المعاهدة في الوقت الذي ليست طرفاً فيها.

3 - علق رئيس الوفد الصيني بأنه يتفق تماماً في أن العلاقات الصينية / الأمريكية "مستقرة" وليست كما يصور الإعلام ومايينهما من مشاكل، إلا أنها لن تؤدي إلى مواجهة عسكرية في تقديرهم، مشيراً إلى أن هناك خط ساخن بين وزارتي الدفاع في البلدين وتجري مشاورات منتظمة بينهما، إلا أنه لا يمكن استبعاد الأخطاء، رغم وجود آليات أخرى للإبلاغ المتبادل، خاصة بالنسبة للعمليات العسكرية الكبرى، وأن هناك قيوداً وتعليمات مكتوبة بشأن الصدمات المحتملة بين السفن الصينية ونظيرتها الأمريكية.

وخلص المسئول الصيني إلى القول بأنه عمل ملحقاً للدفاع في واشنطن وأن "العقل الأمريكي يفضل التعاون على المواجهة".

أما فيما يتعلق بإمكانية انضمام الصين لمفاوضات حول معاهدة جديدة تحل محل معاهدة الصواريخ النووية القصيرة والمتوسطة المدى (INF)، فقد أكد المسئول الصيني أن بلاده لن تنضم إلى أية مفاوضات في هذا الشأن، حيث لا يمكن مقارنة ما لدى الصين من إمكانات في هذا الشأن بما لدى الأمريكيين. وأضاف أنهم لهذا السبب أدانوا الانسحاب الأمريكي من المعاهدة.

4 - في مداخلة، أشاد السفير هشام الزميتي بدور الصين في عمليات حفظ السلام حول العالم، خاصة في إفريقيا، مؤكداً تقدير مصر لذلك، كما أشاد بالتعاون العسكري والأمني المصري الصيني.

وقد وجه السفير الزميتي سؤالاً حول ما إذا كانت هناك استراتيجية صينية لمواجهة الولايات المتحدة في دعمها العسكري لتايوان (صفقة الـ 8 مليارات

دولار التي أعلن عنها مؤخراً) وتشجيع الغرب سكان هونج كونج على التمرد على السلطة الإدارية الصينية. وقد رد رئيس الوفد الصيني بأن الكتاب الأبيض يتضمن ردوداً على كل هذه التساؤلات.

تقرير موجز عن مشاركة د. يسري أبو شادي في أعمال المؤتمر الثالث والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

- في الفترة من 16 إلى 20 سبتمبر 2019، شارك الدكتور/ يسري أبو شادي- عضو المجلس وأحد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية سابقاً، بدعوة شخصية من قبل الوكالة كمراقب مستقل، في أعمال المؤتمر الثالث والستين للجمعية العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث حرص على تقديم تقرير حول أعمال اللقاء، وكان من أهم ماتمت الإشارة إليه:

- دعي لحضور المؤتمر أعضاء الوكالة الـ 171 دولة وحضر منهم 151 دولة وكان هناك 8 دول ليست لها الحق في التصويت على القرارات حيث أنها لم تف بالالتزاماتها المادية تجاه الوكالة وتم اختيار السفيره إليسيا ماسيو من المكسيك لرئاسه المؤتمر.

- وقد حضر المؤتمر وفود برئاسة عدد من المسؤولين منهم نائب رئيس جمهورية (إيران) وزوجة رئيس النيجر وعدد من وزراء الطاقه والعلوم. وتحدث في المؤتمر ممثلي 133 دولة.

- ترأس الوفد المصري د.محمد شاكر وزير الكهرباء، وتكون الوفد من السفير/ عمر عامر - سفير مصر في النمسا وعدد من رؤساء الهيئات النووية في مصر وكذا مسؤولين من وزارة الخارجية المصرية.

- تولى إدارة أعمال الدورة بالإنابة السيد/ Cornel Feruta مساعد المدير العام السابق بوكيا أمانو الذي وافته المنية في يوليو 2019 ، وذلك لحين اختيار مدير عام جديد في أكتوبر القادم. وهناك أربع مرشحين منهم كورنيل فيروتا نفسه من رومانيا والسيد/ Rafael Mariano Grossi سفير الأرجنتين بفيينا،

والدكتور/ Lassina Zerbo من بوركينا فاسو ورئيس منظمه حظر التجارب النووية CTBTO، والسيدة Marta Ziakova رئيسه هيئة التنظيم النووي من سلوفاكيا ورئيسة المؤتمر العام في 2018.

- تمّ الموافقة على أجندة الوكالة دون مناقشة أو تصويت متضمنه بند القدرات النووية الإسرائيلية والذي قدمته الدول العربية لاحقاً رغم اعتراض إسرائيل.

- تمّ اعتماد ميزانية الوكالة للعام القادم وبلغت 374 مليون دولار بالإضافة لـ 83 مليون كمشاركة تطوعية للتعاون الفني وتستحوذ الولايات المتحدة على النسبة الأكبر من المشاركة، ميزانية الضمانات والتي بلغت 40 ٪ من الميزانية الأصلية و 50 ٪ من الميزانية الإضافية في حين بلغت ميزانية التعاون الفني أقل من 7 ٪.

- ألقى كلمة مصر الدكتور/ محمد شاكر- وزير الكهرباء والطاقة، والذي تحدث فيها عن استمرار مصر في استكمال إجراءات بناء 4 محطات نووية في الضبعة، وأن مصر قد استقبلت وفدين من خبراء الوكالة لموقع الضبعة وهناك زيارة أخرى في يناير القادم. كما طالب الوزير بأهمية انضمام كافة دول منطقة الشرق الأوسط بمعاهدة منع الانتشار النووي وإخضاع كافة المنشآت النووية لتفتيش الوكالة.

هذا ويمكن الإطلاع على تفاصيل تقرير د. يسري أبو شادي على موقع المجلس على شبكة الإنترنت تحت بند أنشطة الأعضاء.

مشاركة السفير/ عزت سعد في المنتدى الدولي الخامس للصحفيين والمدونين المسلمين

الجلسة العامة «تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام وتشكيل الأجندة الدولية»

في الفترة من 25 وحتى 28 سبتمبر 2019، وفي مدينة سانت بطرسبورج - روسيا، وبدعوة من المجموعة الاستراتيجية «روسيا والعالم الإسلامي»، شارك السفير/د. عزت سعد-مدير المجلس، في أعمال المنتدى الدولي الخامس للصحفيين والمدونين المسلمين، حيث ألقى كلمة خلال الجلسة العامة حول «تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام وتشكيل الأجندة الدولية»، أكد فيها على ما اكتسبته حرب المعلومات من أهمية وزخم خلال العقد الأخير. وأهمها هذا النوع من الحروب الذي يستهدف تخريب الدولة أو الدول المستهدفة باستخدام الفضاء المعلوماتي لتضخيم وتشويه وتزييف المجال المعرفي من أجل تحقيق غايات ومصالح من يطلقون هذه الحروب وافتعال أزمات وتحديات، بل والذهاب إلى حد التطبيق الانتقائي للقوة بأنواعها السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية ضد دول وحكومات يجري عليها الاختيار لتغييرها وضرب استقرارها. وفي هذا السياق، ليس من قبيل المبالغة التأكيد على أن الحرب المعلوماتية الحديثة هي، في واقع الأمر، معركة من أجل الرأي العام.

والحقيقة أن الأمثلة على التضليل المتعمد Deliberate Misinformation، خاصة في الإعلام الغربي والأمريكي تحديداً، للتأثير في الرأي العام، هي أمثلة لا تحصى، منها على سبيل المثال: التأثير على الأجندة العالمية في مجال ضبط التسلح والأمن الدولي، تناول الإعلام الأمريكي والغربي للحدث الذي وقع في شمال روسيا في 8 أغسطس 2019 وتقديمه للرأي العام على أنه كان انفجاراً لمفاعل نووي داخل

صاروخ تقوم روسيا بتطويره. وقد استهدفت حملة التضليل هذه، والتي شملت الادعاءات بوقوع العديد من الضحايا وارتفاع مستويات الإشعاع النووي عن المعدلات المقبولة... إلخ، فقد استهدفت الحملة تحقيق هدفين:

الأول: التغطية على الخطط الأمريكية لتطوير ترسانتها النووية بعد انسحاب واشنطن من معاهدة الصواريخ النووية القصيرة والمتوسطة المدى (INF).

الثاني: تشويه سمعة روسيا بعد النجاحات الكبيرة التي حققتها خلال السنوات الأخيرة في التعاقد مع العديد من الدول، ومنها مصر، لبناء محطات نووية للاستخدامات السلمية. فقد حاولت الحملة الإعلامية المضللة أن تقدم موسكو للعالم على أنها قوة نووية لا يعتمد عليها.

هذا ويمكن الإطلاع على تفاصيل كلمة السفير/ عزت سعد في أعمال المنتدى على موقع المجلس على شبكة الإنترنت، تحت بند أنشطة الأعضاء.

مشاركة السفير/محمود كارم في مؤتمر موسكو لمنع الانتشار النووي

في الفترة من (8-10) أكتوبر 2019، شارك السفير/د. محمود كارم – عضو مجلس إدارة المجلس- في أعمال مؤتمر موسكو لمنع الانتشار النووي، حيث نوقشت آفاق مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي لعام 2020، والمشاكل المترتبة على الانسحاب الأمريكي من الصفقة النووية الإيرانية، والوضع الأمني في شبه الجزيرة الكورية، فضلاً عن الوضع الأمني العالمي عقب الانسحاب الأمريكي من العديد من الاتفاقيات في مجال الحد من التسلح. وبالإضافة لذلك كانت هناك جلسة رئيسية لمناقشة الوضع في منطقة الشرق الأوسط وسبل التعاون الدولي فيها في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، كما وجدت جلسة أخرى خاصة بمعاهدة منع التفجيرات النووية، ودور البرلمانين لدفع جهود نزع السلاح. وكان السفير كارم قد أكد خلال كلمته على أن مؤتمر مراجعة المعاهدة القادم يعقد في ظل ظروف بالغة الدقة والحساسية في ظل تردي الوضع الأمني العالمي نتيجة للتصرفات الأمريكية الأحادية وشيوع مظاهر انعدام الثقة وغياب لغة التفاوض والحوار وانتشار مصادر التهديد في العالم بما يهدد النظام الدولي القائم، الأمر الذي يتطلب ضرورة الحوار والتفاوض المشترك حول مستقبل هذا النظام وكيفية تجاوز التحديات الراهنة.

تقرير السفير/ منير زهران حول مشاركته في منتدى عمان النووى

1 - بدعوة من منتدى عمان الأمنى، شارك السفير/د. منير زهران - رئيس المجلس- في أعمال منتدى عمان الأمنى والذي عقد في العاصمة الأردنية عمان يومي 6 و7 نوفمبر 2019.

2 - شارك فى المؤتمر الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبى، وإياد علاوى رئيس وزراء العراق السابق، والشيخ عبد الله آل خليفة وكيل وزارة الخارجية من البحرين، ومن المسئولين فى الأردن الدكتور خالد طوقان رئيس هيئة الطاقة الذرية الأردنية، وعلى أصغر سلطانية من إيران، واعتذر رفائيل جروسى سفير الأرجنتين فى فيينا بعد أن تم انتخابه مديراً عاماً للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودبورا روزنبلوم نائب رئيس هيئة التهديد النووى (NTI) من الولايات المتحدة ووكيلة وزارة الخارجية الهولندية وعدد من منظمات المجتمع المدنى العربية والأمريكية والأوروبية، ومنها المجلس المصرى للشئون الخارجية.

3 - تحدث السفير زهران ثلاث مرات فى المنتدى؛ الأولى فى اليوم الأول - عن الموقف العربى من مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار لعام 2020، والذي يسبقه مؤتمر عن منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، دعا له السكرتير العام للأمم المتحدة، ويُعقد فى نيويورك من 18 إلى 22 نوفمبر 2019، والعيد الخمسين لمعاهدة منع الانتشار النووى وما بعده، وأوضح فيها أن معاهدة حظر الأسلحة النووية لعام 2017 جاءت لسد الفراغ الذى تركته معاهدة منع الانتشار النووى لعدم تحقيق الأخيرة الهدف المنشود منها، أى تحقيق نزع السلاح النووى من العالم، مع توقع دخولها حيز النفاذ

قبل نهاية عام 2020 بعد أن وصل عدد الدول التي وقعت عليها مع نهاية أكتوبر 2019 إلى 79 دولة، وبلغ عدد الدول التي صدّقت عليها 33 دولة. كما أعرب سيادته عن الأمل في نجاح المؤتمر المقرر عقده في نيويورك عن الشرق الأوسط في نوفمبر الجاري، بشرط مشاركة إسرائيل والولايات المتحدة فيه، حيث أن كلاهما أعلن حتى الآن عدم المشاركة في المؤتمر -لأن فشله سوف يؤثر سلباً على فرص نجاح مؤتمر المراجعة لعام 2020. كما طالب بتعديل لائحة إجراءات مؤتمر المراجعة لتحقيق ديموقراطية اتخاذ القرار بالسماح بالتصويت بأغلبية الثلثين في حالة عدم التوصل لتوافق الآراء، والسماح لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في مراجعة المعاهدة في جميع لجان المؤتمر الثلاث على غرار ما يجري عليه العمل في مجلس حقوق الإنسان.

4 - تحدث خالد طوقان رئيس هيئة الطاقة الذرية الأردنية عن نشاط الهيئة وخاصة في بناء المفاعلات النووية في الأردن، وعن مؤتمر المراجعة لعام 2020، وهدّد باحتمال انسحاب الدول العربية من معاهدة منع الانتشار إذا فشل مؤتمر الأمم المتحدة عن إنشاء منطقة الشرق الأوسط، وفي حالة عدم انضمام إسرائيل للمعاهدة.

5 - دافع علي أصغر سلطانية عن إيران وعن موقف بلاده في مقاومة العقوبات الأمريكية التي فرضتها بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي الإيراني، وسلامة موقف إيران من تخفيض التزاماتها في إطار الاتفاق النووي الإيراني، وهو ما تسمح به معاهدة لوزان وفقاً للمادة 26 من الاتفاق.

6 - شنّ ممثلو الدول الخليجية هجوماً غير مبرر على إيران واتهموها بدعم الإرهاب، ورد عليهم السفير الإيراني سلطانية بأنه من الغريب أن ممثلي دول الخليج لم يذكروا شيئاً عن حقوق الفلسطينيين وانتهاكات إسرائيل لها، وأن إيران لم تنتهك التزاماتها وفقاً للاتفاق النووي ولم تؤيد الإرهاب.

7 - اهتم الأستاذ فيريرو من جامعة كارولينا الشمالية بتشجيع الحوار فيما

بين ممثلى الديانات الإبراهيمية الثلاث للدفع قداماً بنزع السلاح النووى مشيداً بدور بابا الفاتيكان وموقف المفتى المصرى، مع استعداده لتنظيم مثل هذا الحوار فى جامعته فى الولايات المتحدة.

8 - اهتم أحد مراكز البحث اليابانية بتشجيع منظمات المجتمع المدنى لتحقيق نزع السلاح النووى والتوعية بمخاطر استخدام الأسلحة النووية على حياة وصحة مختلف الشعوب والبيئة، بعد أن ذاقت اليابان الأمرين نتيجة ويلات استخدام السلاح النووى عام 1945 ضد هيروشيما وناجازاكي، وأن منظمات المجتمع المدنى اليابانية تعاونت مع منظمة ICAN فى تنظيم معارض مشتركة حول ويلات استخدام السلاح النووى على الجنس البشرى.

9 - أثار Marc Finand مستشار مركز جنيف للدراسات الاستراتيجية أهمية مواجهة مخاطر وسائل الإيصال فى تهديد أمن دول الشرق الأوسط، ورغم أن الاتفاق النووى الإيرانى لم ينص عليها، إلا أن قرار مجلس الأمن الذى اعتمد الاتفاق النووى الإيرانى فى نهاية عام 2015 قد أشار إلى ضرورة معالجة تهديد الصواريخ الباليستية لأمن دول المنطقة، خاصة مع تطوير تهديد الصواريخ التى تمتلكها كل من إيران وإسرائيل والسعودية. وقد ردّ السفير الإيرانى سلطانية على هذه المطالبة بأنه لا توجد اتفاقية دولية تحظر الصواريخ الباليستية، ولكن يوجد إطار دولى للرقابة على الصواريخ وتفادى مخاطرها، وهو MTCR، وقد علّق السيد/ جودت بهجت، وهو مصرى يعمل فى وزارة الدفاع الأمريكية، بأن الصواريخ تعتبر من أسلحة الدمار الشامل التى يلزم تحريمها، واعتبر آخرون أن الطائرات المسيّرة "Drones" ينطبق عليها وضع الصواريخ التى يلزم تحريمها.

مشاركة السيد/فادي خليل في ورشة العمل الإقليمية حول تعزيز التنفيذ الوطني لعقوبات الأمم المتحدة

في الفترة من 6-7 نوفمبر 2019، شارك السيد/فادي خليل – عضو المجلس ومعد هذا التقرير، في أعمال ورشة عمل إقليمية لخبراء الشرق الأوسط كجزء من مشروع «تعزيز تنفيذ وإنفاذ حظر الأسلحة في كوريا الشمالية» (SAENK)، عمان، الأردن. تعاون مركز مسح الأسلحة الصغيرة مع المعهد العربي للدراسات الأمنية في تنظيم ورشة العمل التي شارك فيها أكثر من 30 ممثلاً وطنياً لوزارات الخارجية والداخلية وسلطات الجمارك والمؤسسات غير الحكومية من 12 دولة في الشرق الأوسط.

إن مشروع SAENK يهدف إلى تعزيز التنفيذ الوطني لعقوبات الأمم المتحدة المفروضة على دولة كوريا الشمالية. يتمثل أحد العناصر الرئيسية للمشروع في تحديد وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق بتنفيذ عقوبات الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والوطني. تحقيقاً لهذه الغاية، نظم مشروع SAENK ورشة العمل الإقليمية لخبراء الشرق الأوسط من أجل:

- (1) زيادة الوعي حول حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، ووظائفها، والتقنيات المستخدمة للتهرب منها، والتدابير المضادة الممكنة.
- (2) تسهيل تبادل المعلومات حول الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بتنفيذ عقوبات الأمم المتحدة، بالتركيز على حظر الأسلحة.
- (3) تحديد تدابير فعالة لمنع وكشف والاستجابة لمحاولات التحايل على تدابير حظر الأسلحة المشار إليها.

وتضمنت ورشة العمل عروض قدمها مركز مسح الأسلحة الصغيرة وبعض غيره من الخبراء، حيث تم تبادل الخبرات وأفضل الممارسات الوطنية، وتم تنفيذ تدريبين

تفاعليين لبناء القدرات، الأول، الأكثر عمومية، على تبادل الخبرات الوطنية في تنفيذ قرارات حظر الأسلحة التي فرضتها الأمم المتحدة، والثاني، الأكثر تحديداً، والذي يهدف إلى بناء الوعي والقدرة على تقييم المخاطر، من أجل تحسين منع وكشف الشحنات غير المشروعة والاتجار بالأسلحة وغيرها من المواد المحظورة من كوريا الشمالية. وشملت العروض:

- لمحة عامة عن عقوبات الأمم المتحدة، والتحديات المتعلقة بتفسير وتنفيذ حظر الأسلحة، والمتطلبات الأساسية للتنفيذ الفعال لحظر الأسلحة.

- عرض عام حول إستراتيجية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تجاه القضية النووية لكوريا الشمالية.

- عرض تقديمي حول استخدام كوريا الشمالية لتقنيات التهريب، مع التركيز على استخدام الكيانات الأمامية، بما في ذلك فحص أنواع المخاطر على طول سلسلة النقل وتقديم المشورة بشأن الاستراتيجيات المضادة الممكنة.

- عروض تقديمية وطنية حول الآليات الوطنية لتنفيذ وإنفاذ قرارات مجلس الأمن، فضلاً عن أنظمة مراقبة استيراد الأسلحة. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى العرض الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة، والذي أظهر كيفية قيام المكتب التنفيذي للجنة السلع والمواد الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير بتنسيق جميع طلبات فريق خبراء الأمم المتحدة مع الكيانات الحكومية، و كيفية أخذ زمام المبادرة في حجز ومصادرة الشحنات المحظورة.

كما تبادل المشاركون في الورشة وجهات النظر الوطنية حول التشريعات الوطنية لتنفيذ النطاق الكامل لتدابير حظر الأسلحة التي تتطلبها قرارات مجلس الأمن، والفروع الحكومية الممثلة في أنشطة تنفيذ وإنفاذ حظر الأسلحة في البلدان المعنية، وإجراءات الترخيص وإصدار الشهادات للمستخدمين النهائيين لواردات الأسلحة والعبور والشحن، التدابير المعمول بها لمنع انتهاك حظر الأسلحة والكشف عنه والتصدي له.

وعليه، أبرز الخبراء الوطنيون أهمية ثلاث قضايا رئيسية: الحاجة إلى اعتماد تعليمات موحدة للقطاعين العام والخاص لشرح جميع التزامات التنفيذ، وأهمية إنشاء

آليات واضحة لإصدار شهادات المستخدم النهائي، بما في ذلك على مستوى الدولة الفرعية، وأهمية تبني طريقة مشتركة بين الوكالات للعمل عند تفعيل قرارات مجلس الأمن على المستوى الوطني.

بالإضافة إلى ما سبق، أتاحت الورشة الفرصة لربط جدول أعمال SAENK بالمناقشات المتعلقة بخريطة الطريق الرئيسية للاتحاد الإفريقي للخطوات العملية لعام 2016 لإسكات الأسلحة في إفريقيا بحلول عام 2020، والتي تعزز التعاون مع مجلس الأمن الدولي ولجان العقوبات التابعة له لضمان المراقبة الفعالة لحظر الأسلحة باعتبارها أحد الأساليب الرئيسية لتعبئة العمل من أجل الحد من الانتشار غير المشروع للأسلحة وتداولها داخل القارة. وبالمثل، تم الإشارة إلى دعم ومناقشة التنفيذ الكامل لعقوبات الأمم المتحدة في إطار المشاورات الأوسع نطاقاً التي تجريها جامعة الدول العربية فيما يتعلق بالهيكل القانوني للدول والأولويات الوطنية.

وقد وافق المشاركون عموماً على الجوانب الرئيسية التالية لآلية تنفيذ فعّالة للامتنال لحظر الأسلحة الذي فرضتها الأمم المتحدة:

(1) الإطار القانوني العام: الحاجة إلى تفعيل قرارات مجلس الأمن التي تفرض عقوبات على كوريا الشمالية من خلال إجراءات تنظيمية أو إدارية، على سبيل المثال، عن طريق وضع إجراءات لتسجيل وتقنين ومراقبة سماسرة الأسلحة والملاحقة الجنائية لمن ينتهكون حظر الأسلحة.

(2) نشر المعلومات: الحاجة إلى تبادل المعلومات بين الإدارات الحكومية والحكومات لتحديد الشحنات المشتبه بها والعناصر والطرق والوسطاء.

(3) رصد الامتنال: الحاجة إلى اعتماد إجراءات الترخيص وإصدار الشهادات للمستخدمين النهائيين.

وشدد العديد من المشاركين على أن الإبلاغ الوطني هو مجال رئيسي في تنفيذ العقوبات. وفي الوقت الحالي، تعد التقارير المقدمة من الدول الأعضاء هي المؤشر الوحيد القابل للقياس للالتزامها بالقرارات. وفي هذا الصدد، وفي حين أن التقارير الوطنية هي ناحية تواجه فيها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة صعوبات، فقد قدمت

11 من 12 دولة تقرير واحد على الأقل من تقارير التنفيذ الوطنية المستحقة بموجب نظام العقوبات الحالي على كوريا الشمالية، وأكثر من نصفها قدّمت تقارير بشأن قرار على الأقل من ثلاثة قرارات موضوعية بشأن كوريا الشمالية اعتمدها مجلس الأمن الدولي في عام 2017.

تقييم عام

في ضوء اتفاق ممثلو الحكومات على ضرورة الالتزام المشترك في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وعلى الرغم من عدم ظهور أي جدل كبير فيما يتعلق بهذه الالتزامات من خلال المناقشات، فقد أقرّوا بأن الشرق الأوسط هي منطقة متعددة السرعات من حيث آليات تنفيذ عقوبات الأمم المتحدة:

والجدير بالذكر أن بعض دول الخليج والمشرق العربي لديها أنظمة متطورة للغاية تستلزم إنشاء العديد من اللجان المتخصصة. كما أنه رغم إدراك دول أخرى في شبه الجزيرة العربية ومنطقة العراق لالتزاماتها الدولية، فإن لديها آليات أقل تشددًا: لا توجد آلية كاملة لتنفيذ العقوبات، لكن ضباط الاتصال يضمنون التنسيق بين الفروع الحكومية المسؤولة عن تنفيذ عقوبات الأمم المتحدة. كذلك، بعض بلدان المشرق والمغرب الكبير وشمال شرق إفريقيا، حيث السلطة المركزية الضعيفة ووجود الميليشيات من جراء النزاعات السابقة، تواجه فجوات خطيرة من حيث التشريعات، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بالحياسة على الأسلحة النارية. من المحتمل أن يتعارض كل ذلك مع قدرة الدول على التحقيق في وصول البضائع والأسلحة غير المشروعة ووضع أنظمة فعالة لمراقبة الجمارك والحدود.

وأخيراً، انتقدت الورشة نظم عقوبات مجلس الأمن التي تضغط بها الدول الخمس الدائمة العضوية. وكان هناك أيضًا اتفاق عام بين الممثلين الوطنيين على أنه على الرغم من الحاجة إلى الامتثال لمتطلبات حظر الأسلحة التي تفرضها الأمم المتحدة، لا ينبغي اعتبار العقوبات «غاية في حد ذاتها»، وأن الإجراءات الأخرى التي يتعين على الدول اتخاذها تتعلق باعتبارات المصلحة الوطنية.

مشاركة السفير/عزت سعد في منتدى أمن الشرق الأوسط

بدعوة من معهد الصين للدراسات الدولية، شارك السفير/د. عزت سعد في أعمال منتدى حول « أمن الشرق الأوسط في ظل المتغيرات الجديدة: الفرص والتحديات»، الذي استضافه المعهد الصيني للدراسات الدولية (CIIS)، التابع لوزارة الخارجية الصينية في الفترة من 26 وحتى 28 نوفمبر 2019.

وقد شاركت في أعمال المنتدى شخصيات ومراكز بحثية من عدد من دول المنطقة، بما فيها كلاً من تركيا وإيران، بجانب كل من مصر والأردن والعربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وفلسطين والعراق وسوريا واليمن وسلطنة عُمان والكويت وتونس. ومن بين الشخصيات التي شاركت (في الجلسة الافتتاحية فقط) كل من: إياد علوي - رئيس الوزراء العراقي الأسبق، وجواد عناني - نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأردني الأسبق، والأمير تركي الفيصل- رئيس مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وأحمد تيجيدي، وزير الخارجية والتعاون الموريتاني السابق، وعلي جرباوي - وزير التخطيط والتنمية الإدارية بحكومة السلطة الوطنية الفلسطينية الأسبق ومدير مركز البحوث والدراسات بجامعة بيرزيت، وهاني المصري - مدير المركز الفلسطيني لبحوث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات). هذا بجانب باحثين وخبراء في أمن الشرق الأوسط ودبلوماسيين من كل من روسيا الاتحادية وفرنسا والهند وجيبوتي وسويسرا وجزر القمر والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وقد دُعي سفراء دول المنطقة لحضور الجلسة الافتتاحية، كما حضر أعمال المنتدى بعض سفراء الصين في المنطقة ومسؤولين من وزارات الخارجية من الدول العربية، بما فيهم مصر (كلاً من السيدة م. نهي حمدي الجبالي - نائب مساعد الوزير لشئون شرق آسيا، والمستشار/ ضياء حماد - مدير شئون مجلس التعاون الخليجي واليمن). وقد شارك في أعمال المنتدى المجلس

المصري للشئون الخارجية، حيث دعا الجانب الصيني ثلاثة من أعضائه هم كل من: السفير/ عزت سعد - مدير المجلس، والسفيران: محمود علام سفيرنا الأسبق لدى الصين، ودمحمد حجازي مساعد وزير الخارجية الأسبق للشئون الاسيوية. كما شارك د. محمد فايز فرحات من مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

أجندة المنتدى:

ناقش المنتدى، على مدار أربع جلسات، القضايا التالية:

1 - أهمية العدالة والإنصاف لإقرار أمن دائم في منطقة الشرق الأوسط.

2 - تعددية الأطراف وتسوية النزاعات في الشرق الأوسط.

3 - الأمن المدعوم بالتنمية: ظروف تحقيقه وسبل التعاون لإنجازه.

4 - دور حوار الحضارات في مكافحة التطرف والإرهاب. وقد نظم الجانب الصيني رحلة للمشاركين لمدينة شنغهاي يوم 29 نوفمبر (لم يشارك فيها السفير/ عزت سعد، حيث غادر فجر 28 نوفمبر الي موسكو للمشاركة في مناسبة أخرى)، حيث تفقدوا الشركة الصينية للطائرات التجارية والتقوا بمسؤولين مدينة شنغهاي العاصمة الاقتصادية للصين.

هذا ويمكن الإطلاع على مزيد من التفاصيل حول وقائع المنتدى وتقييم له على موقع المجلس على شبكة الإنترنت، تحت بند أنشطة الأعضاء.

مشاركة السفير/ عزت سعد في الاجتماع السنوي لمجموعة الرؤية الاستراتيجية «روسيا - العالم الإسلامي».

بدعوة من أمانة مجموعة الرؤية الاستراتيجية (روسيا - والعالم الإسلامي) ، شارك السفير/د. عزت سعد- مدير المجلس في اعمال الاجتماع السنوي للمجموعة حول « حوار الحضارات والثقافات والديانات» (رؤية مصرية)، ب(جمهورية باشكور تويستان،الاتحادالروسي)في الفترة من 28 وحتى 30 نوفمبر 2019.

وقد أكد سيادته عدد من النقاط تعكس الموقف المصري من موضوع حوار الحضارات والثقافات، وخلص إلى أن المشكلة ليست في الحضارات ولا في الأديان، لذا يجتمع المفكرون والنخبة كثيراً من أجل بحث صراع الحضارات أو الأديان، دون التوصل الي شيء حقيقي، لأنهم لا يجدون ما يختلفون حوله. ويخرجون بشعارات وخطوط عريضة تصالحية وإيجابية، ولكنها غير مجدية لأنها تتعامل بعيداً عن جوهر المشكلة الحقيقية. والدليل على ذلك أن الاتهام القديم للمسلمين والعرب برفض الآخر وإقصائه لم يعد قائماً ولا محل له حالياً، بعد موجة العولمة وامتداد كل ما هو غربي إلى داخل مجتمعاتنا. فقد ثبت أن العرب والمسلمين لديهم قدرة عالية على استيعاب الآخر وتقبله كما هو، وما يحدث منذ فترة أن الآخر هو الذي يستعدي العرب والمسلمين ويمارس بحقهم كل الانتهاكات الإنسانية والسياسية. وفي هذا السياق، ينبغي الاعتراف بأن هناك اتجاهاً حالياً في السياسة الأمريكية يكشف بوضوح عن صراع حضاري تجاه الإسلام والمسلمين، يصبح معه الحديث عن الحوار من قبيل الاستسلام، لأن الحوار الذي سيدور سيكون بشروط الغرب، ووفق مدركاته، ونحو غاياته، ولأن السياسة الأمريكية توظف الأبعاد الثقافية لخدمة أغراض سياسية بالدرجة الأولى. وفي هذا السياق، لا يجب تجاهل حقيقة أن وقف وتقليص المساعدات الأمريكية عن الفلسطينيين والمقررة لووكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين وكل ما قامت به الإدارة من إجراءات

وتدابير في هذا الاتجاه كان – بلسان أركان إدارة ترامب وهو نفسه – هو إجبار الفلسطينيين على الجلوس على مائدة التفاوض والقبول بما يسمى «صفقة القرن».

هذا ويُمكن الإطلاع على النص الكامل لكلمة السفير/ عزت سعد على موقع المجلس على شبكة الإنترنت، تحت بند أنشطة الأعضاء.

محاضرة السفير/منير زهران حول «التنوير والحدائثة... ودور القوى الناعمة»

بتاريخ 30 نوفمبر 2019، وبالتعاون بين المجلس ورابطة أصدقاء جامعة الدول العربية، ألقى السفير/د. منير زهران- رئيس المجلس، محاضرة عن التنوير والحدائثة، بمقر الرابطة، حيث تم استعراض المفهومين منذ بداية الأديان وحتى فصل الكنيسة عن الدولة ودور الفلاسفة والعلماء، ثم دور مؤسسات الدولة من التعليم والثقافة والإعلام والجامعات ومجالس البحوث ومنظمات المجتمع المدني، والتي لعبت كل منها دوراً هاماً في التنوير والحدائثة.

وقد تناولت المحاضرة المحاور التالية:

أولاً : مقدمة

التنوير في لغة :

جاء في لسان العرب لابن منظور، أن التنوير هو وقتُ إسفار الصباح، يقال قد نورَ الصبح تنويراً، والتنوير : الإنارة، والتنوير : الإسفار. ويقال : صلَّى الفجر في التنوير وفي المعجم الوسيط، استنار : أضاء. ويقال : استنار الشعبُ : صار واعياً مثقفاً. و به : استمدَّ شعاعه. و عليه : ظفِرَ به و غَلَبَهُ. ونورَ اللهُ قلبَه : هداه إلى الحق والخير. ويطلق اسم النور على الهداية كما في قوله تعالى { اللهُ وليّ الذين آمنوا يُخرجهم من الظلمات إلى النور }، أي الهداية { أفمن كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً }، أي هداية { اللهُ نور السموات والأرض }.

التنوير اصطلاحاً:

هو الاستخدام العام لعقل الإنسان في جميع القضايا، وتبني شعار ”لا سلطان

على العقل إلا للعقل“ وهو شجاعة استخدام العقل ، والإيمان بقدرة الإنسان الذاتية على الفهم والتحليل والتشريع. ويطلق مصطلح التنوير في الخطاب العربي الحديث بشكل عام على حركة التوعية والتثقيف والتحديث والتجديد التي حدثت في العالم الإسلامي منذ قرنين من الزمان.

الحدائثة

الحدائثة أو العصرية تحديث وتجديد ما هو قديم وهو مصطلح يبرز في المجال الثقافي والفكري التاريخي.

وقد تحدّث الدكتور زهران عن بداية الحدائثة وكيفية فهمها ومفهومها المعاصر وتفاصيل أخرى يُمكن الإطلاع عليها على موقع المجلس على شبكة الإنترنت، تحت بند أنشطة الأعضاء.

مشاركة السفير/ هشام الزميتي في ندوة دولية حول «الصين والعالم في عصر جديد»

بدعوة من جامعة رينمن الصينية ، شارك السفير /هشام الزميتي- أمين عام المجلس، في أعمال ندوة دولية نظمها معهد Chongyang للدراسات المالية، التابع للجامعة حول «الصين والعالم في عصر جديد»، بتاريخ 16 ديسمبر 2019، ببيكين، حيث جاءت مشاركة سيادته في الجلسة الثانية حول أهمية التطور الصيني للعالم، بكلمة أكد خلالها على أهمية أن تقوم العلاقات بين الدول على احترام المساواة والسيادة بين الدول وعدم التدخل في شئونها الداخلية وهي القواعد التي أرسنها مبادئ الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والالتزام بحل النزاعات سلمياً بين الدول، وأهمية الالتزام بنظام الأمن الجماعي في التعامل مع التهديدات التي يتعرض لها السلام العالمي ومجابهة جميع التنظيمات الإرهابية دون تمييز مع الموازنة بينها وبين حل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة وأن تحقيق هدفي السلام والتنمية هما هدفان متكاملان وغير قابلان للتجزئة ويتطلب تحقيقهما تعاوناً فعالاً للقضاء على الفقر باعتبار ذلك سبيلاً لتحقيق السلام والتنمية.

هذا ويُمكن الإطلاع على نص مداخلة السفير/ هشام الزميتي على موقع المجلس على شبكة الإنترنت، تحت بند أنشطة الأعضاء.

مشاركة السفير/سيد أبو زيد في ندوة حول «إندونيسيا والسلام في الشرق الأوسط»

بتاريخ 18 ديسمبر 2019، شارك السفير/سيد أبو زيد- عضو مجلس إدارة المجلس، في ندوة بعنوان «إندونيسيا والسلام في الشرق الأوسط»، بالاشتراك بين مركز الحوار للدراسات السياسية والإعلامية، وحضرها عدد كبير من المختصين والمهتمين، قدمت فيه عدة دراسات قيمة. وقد تناولت الندوة المحاور التالية:

الأول: السياسة الخارجية الأندونيسية تجاه عملية السلام، للدكتور/ رضا هلال - مدرس العلوم السياسية بمعهد أكتوبر العالي.

الثاني: دور أندونيسيا في عملية السلام، للدكتور/ أسامة خليل شعث (فلسطيني).

الثالث: دور أندونيسيا في المجال الأمني في الشرق الأوسط، للعميد/ خالد فهمي - مستشار مركز الدراسات الاستراتيجية بأكاديمية ناصر العسكرية العليا.

وأدار الجلسة الدكتور محمد طلعت مساعد تحرير جريدة الجمهورية .

وقد أشار السفير أبو زيد إلى الآتي بصفة خاصة :

1- أن ماحدث للفلسطينيين هو ظلم تاريخي ..مقدماً التحية لكل من يقف معهم في محنتهم ..وينطبق هذا على الأراضي السورية واللبنانية المحتلة .

2- مواقف الولايات المتحدة من قضايا التسوية النهائية مثل القدس واللاجئين والمستوطنات وكذلك الجولان هي مواقف أحادية غير ملزمة لأحد سوى الولايات المتحدة فقط ، وهي لا تغير من الموقف في شيء سوى إثبات الانحياز الأمريكي لإسرائيل وأنها وسيط غير نزيه.

3- ضرورة الاستجابة لمطالب الشعب الفلسطيني التي جاءت في نهاية الورقة المقدمة من الدكتور شعث وهي ليست مطالب من أندونيسيا فقط وإنما من كل الدول المحبة للسلام والحق والعدل.

4- ضرورة العمل على توحيد صفوف الشعب الفلسطيني، إذ أن الانشقاق أضعف الموقف الفلسطيني وكل جهد يبذل لإعادة اللحمة للفلسطينيين هو تقوية للموقف الفلسطيني.

5- أن مصر لا تألو جهداً في مناصرة القضية الفلسطينية على كل الأصعدة.

6- حياً موقف الجمهورية الأندونيسية في دعمها للشعب الفلسطيني خاصة وأنها أكبر دولة إسلامية وعضو في مجموعة العشرين الاقتصادية وعضو غير دائم حالياً في مجلس الأمن.

الفصل الخامس



تاريخ: 26 مارس 2019

بيان إدانة

يدين المجلس المصري للشئون الخارجية بأشد العبارات الإعلان الذي وقعه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للاعتراف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان السورية المحتلة ، والذي يعد انتهاكاً صارخاً لسيادة الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية، فضلاً عن حقيقة أن الرئيس الأمريكي لا يملك الحق والأهلية القانونية لإضفاء المشروعية على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي السورية، وبالتالي فالقرار باطل بطلاناً مطلقاً، ويعد انتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ويؤكد المجلس دعمه الكامل للموقف الذي عبرت عنه وزارة الخارجية المصرية والذي يؤكد موقف جمهورية مصر العربية الثابت باعتبار الجولان السوري أرضاً عربية محتلة وفقاً لمقررات الشرعية الدولية، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 497 لعام 1981 الذي نص على بطلان القرار الذي اتخذته إسرائيل بفرض ولايتها القانونية والقضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل، وعلى اعتباره لاغياً وليست له أية شرعية دولية.

إن إعلان الرئيس ترامب وما سبقه من قرارات نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس واعتبار الأخيرة عاصمة لإسرائيل بالمخالفة لقرارات الشرعية الدولية، وكذا إعلان واشنطن قطع المساعدات عن السلطة الوطنية الفلسطينية ووقف تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (إنروا)، وهي إجراءات من شأنها تهديد الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بأسره، كما توفر بيئة حاضنة للتطرف والارهاب في وقت كان يتعين فيه على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتصرف بمسئولية بحكم التزاماتها ليس فقط كراعي للسلام، بل وأيضاً كعضو دائم في مجلس الأمن عليه مسئولية حفظ السلم والأمن الدوليين وليس إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في هذه المنطقة، في ظل ممارسات توسعية وعنصرية لدولة إسرائيل التي تعد دولة الاحتلال العسكري الوحيدة في عالمنا المعاصر بدعم مطلق من الولايات المتحدة الأمريكية.

تاريخ: 3 سبتمبر 2019

بيان نعي

ينعي المجلس المصري للشئون الخارجية بمزيد من الأسى وفاة السيد السفير/ سيرجي كيربيتشنيكو سفير روسيا الاتحادية لدى جمهورية مصر العربية، والذي وافته المنية صباح أمس 2 سبتمبر الجاري؛

وبهذه المناسبة الحزينة، يؤكد المجلس تقديره العميق وامتنانه للدور الكبير الذي قام به السفير الراحل في دعم وتعزيز العلاقات المصرية/ الروسية في مختلف جوانبها، منذ وصوله القاهرة في عام 2011 في ظل ظروف دقيقة بدأت معها مرحلة جديدة في العلاقات المصرية/ الروسية؛

ومن واقع الاتصالات والتعاون المباشر والمستمر مع السفارة الروسية بالقاهرة، يستذكر المجلس ما اتسم به السفير الراحل من المشاعر الجياشة نحو الشعب المصري و الخلق الرفيع والاحترافية الدبلوماسية والمعرفة الشاملة والدقيقة ليس فقط بملفات العلاقات الثنائية في جوانبها المختلفة، بل وأيضاً الملفات الشائكة في المنطقة العربية والشرق الأوسط بصفة عامة؛

وإذ ينعي المجلس وفاة الدبلوماسي الروسي القدير، فإنه يقدم خالص تعازيه لأسرته الكريمة ولوزارة الخارجية الروسية ولأصدقائه ومحبيه.

بيان إدانة

يعبر المجلس المصري للشئون الخارجية عن إدانته بأشد العبارات لإعلان الإدارة الأمريكية يوم 18 نوفمبر 2019 عن الاعتراف بمشروعية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، والذي يعتبر انتهاكاً صارخاً لأحكام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المنصوص عليها في المادة الثانية، ومبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة المسلحة، كما هو مثبت في اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949. كما يمثل الإعلان تحدياً لقرارات الشرعية الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وخاصةً قرار مجلس الأمن رقم 2334 لسنة 2016 بشأن إدانة الاستيطان والذي طالب إسرائيل بوقف الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وعدم الاعتراف بأى تغييرات تجريها إسرائيل على خطوط 1967 عن غير طريق المفاوضات. فضلاً عن أن الإعلان يمثل في حد ذاته تنصلاً من الموقف الرسمي الأمريكي عام 1978، والذي أكد أن البناء الاستيطاني في الضفة الغربية «يتعارض مع القانون الدولي».

كذلك يأتي الإعلان الأمريكي الأخير استفزازاً للمشاعر الشعوب العربية والإسلامية والمسلمين والمسيحيين في العالم قاطبةً، كما يضيف مزيداً من التعقيد حول كيفية إدارة عملية السلام، وترسيخ الانحياز الأمريكي السافر إلى الجانب الإسرائيلي، ما يقوّض من إمكانية قيام واشنطن بدور الوسيط المحايد والنزيه للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة للنزاع في منطقة الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين.

وعليه، يؤكد المجلس المصري للشئون الخارجية مجدداً إدانته للإعلان الأمريكي، وعلى ضرورة التمسك بقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي فيما يتعلق بوضعية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، باعتبارها غير قانونية وتتنافى مع قواعد القانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة.

